



Copyright © King Saud University

جامع الكنوز ونفائس التقرير في شرح الوادية لساجقلى

زاده، تأليف التبريزي، حسين بن حيدر - كان هيا

سنة ١١٧٦ هـ. بخط علي بن حسن سنة ١١٩٥ هـ.

٧٢ ق ٢٢ س ١٤٢١ مسم

نسخة حسنة، خطها تعليق دقيق.

٦٩٤٣

معجم المؤلفين ٥:٤ هدية العارفين ٢٢٧:١

١ - المصنف ٢ - المؤلف ٣ - الناسخ ٤ - تاريخ

النسخ ٥ - شرح الرسالة الوادية لساجقلى زاده

٦ - شرح التبريزي على الرسالة الوادية
لساجقلى زاده .

١٤٠٥
٣

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

| | |
|--------------|--|
| الرقم: | ٦٩٤٢ |
| العنوان: | حديقة كنفوزة ونفايس التفرقة في شرح الولدية |
| المؤلف: | السيد زينب جسيم بن حميد - كاهن حيا ١١٧٦ |
| تاريخ النسخ: | ١١٩٥ هـ |
| اسم النسخ: | على بن جسيم |
| عدد الأوراق: | ٧٤ |
| ملاحظات: | |

الحواسن الباطنة المحتشكة والخيال والوهم
 والمحاضنة والمخيلة والحواس عشرة ويسمى المشاعر
 كونهما مواضع المتصور

إذا تفرغ أمر ربنا انقضى فوق زوالا إذا قبل تو

يا كبيك

إذا تفرغ أمر ربنا

إذا تفرغ أمر ربنا انقضى فوق زوالا إذا قبل تو

صاحبها السيد الفاضل
 أفند هذا كتابا جامعاً

١١٩٤ هـ
 ٢٢٤

في داره
 في داره
 في داره
 في داره

مكتبة عبد القادر المصطفى
المحسن العفيف مدني دار
الطوبى بجاني

جامع الكتون على الولدي
في الآداب

توكلت هذا الكتاب احمد بن الحاج
ابن الارضودي المربوط بالوزير

ثم انتقل اليه كصاحب
في زاوية



جامع الكنوز

مؤدى صح

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل عباده سبيل الصواب وجعلهم من المداغبين المباحين
لاظهار الثواب والصدقة على من اوتي جوامع الكلم وحصل الخطاب وبعث
الى الخلق من قبل الباري بقرآن وكتاب وعياله واصحابه المأذونين بحج الآداب
وبحسن نظر النبي اليهم كانوا لهم الاجاب **وبعد** فقول بالاسم الفقير
الى رب الملك المثلان الفير حسن بن شيخ حيدر التبريزي مولودا ثم الميرزا
مولانا عفا الله وولوالديه واساتذته جميعا لما كانت الرسالة الولدية في علم
الاداب مشهورة ومقبولة بين اولي الباب بحيث نظمت في سلك المداكرة
بين النحول والطلاب لاسناد ذي المولى القائل فرب عمره ووجيد دهره كالقاف
اسرار الخائف ومبدع الطائف والدقائق العتيقة **محمد الميرزا** جليل راجح الرأي
صادق النفاذ عن كل آفة كثر راحة والحق والكرمه الله تعالى واولاده بالعرفه
والاحسان واسكنهم بفضله العظيم وكرمه بيمين الجنان وكان بعض مواضعه
محتاجا الى البيان ولم يكن لها سراج الى ان سألني بعض من التمس مني
من الاخوات ان اكتب لها سراجا يحل عقدها فلما نظرتها وكشف النقاب عن

مبا

معانيها وتبين مآلها وما عليها وما فيها مع كونها جامعا لما علقه الاستاذ
عليها من الحواسن اللطيف البيان **مسروحا** بعض مواضعها الجملة الحاجة
الى البيان فكنيت معتقدا لهم اليه قليل البضاعة مع كثرة شغلي في المباحنة
والذاكرة فسرور عجي في مثل هذا من الفضاعة كي كان كتابه الاستاذ من
البضاعة فلم يقبل الا **الاربع** يا خصما فاني المتطوع بالخاص فخرت
التور بقدر وسعي في هذا الباب مستوكلا على الله الكريم الوهاب وسنة بعد
بعد اتمام التور جامع الكنوز ونفاست التور فاني لم ازل من الطالبين
الستفدين من هذا الكتاب ان لا ينوبه والبوي والسنازي من
وعائهم المستجاب وانه الموفق واليه المرجع والمهيمن وهو حسبي نعم المولى
ونعم النصير فحق قول عدله الاستاذ عفا الله هو المشهور في بدء الكتاب
اشارة الى ان غاية بغينه في هذه الرسالة الاختصار اذ هو اخبر من
من التور المشهور او يتبينها على ان ادب الواجب يحصل بمثل هذه النغمة
ولا يلزم فيه النغمة المشهورة او لغية ذلك من النكات الموعودة فقال بسم الله
افتدوا بالحدوث المشهور في الابداء الحمد اسمية على ما اختاره البصير
مثل نقضي بسم الله او فقلته على ما اختاره الكوفون او هو الاستدلال
بسم الله اصف على ما جوزه المصنف او الاستعانة وعلى الاول
يكون الفرق مستقرا عند الجمهور متعلقا بملابا وبى حاله من تحريك الفاعل
كما في دخلت عليه ثياب السفة واما تقديرهم بمنتهى فانصوب للمعنى
لا البيان المتعلق وعلى الثاني يكون نونا اتفاقا متعلقا بسفينا وحالا
من الفاعل كما في كتبت بالقدم من اختيار الاول فقلته الى انه ادخل في النظم
حيث لم يجعل الله تعالى في **الاربع** اختار الله تعالى في **الاربع** فقلته الى انه ادخل في النظم
مما بصير بآية تعالى يعني من اختاره لا ينظر الى كونه اسمية بل الى ان الفعل
لا يتم بكونه ورتبها بوجوب كونه ابدا ولا يسهل كونه اكثر السقي لا من باب الاستعانة

حج

مع

على ما هو المستحسن
او اصف بسم الله

سبغ في المعاني وما يجرى مجريها من الاقوال وتغير الملبسة والاستغناء في
 هذا المقام لمجرد بيان المتعلق لا للحصول المعنى فلا بد عليه ان يقال ان الملبسة
 والاستغناء مفارقات بالياء فاذا تعلق بها يقع التكرار وما ورد على التكرار
 من الاسماء فكلها مدفع ومجاوب عنها الفاضل خسر في حاشية على البيضاء
 تركت تفصيل الامثال وبحث احتمال اخره لعله مراد الاستاذ وهو كون الياء
 متعلقا بفعل مؤخر هذه كورسهم انه يمكن في جميع ما رايته من نسخ المتن
 حذف الهمزة في الخط لكن فيه ما فيه فاعرف واللفظ الذي اخف اليه الاسم
 بها اختلف باختلاف قات كثيرة لكن الاحرى ان لفظ عربي وعلم رجل وهو
 مختار الجهور ومروي عن الامام الاعظم وهو اعرف المعارف عند سبوبة
 وقال في المنام اية فقد غفرت يترك ذلك لانه اسم المقوم لكل من غفرت
 الى ذهاب اليه البعض لانه لو كان كذلك لاستفاد التوحيد من قولنا
 لا اله الا الله اذا كان من حيث انه كل من جعل الكثرة مع التمام جوهرا في ان
 كلمة التوحيد ولانه يلزم الاستثناء السمي من نفيه في القول على تقدير كون
 المراد بالاله هو المعبود بالحق اذا المعنويات بالية طلبة كثيرة واما اذا كان المراد
 بالاله هو المعبود بالحق وانه علم للموجود من فلا يرد عليه شي من السوابق
 نفهم على ما قلنا بان يقال في لا يظهر فائدة حمل اللاحد عليه في قوله تعالى
 قل هو الله احد جملته خبرية لانه لا يكون له حمل الا جبر على زيد الذي لا شك في دونه
 لكنه يرفع بان يقال المراد من الاحدية هنا ما هو محجب الوصف بمعنى انه احد
 في وصفه مثل الوجوب والاستحقاق للعبادة او ما هو محجب الذات
 ايخه انه لا يركب فيه اهلان ففي كل منهما يظهر فائدة الحمل ولا يكون معنى
 فيه احد اضافة الاسم اليه ما بعده من قبيل اضافة العلم الى الخاص
 لا يمتنع عليه اختاره الجهور بانيته على ما قاله الفاضل عصام حيث قال
 الانسب بحسب المعنى ان بهذه القياسية اضافة واظهارها من فيها حال

او ان يذهب الى
 تقديم قوله المراد
 سطل المعبود
 على ما ذهب اليه
 الكشاف في
 حيث لا يخفى
 والله اعلم

عن التكليف ان اتمه العوب جعلوا لامية ولا يظهر من دعائهم اليه انه لا
 يقال ان الابداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله تعالى لانه الابداء
 هنا كان بالياء والياء ليس اسما لله تعالى لانه قول الباء وسيله
 الى ذكره تعالى على وجه يودي الى جعله مبتداء للفعل فهو من ثمة ذكره على
 وجه المطلوب فيكون الابداء باسم من اسم الله تعالى معني على تقديره في الابداء
 وغيره معني على تقديره فيها واراد قوله ويجزئه افتداء بالحدث المسطور
 في الابداء وسؤال التعارض مدفع من وجوه منها حمل الابداء في حديث
 الحديث العربي والاضافي واما حمل الابداء في حديث السجدة على احداهما فلا يرفع
 السؤال لان الكلام في الاجل هو القبيح وان كان يدفع التعارض عن حقيقة
 الحديث وسؤال الدور والتسليم مدفع ايضا من وجوه منها ما يقال
 ان العقل قد خصصها عن كل امر ذي بال كما خص الله تعالى عن كل شيء في
 قوله تعالى خالق كل شيء والظاهر من قبيل عطف المفرد على المفرد ويجوز ان
 يكون من قبيل عطف الجمل على الجملة بملاحظة متعلقه بالياء مما كان الياء
 في اسم الله والاضاف من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول
 متروك لتسليم نفسه منزلة الغالب لكنه يعيد على التقديرين في معنوية
 لامية ان قلت لم اعاد الجار في المعطوف مع انه لا حاجة اليه لانه معطوف
 على الجهور ولم اية بالواو في جملة الحمد مع انه مخالف لما هو اشتد بانيا
 حرف العطف اليه وجود ملائمة من صحتها للعطف او الى رعاية متعلقه
 استغنى او الى الخروج عن العهدة بما هي تغيير كان وبانيا من خوف الجر
 الى استقلال الحمد والاهتمام ببيانها او الى بعض ما ذكر من الوجوه
 وضوء وسلام الاحتمالات العقلية من جهة الاعراب فيها مع
 قطع النظر عن الثاني لانه في بعض منها يكون ما بعده من الطرف
 متعلقا بهما على سبيل التامع او باحد من فحطه وعلى بعض منها يكون

الى المفعول والفاعل متروك
 ويحتمل ان يكون من قبيل اضافة
 المصدر الى المفعول
 المشهور بعدم اتيان حرف
 العطف بين الملتزمين
 صحت قلت

عن الخط

سنة اكله خيرا او حالا او صفة فاختار ما هو الاخر منها وسترك البيا...
الى الخلق ما رتبها بالنسبة اليها قبلها لانها متعلقة بالخلق وما قبلها متعلق
بالخلق وذكروا السلام بعد الصلوة اذ قالوا بالنظم الكريم مع ان النووي ذهب
الى كراهية ذكر الصلوة بدون السلام وانه ذهب الجمهور الى عدمها لعل خراجه
النووي منها هي الكراهية الشبهة وبها جارية عن ترك الاول والمراد من الصلوة
من الله تعالى رحمة مفرقة بتعظيم من الملائكة استقار ومن غيرهم جاد على ما
هو المأمور والاسلام بمنزلة التسليم اي التحية والصلوة بالنفس مبدلة عن اولها لفظا
وبالاولى كتابة لئلا يخلطوا بالتحسين الا انهم اختلفوا في كونه منسكاً
وصحاحان بالالف وقال ابن درستون لم يثبت ما اوالوا في غير القرآن كما
في التهنيت في علي رسله جميع رسول كصبر على مشقة ومومن له الهام الهى
وكتاب رباني او سريرة جديرة في كون اخش مطلقاً من النبي لانه است
بعض الله تعالى الى الخلق لتبليغ احكامه وهو قول البعض ويؤيده قول النبي
عليه السلام حين سئل عن عهد الانبياء فقال عليه السلام ثمانية وربعه عشر
وقوله تعالى وما ارسلناك من قبلك من رسول ولا نبى وجره التام في
دلالة العطف على المفارقة وعدم استمرار في الاختصاص في الاعمال المطلقة
ذهب بعضهم الى عدم الفرق ويؤيده **وقوله تعالى** والمؤمنون كل بالاله و
وما كنتم ولا كنتم ولا فرق بين احد من رسله **وقوله تعالى** وما كنا بغيره
حتى نبعث رسولا **وقوله تعالى** ولقد بعثنا في كل امه رسولا فبينا كل من القولين
يرد السؤال بان يقال ان الرسول يطلق على الملائكة في **وقوله تعالى** ورسلا
من الملائكة فيكون فيكون بينهما عموم من وجه فلا يصح ان يقال ان الرسول
اخش مطلقاً من النبي في قول الاول الثاني ويمكن دفعه بان يقال ان اطلاق
الرسول على الملك فيها قلت من **وقوله تعالى** لنبي لا سرور في الاسلام الا من عرف
فانهم عدم اطلاق النبي على الملك وتخصيص الترتيب بالانسان لكون النبي

الى الخلق

فقبل حكم المرسلي منهم
فقال عليه السلام ثمانية
ولما عشر صح

وخصيص صح
ومسائل على القول

منه مقصود بالبيان كلمة عليه فيه وفي هذه المقام مجردة عن المفردة كما في قوله
ويؤيد كل على الله والنور بين صلي عليه ودعاوا في شهادته الاستعمال وعلى كل من
التقدير لا يرد عليه السؤال المستهزأ بان الصلوة بعني الدعاء واذ السعي
الدعاء بكونه على يكون على يكون للمفردة فكيف يقع البيان على في هذه المقام مع
ان له اجوبة مستورة غير هذه بين الجوابين لا يحتاج الى البيان فان قلت
لم اني بصيغة الجمع مع ان ذابهم الاثنان بصيغة المفرد ولم ترك الصلوة
على الاثنان والاصحاب مع انه يخالف لدايمهم ايضا ويخالف قوله عليه السلام اذا
صليتم فقولوا لا اله الا الله بالنعيم ذكر لانه عقب الصلوة عليه قلت لانه قد صلي
عليهم عقب تلك الصلوة بكنانه او بكنية واستار بترك الكتابة وباتيان
الرسول على صيغة الجمع الى ان ذابهم ليس بواجب على ان هذا انساب يفرق
في هذه الرسالة من الاختصار ولذا لم يأت بقوله ويجوز ان يكون هو ذاب
في كنهه فصانها او متبها على ان الذكر مطلقاً ليس بواجب والنعيم في قوله
التميز لا يلاحظه لا لوجوب بقوله فيه التفات على مذهب من لم يستعمل الترتيب
للتعبير فيه وعمه بان قال انه نقل الكلام من التكم او الخطاب او الغيبة الى اخر
منها او التبعير باحد هذه التعبيرات بغيره ولا يجوز ان يقال يمكن ان يوجد
فيه التفات على كنهه من شرط سبق التعبير فيه ولم يستطع ان يكون التبعير في
كلام واحد وقال انه نقل الكلام من السبب الى اخره فقط بانه على انه غير قوله
اولا بطريق التكم في النسبة والتعبد بنا على الظاهر في الترتيب المستهزأ
والعلم بغيره بل على مذهب الجمهور كما لا يتم شرط سبق التعبير فيه بطريق اخر وكون
التبعير في كلام واحد ولا على مذهب صدر الافاضل لانه شرط بغيره الجمهور
مع زيادة شرط اخر وهو كون الما لم يبق في التعبير واحداً وبالجملة ان في الله
الا لفظات اربعة مذهب علمه في الافاضل حسن عليه ووجه الضمان ان يقال
لا يجوز انما ان يفسر سبق التعبير فيه بطريق اتمام لاننا في مذهب الجمهور في

في فيقول صح

هو التعبير من معنى بطريق من الطريق
بعد التعبير عن به اخره

طحا ابا قلبه في الاحسان طرقت
بعيد الشباب عصره حان شيبه
بكلفه ليكي قول علفه

والتكليف ومن يتقنها ويحيط بالاول لا يخفى اما ان يستمر ط ان لا يكون التقدير
في كلام واحد والا لاول منه يرب بعض النسخ وعلم الثاني لا يخفى اما ان يستمر
كون الخطاب في التقديرين واحدا ام الاول منه مصدر لافاضل والثاني من باب
الجموع وقد فاندنا ان احدهما عامته والآخر خاصته ومنها فاندنا العامة
تطرية الكلام وصيانة السمع عن الضيق والملال وقامته الخاصة مثلا ابراد بعض
الاوصاف منها وتخرج اسم البائس الضيق من العكس ويتوحي على معنيين
احدهما هو المذكور في كتب الفلاس وهو السفة الضيق في الاول كقول الفقيه
بمعنى المصدر مجازا وهو الاحتياج والتعجيز بصفة الفعل للمبالغة ويجعل
فاعلا للبائس ويكون الهم في عوضا عن المضاف اليه فيكون حاصل الجمع التثنية
الاحتياج فتح كون التركيب من قبل الحسب والاحتياج فيكون الضيق بمعنى الحقيقة
لكن التركيب فيكون من قبيل الحيوان الناطق فافهم في مترج جبهه العقل من
التجيز في الاستدلال بالبائس بالمعنى الاول بان قال الذي اصحابه يولس اي
سدة وقال في زبد وكفنا ففهم الى الله تعالى كما قال الله تعالى يا ايها الناس
انتم الفقراء الى الله والله هو الغني المريد لكن المعاشية امرى وانفقت
ظهي واوبريان عمر واصفرت الشمس وقرب المس وما اخذت
راة من سوق الدنيا لتستقر المظلم واليهول العظيم في السطو ويا حبيبا
فمن افقر مني الى الله فقل له بقلب خرس اقوم مقام سائل مسكين والمو
اليه فاني وحيثي ثم حير في وانقطاع قوتي لعل يرجيني وسعت وجهي ورحمة
تسكن روعي انتهى اقول نفسي فاعني ويقتضى ثم تفكر في كتبها للاعتناء
مع مناسبتها للمقام محمد المدعو كحفي زاج اي التسمية بكلمة الباء بها
للتقوية اذا التقوية تكون بحرف مناسب بمعنى الفعل والمناسبات لمعنى التسمية
هو الباء دون الهم كذا قوله بعض الفضلاء في خاصية على الخطا في قول الفقهاء
زاني فزاد عليه الاول في ان يقال كحفي زاج باللام دون الباء لان الباء

مطلقا جازما
ما ذكره الشارح
في شرح المباح
هو سنة صح

ما يدعى على السق
منه صح

هنا

هنا بمعنى التسمية وهو التسمية بتقدي الى المعقولين بلا واسطة وادخل حرف
حرف الجر هنا على معقوله للتقوية والتعارف للتقوية الهم دون الباء لا يحتاج
اليه وهو الاول بان يقال لا يتم ان التعارف في التقوية هو الهم دون الباء لا يجوز
ان يتعارف الباء للتقوية في الدعاء الذي هو مرادف التسمية كما جاز ان يكون
كذلك في التسمية وتاويله يقال لا يتم ان ادخل حرف الجر هنا للتقوية لم
لا يجوز ان يكون لتقوية الدعاء معني الاستمرار لفظا زاده فارسي معنا هنا
بالعربي الابن ولفظ سحفي لقب لاب الاستاذ ففهمناه الاماني ابن
ساحلي لكن المجموع صار لقب الاستاذ فاعني محكي كرمه الله تعالى جملة دعائه وتقوية
بين العقل ومعقول لفظ ما من ومفناه امر غائب والتعريف بالمعنى في مثل هذه الامام
الاستدلال في القبول فكان المدعوق وقوع والداعي اجزائه ولا يظهر الخوص
في وقوعه بالفتح اي الخجرات من الخوف كقوله في الدنيا والاخرة والسعادة
اي الوصول بالمرتبة العليا في الاخرة بهذه اي الظاهر انما اشار الى ما
المرتب له عبارة عنه من الاحتمالات المستهورة ويجوز ان يكون استارة
اليه احد ما عني ما كانت المرسل حباره عنه بارتكاب المجاز في الحذف في الحذف
او بارتكاب المجاز المرسل في احدهما او بارتكاب المجاز في العطف والتمثيل
هذه في كل من الاحتمالات المسبوقة مجازا والسعادة مصححة اتفاقا ان كانت
الديانة بقية لانها لا يكون سببا من الاحتمالات السبعة محسوسا
والمسار اليه باسم الاشارة يجب ان يكون محسوسا من هذا والمراد بالحو
بالحسوس ما لا يركب بالبصر بالفعل وهذه الفرق مبني على العرف ففهمنا
ان الاول اعم من الثاني مطلقا واحتملنا الاول عن المعقولات وبالثاني
عنا بركب لسان الحواشي وما هو شأن ان يركب بالبصر كقوله ليس
ممد كما بالفعل فان اثير بها اليه غير المحسوس ينزل ولا منزلة المحسوس
ثم ينزل منزلة المتبادر لفتنه كقوله من الفحات المتناسية مثل سبها بالحو

شاهد في محسوس
من الحواشي
كان بالفعل
او بالقوة
بالمشاهدة

السبع

استعمال هذه اللفظة في حق الله تعالى
استعمال الصف والثاني استعمال في المحسوس
في المعقول الصف والثالث استعمال في
المحسوس او المسموع او المرفوع والربع
المحسوس او المسموع او المرفوع والربع
الى المحسوس بالبصر بالقوة بالفعل من غير
الاستعمال بالمحسوس بالبصر بالفعل من غير
بعضونه الاعضاء والجوارح والخاص
الاستعمال في المحسوس بالبصر بالفعل
بعضونه الاعضاء والجوارح فالاربعة
الاول استعمال في جارية والاخير
استعمال حقيقي كقوله متصلي محسوس

على كل استحضاره للثبوت وطلبه الطلبة او اشارة الى كمال فطنة المتعلمين
 لا يوافقون لهم وان السيرة بها الى محسوس غير من بعد فطنة السيرة المتعرف
 بنزل منزلة وعند بعضهم بنزل او لا منزل لثبوتهم ثم بنزل منزلة بالعقل وبعدها
 هذا التميز لتعلمها فيه اما بطريق الاستقارة المقترحة او بطريق المجاز المرسل
 وان كانت لا حجة فاستعمالها في غير النقوش ايضا اما مجاز او استقارة
 مصرية اتفاقا واما في التوثيق فبعضهم استعمالها فيها كاستعمالها في
 غير ما في المجازية وهو الحق فكلهم فيه وقال بعضهم استعمالها فيها كاستعمالها
 فيها حقيقة وهو مخالف لما اجتمعوا عليه ان السامع الكتب والرسائل اعلام جنسية
 وهو ما وضع لشيء بعينه فبعضهم مع هذا ليس بشيء اذ اشارة اليها في
 باعتبار الشخص بل من هنا ان لا يكون المستعمل من الرسالة رسالة
 وهو بين البطلان وان كانت بلا اعتباره تكون كليا والكتب موجودة في الخارج
 فضلا عن ان يكون محسوسات هذه الرسالة هي في اللغة الا لا تكون هي اللفظ
 بين المرسل والمرسل اليه في اوصاف الاخبار والاطعام كالمكتوبة وفي
 العرف بطلان على احد الاحتمالات السابقة بناء على ما ذكره في كونه في
 حاشي سترج التلخيص من ان الكتاب المؤلف وما يذكر فيها من الفصول والا
 والابواب والاقسام وغير ذلك فظن على احد الاشياء السابقة وهي التوثيق
 والالفاظ المخصوصة والمعاني المدلوله بهذه الالفاظ والركب من الاشياء
 سنها والركب من اللغة فبعضهم مع هذا هو المستور ولو اعتبر
 ادراكات المعاني والملكة الى صلة من تكرر تلك الادراكات كان الاحتمالات
 ازيد منها وقرن بعضهم بين الرسالة والمختصر والكتاب بان الرسالة
 هي التي تستعمل على المسائل العقلية من فنونها ومن فنون وان الكتاب
 هو الذي يستعمل على المسائل سواء كانت قليلة او كثيرة وسواء كانت
 من فن واحد ومن فنون في فن المناظرة اي علم المناظرة ولفظ العلم ليس

وان المختصر هو الذي يستعمل
 على المسائل العقلية من فنون
 واحد

جزء

جزء من هذا الاسم وكذا من سائر الاسماء القوم فافاد الغنى الى المناظرة من
 قبيل سحر الراك ورسا تخفيفا بعد تعريف المناظرة التي هي صفة المناظرين
 وهو ظرف مستقر كونه سال وجوز ان يلاحظ في بيان هذا في المظهر من الـ
 صفات مع ورود السؤال على بعضها وهو لزوم مرافقة الشيء لنفسه
 لكن يمكن دفعه من وجوه فتأمل تركن تفصيله خوفا لا ملال علمها باللفظ
 تلك الرسالة لك اي لا تنفك عكس بها يعني غاية ما يفي تلك الرسالة
 ان تنفك عكس منها بتجصيل ما فيها لكيلا يشك في من صالح وهو انك يا اولاد
 بوجه كبر الدال ويجوز فتحها لعل الغرض من هذا اظهرها كمال الحقيقة وازدياد
 توطؤ لوله والمراد من الولد هو الولد المعنوي لا الصلي لان في اوقات
 تأليف هذه الرسالة لم يوجد له ولد صلي ولا مثلك في مثل هذا وجه
 اعادة الجار على المذهب المختار من نحو المبتدئين من الطلبة مفعول
 فعل الموزون او بدل من امثالك او صفة له باعتبار زيادة اللام فيه
 مثل فاعرف يا ركن الله اي على انه لفظا كبريا لعله رعاية ما من لفظا وامر
 معناه وجه التعقيب بالماضي علم فيما سبقي ولفظ الغرض من هذه الدعاء ما
 هو الغرض منها تأمل تعرف فيها اي في تحصيل تلك الرسالة وتعلمها
 خطاب الي ولده ولما يبغي ولما قصد تعلم هذه الرسالة او تعليمها
 او مطالعتها فالمراد من اعم من الامثال المبتدئين وغيره والارادة
 اعم من ان تكون للانتفاع والتبرك فكون للانتفاع والتبرك بالنسبة
 الى المبتدئين والتبرك فقط بالنسبة الى المنتهين بناء على غرضه من
 التلخيص انتفاع بولده ومثله من المبتدئين اظهرها كمال الحقيقة وتعلمها
 وتوطؤ لعلها يعلم لعدم قه انتفاعه كانه قال ان المنتهين عالم ما فيها
 ومستغنى عنها وان كان المنتهين ايضا مستغنى عنها غير ذلك وهذا ايضا
 خطاب الي ولده اكد به لصحة المستر رعاية للشيخ ودفعاً لوقوع

صفحة صح

وهو التامل الشاير في العنوان
 كاف في مثل هذا

كما هو الغرض من هذا النداء وبجدة
 ان يكون الغرض منها غير

اخضا من اراد بالمسند يقرينه بما يكون وبه الحق اي قرة المناظرة
 لا شك في استحباب كضيد اي في كون كتحصيل ذلك الحق محتاج
 وانما الشك في جوابه اي في كون كتحصيله واجبا ككفاية الظاهر
 بتميز لرفع الابهام عن الوجوب ويجوز ان يكون مقصوبا بالمصدر
 بارتكاب الحذف في الكلام والغرض من هذا الكلام ترغيب الولد والطالب
 في تحصيل هذا الحق وازدياد نشاط طهر فيه قال في الحاشية من قال
 بوجوب موقوف مجازات الفرق على الكفاية يقول بهذا لان هذا الحق
 يوقف به كيفية المجازاة انتهى يعني من حكم بوجوب موقوفة كيفية المجازاة
 للفرق المجازاة لما صرح في ذلك في وقت مجازاة لانهم اياها لا يترامهم
 ودهمهم في سبيلهم اذا فرض من الجمل انهم المضمون وقاع من هو قاصر
 عن مخدومات البرهان حكم بوجوب كتحصيل ذلك الحق في الحاصل ان وجوب
 موقوفة كيفية المجازاة لا يقع الفرق المجازاة والزمهم وجوب كتحصيل
 به الحق لان هذا الحق يعرف به كيفية المجازاة كما يعرف به كيفية
 المناظرة والافلا قوله على الكفاية حال من المعرفة او من الوجوب
 او صفة المصدر محذوف من احدهما ويجوز ان يتعلق باحدهما
 على تقدير كونه ظرفا لقوا فافهم والمناظرة في اللغة انما من النظر بمعنى
 السقيط او من النظر بمعنى الاعتبار او الاستدراك والفكر **كقولنا** اولم
 ننبؤوا في ملكوت السموات والمقابلة كونه داري بنظر اليه دار فلان
 ولكل منهما مناسبة للمعنى الاصطلاحي اما مناسبة الاول فلانه
 صفة لما وجد في المعنى الاصطلاحي وهو كونه كل من الخصم لان كلام
 كل منهما نظير كلام الاخر في علاقة بنسبة واحدة ايجابية كانت او سلبية
 واما مناسبة الثانية فلانه ايضا صفة لا وجودية اعني المضمين لانه
 خلاصتها ان لا يترادف شيئا ان المناظرة تكون في مجلس واحد غالبا

الضارة

واما

واما مناسبة الثالث والرابع فهي كمناسبة الثانية واما مناسبة الثانية
 فهي كمناسبة الاول او هي كمناسبة الثانية فاعرف في العرف في العرف في العرف
 من باب المناظرة للمساواة بين الاثنين ولذا صح التفسير بالسببية
 والمراد بالاثنتين المتعقل والبال بقرينة التفسير وبها لا يتحققان الا
 بالتكلم والمناظرة وموقوفة كل حال الاخر فيعلم من هذا ان المرافقة اخذ
 عن المناظرة التي ليست فيها مرافقة سواء كانت يا التكلم عليه وجه
 الخصومة او لا التكلم قل شح حيين والكفاية في حكم التكلم والحق
 عن نظر المعتم والسنة في احد طرفي الحكم وايضا اخذت
 اذا فرض رجل يستقيم ثبوت الحكم ويتكلم به واخر يبيحه في نفسه ولا
 يوقف كل منهما حال الاخر وبالمناظرة تقتضي التكلم والمناظرة
 وموقوفة كل حال الاخر فيحصل بانتفاء الكل او البعض سبع صور كما قال
 الاستاذ المؤلف في حاشيته طائفة كبري فكل واحد من الصور السبعة
 خارج بالمناظرة لطيف الحق اي يقصد ظهوره او لا يظهره بغيره
 اعم من قصده في به فقط او مع قصد وقوع القسط في بخصه ومنه
 خصه فقط او مع قصد وقوع القسط في بغيره من قصد مطلقا يعني سواء
 كان واقعا في بغيره او في بخصه الا ان السكف يقصد ولا ظهوره على
 بغير الخصم وفقا لحظ النفس فظهر من هذا ان قصد ظهور الحق لا يمنع
 ان يقصد معه شيئا ولا ينافي في ذلك فلو كان هذا القوف غير صادق
 على المناظرة التي فيها غلط الخصم كما يقصد فيها ظهور الحق في غاية
 اخذت من اجل فانية المرافقة لاسقاط الخصم ومعناه ان كلاما
 من المجازيدين يقصد حفظ مقالته لئلا يخطأ او يخطأ الا انتهى
 فظهر ان الفرق بين الجدول والمناظرة باعتبار الغرض فقط لا بغيره
 فاعرف اعني دفع التل هو الهدم بالوضح بالمتبع انما بطريق الظاهر

اخر

يا

بلغ

يقصد

وقال

وهو يدوم مقال خصه

كذلك حقا او باطلا

او بطريق البطلان بما يطرق بطلان التلبيس او بطريق البطلان المدعى فظهر
 ان الدفع اعم من المطالبة والابطال فيحصل المتيقن التلبيس قول المعلن هو
 الى نفس الدفع المتعلق للوضع باقامة الحق والقول اعم من المقدمه والبرهان
 والمتمم ودفع المعلن سواء في مطلق او في مطلق الاول السال والمراد
 من الدفع والقول انهما مما قيل عدله عن التوفيق المستبعد وهو المنظر بالبصيرة
 من الجائز في النسبة بين الشئين الظاهر للصواب لورود السؤال
 عليه بانه غير صادق على المناظرة التي احدثتها فيها منع محو لان المراد بالنظر
 بالبصيرة هو التفكير بقرينة استعمالها هنا ليعلم في ذلك النظر اذا استعمل بغير
 كون بمعنى الفكر وبما يكون بمعنى الرؤية وباللهام يكون بمعنى الرحمة وبمعنى
 يكون بمعنى الغيب وبما يكون بمعنى الحكم كونه بين الخصم اي حكمت بينهم كذا
 قال بعض الحكماء والفكر هو ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول وهو
 موجود في احد طرفي تلك المناظرة وهو التوفيق لا يصح في غير نظر احد الطرفين
 بل في نظرهما معا اذ النظر بالبصيرة فيمن الجانبين فلا يكفي ان يكون من الجانب
 الواحد فقط واجتبا الى الجواب بان يقال ان الفكر مقول بالاشتركان
 اللغوي على معنيين احدهما ما عرفت وثانيها التفات النفس الى المعاني
 وهو اعم من المعنى الاول والمراد بالنظر بالبصيرة في هذا التعريف هو التفكير
 بالمعنى الثاني فلا يرد عليه السؤال او يدفع بانه من نوع ان ليس لها تعريف
 الا بهذا البناء على كمال شهرة هذا التعريف او سنها على جواز تعريف التعريف
 شي واحد كانه قال يرسم شي واحد بغير تعريف متعدي او ينشط الطلوب
 لانه كل جديد لانه او لترجح كون مدار المناظرة على المناظرة لان المناظرة قواه
 ان عرفت بالمداخلة يكون على المنى طرقت عرفت بالنظر بالبصيرة فلا كذا
 وقد انما في التعريف في جارية مبدء الفتح او لا مكان فيحصل هذا التعريف
 في الوصف عنها بتعريف المعلن فافهم او لمجرد ذلك من التلبيس المدعى و

المتكافئ

نظره

ترجحه

دفع

يجوز ان تكون عبارة عن المسائل

وفن المناظرة اسم من اسم العلوم واسم العلوم يجوز ان يكون عبارة عن ادراكات
 المسائل ويجوز ان يكون عبارة عن الحكمة التي حصل من تلك الادراكات
 وهي ممكنة استحصال المسائل متى اراد كذا فالحق الشريف ويستعمل في
 علم ادراك البحث وعلم صناعة التوجيه ايضا قل في الحاشية فاسم العلم هو
 المناظرة وبالحكمة ان المناظرة تطلق في العرف على معنيين احدهما هو العلم
 وهو المعروف في هذه الرسالة بقاء والاخر العلم المخصوص المعروف هنا
 انتهى وكذا الجدل يطلق في المعرف على معنيين كما ذكرنا في حاشية هذه الرسالة
 والاخر العلم المخصوص وهو قوانين تفيد فيها على حفظ المدعى ودفع
 كلام الخصم والزامه وقواعد الجدل عليها خيل ومفاتيح لا ينبغي ان
 ان يقال بها الا الخصم في الظاهر انه عبارة عن المسائل ويجوز ان يكون عبارة
 عن ادراكات المسائل ويجوز ان يكون عبارة عن تلك الملكة لا الاحتمالات
 بل احاطة ما قبل تسعة بعضها من الكدر وبعضها يحتاج الى الجاهل
 في الطرف او المجاز في النسبة او المجاز في الحذف او الاستدلال في الفهم
 المجرور فتأمل حتى يخرج الاحتمالات وما فيها اذ المقام لا يساعده فيها
 يعرف فيه صحيح الدفع اي الدفع الصحيح من كل من المعلن وقاسده
 اي الدفع القاسد كذا في المراد من الدفع الصحيح هو دفع الموجبة
 ومن الدفع القاسد هو الدفع الغير الموجبة وكل منهما من احوال الاليات
 الجزئية فتمت التعريف مما خوذ من جهة الوحدة الوضعية واما التعريف لما
 خوذ من جهة الوحدة الذاتية فهو علم يبحث فيه عن الاليات الكلية حيث
 انها موجبة وغير موجبة فعلم من هذا انه موضوع هذا الفن الاليات الكلية
 والبحث عن احوالها هي القوانين التي يعرف بها احوال الاليات الجزئية
 من كونها موجبة وغير موجبة وقائدة هذا الفن العصمة عن الخطأ في المنا
 ظرة ومن ليس له بها عتق من هذا الفن لا يحاد بفهم الاليات العلوم

احد كما صفة الجاهل وهو المدافع لاسكات الخصم

المتقدم

احوال

خصوص الكلام واصول الفقه والميزان كذا في التقرر والقصد الاقتصار
 بهذا غير ضليان كل منهما والمراد من الوحدة الذاتية هو الموضوع الذي
 وحدة لانه واحدا بالذات او بالاعتبار والمراد من الوحدة الوحدية هو الوحدة
 سميت وحدة لانها متحدة ايضا والمراد من جهة الوحدة الذاتية
 اشتمال جميع المسائل في كونها باحدة عن الامراض الذاتية للموضوع
 والمراد من جهة الوحدة الوحدية كون المسائل مستمرة في كونها واحدة بها
 معرفة احوال الالفاظ الجارية ولما وقع من التعريف كقولنا في تقسيم
 القول الصادر منك واعني بيت فقال **لا علم** كما هو ادب القوم
 وهم اذا استويا بما رواه محتوياته يقدمون فيل السورع فيه كلمة العلم
 شنيها للعلم على ان ما ياتي اليه من القول كالمحجب خلفه وتنبه اليه العلم
 ويصفي قلبه وتزكاه اليه ويقبل عليه بالكلية فلا يصنع الكلام وتنبه اليه
 واذا قصد الاحمال لا اعتنا بصح القول اليه الفاعل في هذا العلم الظاهر
 انه بهذه الخطاب وما بعده علم لكل من يستفيد شيئا من الواحد والكل
 والحاضر والغائب والمذكر والمؤنث ويحتمل ان يكون خاصا بالاولد والكل
 بقرينة ما سبق وعلى كل من الاحتمالين يكون مجازا مرسل من قبل ذكر الحار
 وارادة العام او من قبيل ذكر المقتضى وارادة المطلق بهذا الاول ولما
 في الثاني فهو من قبيل اطلاق الحاضر على الغائب فالولد مفرد مذكر غائب
 وهذا موضوع لمؤد مذكر حاضر واطلاق الحاضر على الغائب مجاز مرسل
 التقدير بينهما ويحتمل ان يكون من قبيل الاستخارة المصروفة باعتبار
 تشبيه الغائب بالحاضر وذكر المستبديه واداة المستبديه فانبطقة
 فغير انك تقول لا علم والاضطرار الواقع في مثل هذا بين السببية
 والاختصاص معلوم من المختار منه ب سببية اذا قلت شيئا على سبيل
 القصد والتغيير بهذه العبارة مما قال البعض وهو اذا قلت كلام

تجند

رفع

وتنبا بان يقال اذا
تقرر

التنبيه

لانها

لانها سائلة عما ورد عليه وتقوم الشيء قسمه بآية على حديث القول وهو
 اذا استعمل بالباء يكون يعني الحكم ولا يشتمل ما عداه فقدم ذلك المخذوم
 او على المحل الكلام على المعنى الاصطلاحي وهو المركب الذي بناه على الظاهر
 وان امكن ان يقال هذا الحديث ممنوع الكلية او المراد باذا قلت كلام
 لازمة الاعم وهو اذا صدر منك كلام كما في بعض البعوض واما ان يقال المراد من
 الكلام المعنى اللغوي بقرينة المقام لانها ترك فيها الباء وغير الكلام التي
 قد اتي الشيء المقول اما تعريف او تقييد او تقييد وستة كونه تقييد كل
 منها في مقامه او مركب ناقص وهو الذي يقصد بجزء الدلالة على جزء
 معناه ولا يقع الشكوت عليه مفرد وهو الذي لا يقصد بجزءه الدلالة
 على جزء معناه او مركب تام او ناقص وهو الذي يقصد بجزءه الدلالة
 على جزء معناه ويصح الشكوت عليه في كل الصنفين والكذب كقولنا لا
 كما هو مذهب المحققين لا للكلية في امور تطلب اهل الوحدية فلا يرد عليه
 ان هذه الامة رديغة حاضرة الخرج مثل حرق الهيا والاضاظر المهمل
 كلامها داخل في الشيء ظاهر فان قلت هذه مستند من مثل الفقه والمطالع
 لا بد ان يكون موجبة كلية وكلمة وانتمى كل من الاخيرين شيئا بآية على كونها
 شرطية ومهملة اذا المهملة في قوة الجزئية ففهم المطلقين فكيف يكون مستند
 من مثل الفقه قلت هي في الحقيقة حصة وان كانت في الظاهر شرطية
 والمسئلة قد يكون جزئية وقد يكون شخصية بآية عليها قال السعدوني
 في حواشي حاشيته شرح المطالع ان مسائل العلوم قد يكون جزئية وقد
 يكون شخصية وبعد هذا القول ايضا قال وما يقال ان سمات العلوم
 كثيرة فهي مبني على الغالب انتهى فافهم وانت في جميع هذه الصور اي
 في صورة فقط كل واحد من هذه الصور الست والاطراف الستة
 من المبتدأ او من ضمير المستعمل فاعلم ان كل واحدة من هذه الصور

فخصص بآية الحكم

هو المعنى الذي في الاسناد الثاني
 المقصود به وهو حصول صحة الشيء في
 العقل مع الاذعان والقبول
 ما يدركه نفس الشخص
 او امتثاله عن جميع ما عداه
 على قنونه بآية او تخالفه الى المقسم
 ليحصل بانضمام كل قيد قسم

بنا

مع انه

لها

اما نقل اي كثر واحد من هذه الصور فالمراد من النقل هو الحكي شيئا من الغرض
 بلا التزام محتمل اي وجود كان يعني سواء كان بالاجاب او بالسبب وسواء
 كان بالسمع او بالكتابة وسواء كان بعبارة او بجملة ولو
 كان بواسطة او بلا واسطة او لا اي غير ناقل له فيكون الترتيب في النقل
 بين المقول وغير المقول لا بين النقل اذ الترتيب لا يكون الا بين المعاني
 المحضة وبعض الصور المذكورة لا يحتمل ان يكون نقلها فلا يقال المراد
 بالانسان اما الحيوان الناطق او الحجر ثم قد يقع بين المعاني الغير
 المحتوية كونه بعد في الواقع وعند العقل لقاعدة وهي ان باب كلام الخلق
 حتى لا يكون له مجال الى الكلام اخر لكن تلك القاعدة لم تكن هنا مطلوبة
 فاقول مما ينبغي ان يعلم منها ان الترتيب في الشيء نارة الى شيئا
 وحرارة الى حريق والاحمال والتدبير لا انفصال هو الذي يبين قضيتين
 مثلا بحسب صدقها وتخصيها في نفس الامر ثم تدبر في الترتيب في الترتيب
 بين المفهومين مثلا باعتبار راج كل واحد منهما مورد التقسيم
 وهو عبارة عن المفهوم كالحصان اما في نفسه واما ان كان في نفسه
 الفرق بينهما فلا يشبه احدهما بالآخر والتدبير في الحيل لا يري في المفهومين
 مثلا باعتبار ان يحكم احدهما على ما صدق عليه الموضوع فان كان مختلفا
 يجرى قضيتي او يكلي سور فقدم الشبهة بالتقسيم طارئة وان كان متعلقا
 يكلي غير مستور في شبهة بالتقسيم كقولنا العدد اما زوج واما فرد فالتدبير
 المحل كان في القضية قضيتي يحكم فيها بالامر من علما صدق عليه مفهوم
 العدد وان قصد به التقسيم يرد بالعدد مفهوم ويعتبر انقسام كل
 من الامر الى ذلك المفهوم ليحصل به قسم فلا يكون قضيتي بل في
 الصورة ان قصد المحل بالانقسام على ذلك المفهوم لما يقابله
 اليها فلهذا خرج عما هو حقيقة التقسيم وصار قضيتي ليعينه وايضا ينبغي

ان يعلم

شخص

كثرت

لج

ان يعلم منهما ان الحيلة قد تكون شبيهة بالمفصلة وبالحسن فان اردت
 بغير فاعلم ان المتفاوتات قد تحسب في الغنايا وهي المفصلات وقد تحسب في المفردات
 بحسب محورها على ذات واحدة وهي الحيلة الشبيهة بالمفصلات وقد تحسب
 في المفردات بحسب الوجود في محل واحد فان عجزت عنها مثل قولك مثلا الفرد
 والزوج متساويان بحيث يجب الوجود في محل واحد فهي حيلة واحدة صرفا
 عجزت عنها بمثل قولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا فهي مفصلة شبيهة
 بالحيلة وان عجزت عنها بمثل قولك العدد اما زوج واما فرد فهي حيلة شبيهة
 بالمفصلة كما قال المحقق السرخسي في حاشية التقديرية فظهر من كلام المحقق
 انه لا يوجب في الشيء الثالث من التخصيص المذكور لكن فيه ما فيه وايضا ظهر
 من ان عبارة الانفصال اي ان يكون واو وعبارة الحمل المزدوج اي ان يكون
 ظهور الفرق بينهما ان تقدم الموضوع على حرف النافية فهي حيلة شبيهة
 بالمفصلة وانما هو غيرهما فهي مفصلة شبيهة بالحيلة لكن اعترض عليه
 بان عبارة الانفصال مجردة اما واو وبتبع فيها بينهما على انه ايضا جعل في
 تلك الحاشية قوله هذا اما واحد واما كثر شتر كما بينهما مع ان العبارة
 واحدة فيها فلا يكون الفرق بينهما الا في القصد والاعتبار فربما قل والنسبة
 اي ويقع شروعا في بيان المناظرة التي هي عبارة عن حقيقة المناظرين
 على تقدير عدم النقل فتم بيان الثاني على الاول اعني ان لا يشوبه
 وكثرة مباحثه واعلم ان الاخير من اي المفرد والاشياء فقيه تغليب
 فاعرف لا يمكن فيها المناظرة ثم قد يمكن فيها السؤال بغير الاستفسار على
 معنى النقط مثلا وفي البس في المناظرة والنقط وتفضل هذا بما في قوله
 فانظر وارجع اليه فنتج ثلثة ابواب جواب شرطه من قوله وان لم يكن
 المناظرة فيها فتنتج ثلثة ابواب يعني فينتج ان تقسم بغير ثلثة ابواب
 فان في الحاشية ان قلت ارجو جوارب ابواب ثلث التركيب انما فضل ان



الثاني ما يجزى في الشرح

الخير

وان لم يوجد المورد في المركب الذي يقصد به فحين العن لا يقسم هذا ما هو المقترح
في بعض المعينات وبما لغوا فيهم من التحقيق من وجوب شرط الالوان في جهة
التعريف اللغوي كما في التعريف الحقيقي التعريف الاسمي لان صاحب التحقيق في التعريف
اولا الى الاسم المكتبة وتمايز بين تعريف كل منها وانما قال بشرط الجمع الاطراد ولا
تطابق لكن يمكن التوفيق بينهما في موقفا ولا يمكن مستوقفا وبموجبها على اللغوي
المراد من اللغة جميع العلوم العربية مثل النحو والصرف والمعاينة لاسماد منها
علم من اللغة كما قال الاستاذ في التفسير وتسمى هذه على ما في الحاشية قولهم ومما
التعريف اللغوي التصديقي بان هذا اللفظ موضوع كذا اللفظ اصطلاحا انتهى
لان من علم اللغة لا يميز الا المعاني المتقوية وبما المعاني الاصطلاحية في علم من العلوم
العربية يمكن فيه قائل ويجوز ان التعريف اللغوي بالاسم انما هو التعريف الاسمي وبما التعريف
الاصح كذا في كوز بالمرادف وبالمركب المعهود والاول ان التعريف بالاسم اجاز
التعريف اللغوي بالاسم كونه في جهة او حرف فاعرف سحدا في لغة
كذا في الصحاح ثبت ان سحدا من كل الجوانب كذا قال ابن قريشة في شرح
الشارق قال في الحاشية فان سحدا ليس بمركب للثبت بل نوع مخصوص منه
لكنه دلالة على معناه وهو النوع المخصوص للثبت فاذ في التعريف في لغة
فقط ثبت ان نوع من التسمية على ان التسمية في ثبت للتعريف فاقول انتهى
وجه التاميل اشارة الى ان حمل التسمية على التسمية لا ينافي في عموم التسمية من
سحدا اذا ثبت نوع مطلق والمطلق اسم من النوع المخصوص ويمكن ان
يكون اشارة الى ان حمل التسمية على التسمية لا يلزم لان التسمية في ثبت
كأنه يحمل على التسمية كونه المراد منه جنس التسمية والجنس ايضا اعظم النوع
المخصوص من عموم التسمية على التسمية على التسمية ولا يحمل عليه على كل من
من التعريف برب سحدا في لغة لكن التعريف في اللغة لا ينافي وهذا وجه
اخر حمل التسمية على التسمية ويحتمل ان يكون وجه اشارة الى توجيه حمل التسمية

منه

على

على التسمية باحد هذين الوجهين ان قلت لابد في التسمية اللغوي ان يكون التسمية
واضح الدلالة على معنى التعريف فيفتح المراد بالنسبة الى التسمية مع واما يمكن كذلك
ان النوع المطلق من التسمية غير واضح الدلالة على النوع المخصوص وكذا لا دلالة على
الثبت عليه فكيف يكون من التسمية لفظا قلت نقل المراد الدلالة على ذلك
المعنى في تعريف التسمية اللغوي اسم من الدلالة على نفس معنى اللفظ لا يلزم
وهنا دلالة التسمية على لزوم النوع المخصوص وهو النوع المطلق من التسمية على التعريف
او جنس التسمية على التعريف اخر وجه وجه التسمية الى التسمية لان سحدا في لغة
دلالة على النوع المخصوص اخر وجه دلالة على النوع المطلق اخر وجه دلالة على جنس
التسمية ويحتمل ان يكون وجه اشارة الى هذا السؤال والجواب والثاني في التسمية
بالاصح اجاز التسمية اللغوي بالاصح كذا في القاموس ايضا في ما في الاول من جهة
شيء اخر في فاعرف كلها الهواي لعب والتعريف اللغوي جاز في اقسام الكلمة
كلها اما في الاسم والفعل فكما ذكر في المباحث واما في الحرف فكذلك ثبت بالسجد
اي في السجدة واما التسمية الحقيقية فهو لا يجوز الا في معاني الاسماء اذ لا بد فيه
ان لا حظ للمعنى او لا على طريق الاحمال ويوجه ما في التسمية على التسمية في التسمية
انما يكون في المعنى المستقل بالمقضية وهو معنى الاسم لان معنى الحرف غير مستقل
في المقضية وهو معنى الاسم لان معنى الحرف في الكلمة ومعنى الفعل ايضا غير مستقل
لاشتماله على ما يستقل من التسمية التسمية اقول والتعريف نوع من الهواي وهو على
ما في الصحاح وهو ما لا يعتد به من كلام وغيره على ما في القاموس يعني ما ليس له
فائدة معتد بها سواء كان لينة او لا ولا وجه في المعنى الماحض وهو ما في لغة على ما
فيهم من كلام التلميذ والتعب مما فيه لذة على ما قاله الحلبي نقل عن البعض فيكون اصح
من التسمية ان اريد المعنى العام من التسمية مراد قال ان اريد المعنى الماحض من التسمية
حمل التسمية على المعنى العام وجعل اللقب من لا ينافي هو الاخر هو القسم الثاني وهو التعريف
الحقيقي وقد بعضهم بما سبق من التسمية في قول الله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له

فاقرهم

براد به التفصيل اي تعريف يراد به تفصيل الموقوف فظهر من هذا ان التعريف الحقيقي لا يجوز ان يكون مرادفاً للموقوف لانما هو الال على الشيء تفصيلاً عما هو الال على ذلك الشيء اجمالاً والمعارضة تنافي الترادف ولم يوفقنا التفصيل بالتركيب فلا ينافي ذلك التركيب ان يصف التركيب بالترادف كما قال الحق الشريف في الحاشية على شرح مختصر الامام حول في دفع ما ورد على التعريف التفصيلي بتوقيفات الوجود بذكر الال او لا وهو جنس فقط على مذهب المتأخرين لانهم لم يمتنعوا عن الال في التوقيف اصله واعلم منه ومن الوصف العام على مذهب المتقدمين لانهم اعتبر فيه لافاً حادثة للصور لا يحصل بدون وجه الموقوف المشتمل عليه رسماً والى نفس ثانياً وهو ما فصل في ظاهره هذا التركيب على وجه الال وهو المتعارف لا على وجه الوجوب كما قال البعض في التوقيف مطلقاً والبعض الاخر في الحد انهم فقط فاعلم ان النوع لا يقع في التوقيف اصله انما يكتسب لا يقع فيه من ان تعريف المصنف بالنوع متاح كما يقال الروايات ان ولدي براد التوقيف قلت هو تعريف استمر لما هيته الاعتبارية وذكر النوع فيه انما هو من حيث انه جنس استمر لا من حيث انه نوع حقيقي وهذا التوقيف مبني على انما تركيب لما هيته من امرين منفردين او على عدم ثبوته وبعض ما سبق في حق في توقيف في المسألة من وجه العدم ولا يصح ان يكون وجه العدم بها ويجعل ان يكون هذا استلزاماً الى ان المتعارف مذهب من لم يجوز التوقيف بالمعروف والتوقيف الاول شامل للتعريف بالمعروف والتوقيف بالتركيب وهذا التوقيف محتقن بالتركيب ويجوز ان يكون وجه العدم لالتقاط هذا التعريف على مذهب من التشرط بالمسألة فيه وعلى مذهب من لم يشترطها فيه بخلاف الاول كما عرفت

فان كان الانسان حيواناً بطريقه مثلاً للحد التام له ومثال الحد الناقص له جسم ناطق ومثال الرسالة له حيوان ضاحك ومثال الاسم التام له ما شئت ضاحك ويشترط فيه اي في كل تعريف متبني بالتوقيف الحقيقي المعاني على مذهب المتأخرين فان قلت كون المسألة شرطاً في التوقيف الحقيقي

لعدم جواز تعريف التعريف الحقيقي مراداً للتعريف من وجه آخر ذكره سابقاً

فأعرف صح

ان كان تعريف بتركيب عن جنس القربة وحصل القربة كاحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان فهو حد التام وان كان تعريف بتركيب عن جنس البعيد وحصل القربة كاحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان فهو الحد الناقص وان كان تعريفه كاحيوان الناطق في تعريف الانسان فهو اسم التام وان كان تعريفه كاحيوان الناطق بحد واحد كقولنا في تعريف الانسان

عريف الانسان كاحيوان الناطق

عريف الانسان كاحيوان الناطق

معلوم مما سبق من بيان سعة التقييد والظاهر المنبسط من البيان ان التعريف الحقيقي لا يكون سعة التقييد الكسيري ان يقال فيكون المسألة شرطاً في اوله كسلفاً ذلك يمكن ان يقال ان العلوم مما سبق اشترط المسألة شرطاً على ترتيب المتأخرين والمراد منها بيان اشترطها على مذهب المتأخرين ان يقال ان العلوم مما سبق كون المسألة شرطاً في التوقيف الحقيقي مطلقاً يعني سواء كان ذلك المسألة شرطاً في النظر الى جميع احوال والمراد منها بيان اشترطها بالنظر الى جميع افرادها كما اشترط اليه في بيان مرجع التقييد المجرور بناء على الفهم المتبادر من الاختلاف الجزئيين وعلى مذهب المتقدمين يكون المعنا ويحدد القول في المعنا وما سبق في نظرية الفهم في بيان ان لا يجوز ان يكون له كلمة تسمى سعة التقييد صدق الكسيري التقييد فيقول يوم الجمع او بعدم المنع اي بطل التوقيف الحقيقي عندهم بكونه غير المسألة وبقي التقييد المجرور التوقيف الحقيقي بالاعم والاعم اي بما هو اعم من الموقوف وبما هو اخص منه وجعلها من العلوم التامة اذا لا يختلف بين التوقيف في شرط المسألة وفي الرسم التامة لاني التامة ولا في الحد فانهما متفقان في شرط المسألة ليس في انما ما يؤيده والظاهر المنبسط من ان يكون الال عام ما هو اعم مطلقاً وكذا المراد من الاخص ويجوز ان يكون كونهما اعم منه ومن وجه لانهم علموا في شرط منه كما جازحه ان يكون الاطلاق بالكلية والامتناع عن جميع ما عداها جازاً والامتناع عن بعضها وان يكون بيان الاقوال المستهجرة اعم من الاول اي جازماً التوقيف الحقيقي بالاعم او التوقيف بالاعم الذي يجوز اولاً ثم المذكور في مجموع براد فيه بالتوقيف الحقيقي بغير المعرفة عن جنس الاشياء التي هي الامتناع بالاشياء اي الموقوف بآراء جنس الاشياء وهي الاعتبار وكذا في الارادة وحدها ان اراد من الال عام مطلقاً اعماً اذا ريد منه ما هو اعم منه ومن وجه فانه من ان يكون الال في الارادة الثانية فما اذا عني في ضمن ما هو اعم منه ومن وجه الكلام في الارادة الثانية فاقول كما اذا اشتبه المشتك وهو الموقوف بالارادة وهي عين الال

فألفاظه في بيانها فاعلم صح

او بالنظر الى بعض افرادها صح

يفد وقالوا ان العرض صح

القول

Copyright

عندنا مع واريد بسببها انما انما هذا مستحق بالان
 ويجوز ان يكون متعلقا به بالاشياء على سبيل التتابع وعلى كل منهما الحكم المستفاد
 بهما حقيقة واصفا في فاعول يقال الثالث شكل مطلق قال في الحاشية وهو قوله المفسر
 والمربع مثل كذا يخرج الدائرة وهي سطح احاطة خطوط ثلثة بوجه كل خط من مطلقا
 انتهى هذا المثال لما هو مطلقا كما كان مثال الثاني الحاشية احض مطلقا وقد
 يطلق الدائرة على الخط المحيط بها صرح به في شرح الجوهري كذا قال بعض المحققين
 فاقدم واما الثاني اي كونه التعريف بالاحض الذي جوده القدر ما والاف
 المذكور في قوله بادقها التعريف الحقيقي بيان للافراد المستورة للموقف
 قال في الحاشية كونه تعريف الحيوان بحاله نحو فانه يخرج منه حيوان على وجه السج
 ليس له شئ من الصفات انتهى وقل هذا المثال مبني على ان يراد من الصف
 الصف الظاهر المستر باسم من اسماء الجوارح ومثل هذا السج لان الشئ
 بعضه الحيوان لم يقتضي لمطلق شيئا من الجوارح قد يرد عليه انه وجود الحيوان
 الذي ليس له شئ من الصفات المطلق غير مستمع مع ان المناقشة في المثال ليست
 من ذاب المتصل اذ المثال كذا في قوله الفرض فاقدمه من جهة امثلة هذه التعريف
 فخرج الحيوان بما يكون فله الاستلزام من جهة فانه يخرج منه حيوان لا يكون فله
 الاستلزام من جهة فانه يخرج منه حيوان لا يكون فله الاستلزام من جهة فانه يخرج منه حيوان لا يكون فله
 وايضا يخرج منه ما ليس له صفات وكان على وجه المبرور الحيوان في قوله لا يخرج
 مناهيا بعض ما له صفات غير الصفات مما ليس بصفات وكل من هذه الثلثة غير مستمر
 فاقدم واما علم ان كان هذا القول مبرورا لما قبله فيمكن ان يكون استارة الى
 اظهره رغبة في علم البنية بصفاته فاقدمه في عا جرح البنية على وجه المثال
 والله تعالى اعلم من كل عالم بحقيقة حاله وبؤنه تركه مثال هذا في المتن واما اذا
 كان متعلقا لما بعده فهو انارة الى صفته ما بعده لانه السؤال والجواب لم
 يكونا مبنيين على مذهب المتقدمين بناء على الظاهر لسؤال مبني على مذهب

خط واحد مستدير المثلث
 سطح احاط به

او التعريف بالاحض

كاليد والرجل والفم
 الاذن والعين والانف
 وغير ذلك من الجوارح

واحد يجب الظاهر ان السؤال
 مبني على مذهب المتأخرين
 والجواب مبني على مذهب

كذا

المتأخرين والجواب مبني على مذهب المتقدمين بناء على الظاهر كذا في بعض النسخ
 بهما مبني على مذهب المتقدمين ايضا او يحل الجواب على تحقيق لا على الالتزام
 واما التوفيق بينهما فوفق من التعريف على مذهب المتأخرين بناء على ان كل
 تعريف غير جامع او غير مانع فهو فاسد لا يكون ان يكون عرض الموقوف اراد تعريف
 جامع ومانع بل يكون الفرض شيئا اخر لا يتطوع به للبحث الا في حقيقة ما قبله
 حتى نرى ما قبله واما هذه المذاهب التي تقول في قول الكلام لفظي فمع انه عليك وتحمل
 ان يكون الامر بالتفصيل فوجه غير هذا الوجه مستدركه انت والله اعني قويا وادعاه
 الاختلاف بين الوافين فلهذا يجب التوفيق ما بين ما هو المراد منه منع صدق الكلام
 الكلية ايضا مستندة الى اخصا لهما وهو على مذهب المتقدمين بناء على كونه
 الفرض التعريف بناء على المراد من التوفيق بمسند الموقوف على بعض الاشياء
 اذا كانت التوفيق اعم مطلقا او موجه او مبيها للافراد المستورة بهذا
 التوفيق اخص مطلقا او موجه واما التعريف بالمباني فغير جائز اتفاقا
 والمنع بهذه من السند ان اذ لم يخرج الموقوف كونه تعريفه واما اذا صح
 به الموقوف لغيره لم يكن من علم الوبيته والاصول التي تقدم برادق الموقوف
 والتفريق منهم غير مفرغ الكبر في هذه السند ان العلم والافضل ليس الامان
 الرسم النافذة على وجه به او الفصح في شئ من التعريف لفظي فمع انه عليك
 ويمكن ان يكون ايضا اشارة الى جوابه اخص على قدر من التعريف
 يقال انه الموجب بناء مانع والمستحسن المطلق لا مذهب له او يكون توطئة
 لما بعده من الدعا لولاه ولا مثله في محل الخطاب على العموم هذا هو المدحوق في ما
 في ما سبق من **فصل** منه انما يحقق بالتشويق في الاشياء كونه
 نفسا على انرا في المثلول حيث قد ادخل المتأخرين في الاشياء كونه
 او الصفه المقدرة انما تشمل عليهم الجاهل مثلا او يوسعي على ما يجوز من المقدرة
 مع من تشكك السند واما على حصول الفائدة كما صرح النقض راني في المطبوع

السند المذكورين فلا يملك
 له منع الكبر

ج

قال والحق ما ذكره ابن اللواتي من جواز تنكير المبتدأ أي إذا حلت
 الفاعلة فاجزى أي في كل وقت يجوز على الالف والياء والواو كوكب النقص
 خبره ما بعده يجوز أن يكون خبر المبتدأ المخوف لولم يوصل يعني يجوز أن يضاف
 إلى ما بعده وإن لا يضاف وعلى الأول ما جزمه من أن المخوف أو مبتدأ
 خبره مخوف أو موصوف على السكون بمنزلة المبتدأ في الشدة وقوة اللفظ لفعل
 في هذه التسمية بالاعتناء ببيان صحة في فيه وفي أمثلة ظاهرة في الطريقة ويجوز
 أن يكون للتعديل في قولنا **فإن كان مستثنى في** في غير ذلك متعلق بـ **يكون**
 معلوما لا بـ **يكون** خبره في معنى أن رجوع في مثله ويجوز أن يراد بالهم بدل في **وجود**
 معناه ما بهما **اللفظ** على ما قلنا في السند أو التعليل على ما قيل انتهى مع
 ذات الصوى الكاشفة في التقررات بن اختصاره في عالم يقع فيه مع هذا فيه
 استارة الألف في الصوى للجنس على كل من الضمير في قوله **أنه** بالتوفيق
 غير جامع لأفراد الموقوف أو غير جامع على عبارته لا في كل منها صوي في المنفرد
 التاني ولا احتياج ذلك البيان للتفصيل أعني ثانياً بحيث أورد
 في فصل مستقل ومثله يذكره علم فقال **أعلم أن** الصوى تطلق فيه أي في الخبر
 التاني في كل الصيغتين متعينين **وأقلت** مثلاً أنه أي التوفيق غير جامع لفرد
 على كل فلفظ أو **لأن** من الأفراد الأول إذا اراد رفع الإيجاب الكلي **الذي**
 في التقررات بن أعني قوله أن هذا التعريف غير جامع لأفراد الموقوف السبب
 في تجميع غير البعض والإيجاب لبعض والثاني إذا اراد به السبب الكلي فكان
 فكانت قلت كلمة كانت بها وفيما بعد أن كانت كذلك كما قاله الزجاج
 إذا كان خبراً مستقلاً في كلام فيه وإن كانت لتسمية في تنبيه المطلب القائل
 بالإجمال من حيث أنه قائل بالمطلب القائل بالتفصيل من حيث أنه قال به
فإن كان تنبيهه على وجه الاستدلال من حيث أنه ما بالاعتبار بمنزلة **الاستدلال**
 في الحقيقة بين الإجمال والتفصيل أن الموقوف على وجهه أي على فرد العطف في الأول

بالفتى في بيانه
 الذي صح

وهو الاختصاص
 في
 الأص

كله كما صح

أو على جميع الأفراد والتعريف
 غير صادق على فرد غلاني أو
 على جميع الأفراد صح

بالفعل

بالفعل إلى ما قاله الأستاذ وهو أن **بالفعل** فاعلاً فالأول للأول والثاني للثاني
 الأول **بالفعل** والآخر **بالفعل** وأقلت مثلاً أنه أي التعريف غير جامع عن مادة فلا فيه
 فقط وعن جميع المواد الأول إذا تحقق رفع الإيجاب الكلي **الذي** في التقررات بن
 أعني **فإن** أن هذا التعريف غير جامع على عبارته في ضمن السبب عن البعض والاختصاص
 البعض والثاني إذا تحقق في ضمن السبب الكلي فكانت قلت تحكس المذكور وهو
 أن الموقوف غير صادق على مادة فلا فيه أو على جميع المواد **التي** مرتبب المذكور ولكن
 أن تحكس الترتيب في الموضوعين والموضع الثاني أعني **فإن** تحكس المذكور فقط **فإن**
 الاختصاص فلصاحب التعريف أن يمنع فلا تحكس من تنكس التعريفين يعني
 فلفظ **لن** صحة التعريف مطلقاً أن يمنع المقدمة الأولى فقط في بعض المواضع وإن
 يمنع المقدمة الثانية فقط في بعض المواضع ويجوز أن يمنع كليهما في بعض المواضع
 وطريق منع كليهما أن يمنع أو لا أحدهما ثم يقول ولو سلم منه فقام الأخرى
 لأنه لو منعها معاً لم يمنع في النقص لعدم الجمع عدم المنع لو في النقص عدم المنع عدم
 الجمع وهذا مستند ذلك المنع في الغالب هو من تنكس الموضوعين بمنزلة
 المضاف من أنه مضاف ولا يبعد أن يجعل من تنكس الموضوعين **فإن** المراد بالموقوف
 أو خبر المراد من التوقيف وقد يكون خبرها خبر مادة النقص وقد لا يؤيد
 سنده أصلاً في المنع إذا المنع الجزر أيضاً من الوطائف لكن المنع مع السند
 أقوى منه في السبب في المتن فأنوف فإني في الثانية استارة إلى تفصيل الخبر وهو
 أن صاحب التوقيف أن منع صدق الموقوف فتجوز أن يراد منه من لا يصدق
 عليه وإن منع عدم صدق التوقيف فتجوز أن يراد منه من غير تصديق عليه وإن
 منع عكس المذكور فالخروج عكس ما ذكرنا وبالحكمة أنه الاعتناء من تنكس
 على التوارد في الموقوف أو التوقيف والجواب بالاعتناء من تنكس الموضوعين
 سبب السبب في تنكس الموضوعين **فإن** المراد بالموقوف **فإن** غير متعين
 انتهى ولعل من امتنع من على ما هو الغالب أن الاعتناء قد يكون على فهمهم

والتعريف صادق على مادة فلا فيه
 أو على جميع المواضع

خلاف القياس من الاستيعاب لبعض التفرع بين المراد من اجزاء التفرع
او كل او بيان المذهب الذي يثبت في بعض التفرع من اجزاء التفرع
توحيده المراد من القياس او من نفس القياس بناء على الظاهر المتبادر منه فهو محمول
على التمثيل فظاهر المراد من تفصيل التفرع تفصيل النسبة الى متعلقه في المقام
لا بالنسبة الى غيره وبما اصابه عا لولده ولا مثاله من الجسدي بل على الخطاب على
قوله سهل عليك اشعار بصحة المقام بالنسبة اليهم والظاهر ان
شخصه عليهم يكون باعنا على ادواتنا طهرهم فصل في تقرير الاطلاق
الذي هو انتفاء الشرح الثاني وهو تقرير الاطلاق بالثالث انه هذا التعريف مستلزم
له ورسوا كما بين التعريف وبين التعريف وبين جزئي التعريف او غيره ذلك
او التسلسل اي هو مستلزم للتسلسل مطلقا قال في الحاشية يعني مثلا او قد علم
بستلزم محال اخر كسب الشئ في نفسه او اجتماع التفتيشين وارتفاعهما
وكل النقص على النقص والبرهان كذا في التفرع وهو اي كل واحد من الدور
والشخص محال ويجوز ان يطلق على هذا المجموع مسماحة كونه قاسما مقام التفرع
مركبة من متفرعاتها وما بعده كبري القياس واحد ايضا يجوز ان يقال هذه
المقدمة من نسبتها قياس غير متعارف ينتج هذا التعريف مستلزم للتحقق
ما بعده اعني قوله وكل تعريف يستلزم المحال لانه للجهل بالراجح واليه
ان يكون للجهل بالراجح وانما كونه لا يستلزم حقيقة او عرقيا ففهم ما فيه فافهم
فهو فانه ينتج الخطا القياس مركب مفصول النتائج بالنظر الى المتيقن وكذا
ان تعريف القياس مفصول النتائج مع قطع النظر عن تعريف المتيقن ثم تعريف كلام
الشئ وانما تعريف كلام صاحب التعريف فاستار اليه قوله ولا يحل لنوع الكبري
التي هي كبري الاول لا في التفرع كونه المراد منه الكبري الثانية التي هي كبري القياس
المتعارف اعني قوله وكل تعريف يستلزم المحال فافهم ان في هذا
الابطال بالثالث ففهم هذا التعريف من صريح الاستلزام وانما المراد منه اما الجوز

ينبغي عليه التفرع
صح

او يرد على التعريف
وبين التعريف
صح

الاول للصغري او هو الصغري التي هي المقدمة الاولى وسنده اقل سنده المتعارف
في الغالب نحو التعريف امريان المراد من نفس التعريف او المراد من اجزاء التعريف او
او كل او المراد من الذي يثبت عليه ذلك التعريف او بمعنى الاستحالة اما الجزء الثاني
للصغري والكبرى الاولى التي هي اكبر القياس غير المتعارف اعني قوله وهو مستلزم
بان هذا الدور غير محال لانه يستلزم محال ظاهر هذا بان هذا في سبيل
في الحاشية في باب كونه من ان مثل هذه السلسلة في عرف هذا النص في قوله
تصوير للمنع فافهم قوله وبما محالها اي تمثيل القسم المحال للدور او التمثيل
من عدم محالها اي من القسم الغير محال لها يكون في علم الكلام وتلك الامور الغير
بالعدم محال او يجوز ان يراد بالتحقيق العلم بالحق في المقام المستلزم للتمثيل
للمفهوم في محال عدمه على ظاهره كونه التعريف كونه مستلزم حقيقة فافهم ان
المقام بقدر محال ولو لم يبلغ الى مرتبة تفصيل ما ورد بها من التفصيل والقرار
فاحتمل ان الدور على سبيل الاول هو الدور والمعي وهو معرف كونه الشئ
مع الآخر وهو ليس محال في ذاته كالوفاة واليشوة لانه لا يوجب بقاء الشئ
على نفسه بل يوجب كونه الشئ مع غيره كونه محال الا ان يقع الدور بين الموقف
وبين شئ من اجزاء التعريف فهو محال كونه ثابتا في ذاته واما
قال المتعارف ان في صريح التسمية انه المتعارف لا يجوز اخذه في تعريف الآخر لا
بحسب ان تفصيل قبل المحذور المتعارف يكون تفصيلها محالا والقسم الثاني هو الدور
التقدير وهو موقف يثبت موقف الشئ على ما يتوقف عليه ايا يثبت او يثبت
هذا هو التعريف المشهور وهذا القسم ايضا على سبيل الاول المستلزم بالدور
وهو موقف يتوقف تقدمه في زمان واحد من جهة واحدة مع كونه من التوقيف
بالا واسطة الثاني المستلزم بالدور وهو موقف يتوقف الشئ على ما يتوقف
على تقدمه في زمان واحد من جهة واحدة مع كونه من التوقيف
او لا محال واسطة واحد من هذين القسمين محال للاستلزام ففهم الشئ

المذهب
صح
التفصيل

ولا يوجب توقف الشئ على نفسه
صح

افهم ان الامور المذكورة في هذا الفصل
هي الفصل الثاني في تعريف التعريف
الذي هو تعريف التعريف
كل انفس تحت الاسم مستوفى

الشيء على ما يتوقف عليه توقف
صح

واما المحقق ما يقع به المشايخ والمشايع
تضاف الى البقعة واما المضاف فقال ان
الزوج الاول في يقال الزوج الاول هو القسم
تساوي في يقال المتساويين هما الشئان
الذين لا يفضل احدهما عن الآخر يقال
الشئان المتساويان هما الشئان

على نفسه وتقدم الشيء على نفسه وكل منهما محال وما وقع في التوقيف المستور من قوله بمرتبة
 او بمراتب فالمراد منه بمرتبة في التوقف او بمراتب في معنى التوقف واحده وتوقفات
 والاول يقتضي عدم الواسطة والثاني وجودها والمراد منه بمرتبة اهلا واسطة او بمراتب
 اي بواسطة والاول ما ذهب اليه السيد الشريف والثاني ما ذهب اليه بعض المتأخرين
 وعلى كل من المذهبين اما تفصيل التوقف الاول والثاني او التوقفين على الترتيب وتوقف
 قف الواحد لا على الثاني والثالث منها وهو توقف الشيء على نفسه وعلى كل من المتأخرين اما
 اشارة الى توقف المخرج المصغر او اشارة الى ضبط الدور وحصره في قسميه وعلى الاول
 فيه اشتغال على كل من التوقفين الاول والثاني والمرتبة فخرج بعض افراد المصغر
 من توقيفه ودخل في توقف المصغر لان بعض افراد المصغر يجوز ان يكون التوقف الاول فيه بمراتب
 واسطة والثاني بواسطة وبعض افراده يجوز ان يكون التوقف فيه بواسطة والثاني
 بلا واسطة فلما تنكس توقف المصغر ولا يطرده توقف المصغر واما على الثالث فنحن
 التوقف المصغر فقط بعد الانقطاع واما على الثاني فنحن التوقف المصغر فقط لعدم
 شموله فردا من افراده لانه توقف الشيء على نفسه في مرتبة لا يرد بمرتبة في الاول
 المستقلة بمرتبة المقالة على ما ذهب اليه بعض المتأخرين او يرد بتوقف واحد في كل فرد
 توقف الشيء على نفسه على ما ذهب اليه السيد الشريف في بيده الاستعمال على الاحمال الخمس
 فافهم واما التسلسل فترتيب امور متناهية وهو في جانب العلل ان اخذ كل واحد
 او لا وقع الاستفسار من الترتيب او في جانب المعلول ان اخذ العلل والاول لا يقع الاستفسار
 عن المعلول وكل منهما محال على المتكلمين بل هو حكم الاستحالة بحدوثه بغير متناهية ليس
 فيها ترتيب غير متعارف والترتيب مأخوذ في مفهوم الوقوف واما اعتبار الحكماء فالمراد
 ان الاول محال والثاني غير محال لكن الترتيبان تطبيقا او تصانيفا يقتضي استعمالهما
 ولم يغير في استعمال التسلسل كون الامور موجودة ومختصة ومرتببة لكن البرهان تطبيقا
 او تصانيفا لا يوجب جريانها في استعمال التسلسل الى جميع هذه الامور الثلاثة بل يقتضي
 فيه البعض وبما استعمل التسلسل غير متناهية ذكره بل هو يكون بوجه اخر غير براهين

وعلى الثاني فيه اشكال على الاما
 الثالث والخامس

وبرهان التقاض ان التقاض لا ينفك عن البرهان مستورا ان البرهان وتمام
 تفصيل هذا البحث مع بيان كل من البراهين في علم الكلام ولكن الاحتصار غاية في غاية
 في هذه الرسالة مع صوغها بالحكم بالنسبة الى المبتدئين لم يتوصل الى اتخاذ
 واتخذ **توقفا** ويكتفيك هذا الاجمال فما اريد في بيان الوطائف من الجانبين ولما
 خرج عن بيان الابطال بانتفاع الشرط الاول والابطال بانتفاع الشرط الثاني
 في بيان الابطال بانتفاع الشرط الثالث واستدركه هذا استدرك براهين
 صاحب التوقيف كما اشار اليها فيما سبق نذكر في بيان معنى تفصيل التوقيف وتحققه
 في الواقع ولو نادرا اعتنى بربط في المحرر حيث صدر بقوله **واعلم** ولم يورد في
 مستقل انه يقتضي التوقيف اجتنابا من الموقوف في كل منها لكن بالنظر في
 مع قطع النظر عن دلالة اللفظ عند التوقيف الحقيقي في سبيل تفصيل النظر
 اياد لالة اللفظ عليه مع قطع النظر عن المفهوم في تقييد التوقيف اللفظي في كل واحد
 من توقيفه في سبيل ما ليس باجتناب من الموقوف بل هو باطل سواء كان مساويا في
 الموقوف بل لا يكون موقفة حاصلة قبل حصوله ولا يكون اجتنابا من موقوفه بل لا يكون
 مثل توقف الاب على الاب او توقف الاب على الاب فانها لا يكون موقفة بل هي
 او عاوية المتناهي ومن مثل توقف الموقوف على الموقوف وتوقف الاب على الاب
 بمنزلة او مثل توقف الموقوف على الموقوف وتوقف الموقوف على الموقوف او
 نادرا اتفاقا بالنظر الى معنى توقف التوقيف الزاوية بحدود متناهية
 جلد المحرر للتوقف التوقيف وان اجتنابا من توقف التوقيف في التوقيف والاراد
 من ان الموقوف في التوقيف هو الموقوف على الموقوف والمراد من الاول انتهى ولا يفي
 عليك وهو كون المراد الاول دون الثاني ما ذهب اليه السيد الشريف من ان الثاني
 في الحقيقة اخبر به عن توقف التوقيف تامل في توقف وجه الاشارة الى المراد
 مراد في معنى الشيء الموقوف الى ابي بالبدن وخصيصة غير متناهية في الطائفة
 وكذا في فهم الرؤية ايضا وان النفس اجتنابا من التوقيف ووجه كون النفس

مرحوق

قد ينقص التعريف يعني قد يبطل
 التامل التعريف مطلقا لانه
 صح

في الصغير والكبرى مطلوبة وهي
 كل ما ليس باجتناب من المعروف صح
 كما انما يقتضي بناء

بانه

ان كان بمعنى التوقف فهو جسم ساد في البدن
 كسرمان ماء الورد وحققتهم بغير معلوم
 وان كان بمعنى النفس الناطق فهو وجود
 متعلق بالبدن متعلق بالبدن والتوقف
 عبد الوهاب

سواء كانت مرتبة او
 سواء كانت مرتبة او
 في وجوده في
 كماله في التسلسل
 كما هو في متناهية

كذلك كانت وافر تقوى

اجني من النار وان النار يمكن معرفتها بالاحساس دون النفس والمركب يكون
 اجني ان يكون اجني عن الموقف بالنظر اليه من لطف سواه كان ظروفا في فمها ليدور
 مثل تعريف الشمس بانها كوكب نهار في غم النهار بانها زمان طلوع الشمس فوق الافق
 هذا في الدور المصحح ومثل تعريف الاثنين بانها زوج اول ثم تعريف الزوج بانها متفق
 بين اثنين ثم تعريف المتساويين بالسببين الذين لا ينفصل احدهما عن الاخر ثم تعريف
 السببين الاثنين وهذا في الدور المصحح او عاذا بالانفصال في تعريف النار وان دار
 اتعاقبا بالنظر اليه من لطف له فخطا الخط في تعريف النار بانها الحقيقة في الموقوف
 الحقيقة اجعلها وعرف بوجتها ومن لطفها صحة التوفيق من قبل المصحح بما علمه من
 او من قبل التوفيق لذكر ما بعده كونه اي كون التوفيق اجلي من الموقف وعلم ما بين
 ان المراد يكون التوفيق اجني عن الموقف ان كونه حقا في حيزه حيزه في كونه حيزه في كونه حيزه
 او عاذا بان دار اتعاقبا بالنظر اليه من لطف له فقال انما في تعريفه في كونه حيزه في كونه حيزه
 الحقيقة اجلي كون دلالة اللفظ عليه اجلي في كونه حيزه في كونه حيزه في كونه حيزه
 او لا وسمي في منه الاسارة البهيمية في بيان شروط صحة التوفيق ما حط في تعريفها
 صراحة الزمان في بعضها الاخر في بيان شروط صحة التوفيق واما استعمال
الافعال الغريبة في التوفيق قال في الموقوف انما يكون الكلمة حيزية في ظاهر المعنى
 وانما لا يستعمل كالكلمة وانما لا يستعمل في قول الجبسي بن عمر الجبسي لفظ من الجبار
 واجمع الناس على ما حكمه من كونه حيزية في كونه حيزه في كونه حيزه في كونه حيزه
 تنوع في كونه حيزه في كونه حيزه في كونه حيزه في كونه حيزه في كونه حيزه
 من لطف التوفيق او من حيزه في كونه حيزه في كونه حيزه في كونه حيزه في كونه حيزه
 لا يحدده بعضه كالدلالة المستتبة واما الدلالة المطابقة فهي معينة كالدلالة
 واستعمال اللفظ المسترك فيه او استعمال اللفظ المحاذية به دون القرينة فيذكر اللفظ
 من اللفظ والقرينة ما يقع في المراد لانه الوضع كذا في اللفظ في شرح التوفيق لا يقال
 ما حوذة في مفهوم الجبار في لطفه في مفهوم الجبار في لطفه في مفهوم الجبار في لطفه

اللفظية
 فوق
 اللفظية

في مفهومه قرينة دالة على ان اللفظ لم يكن مستعملا في وضعه كونه غير القرينة الدالة على
 تعيين المراد الواضح المعينة للمراد كل منهما في تعريفه واللفظ المستعمل في كونه دون
 اما راجع الى الاول او الثاني او كليهما ولا يكون في استعمال اللفظ المحاذية في
 المناقضة اراحم الحقيقة فرق بين الحيزي بين قرينة المسترك وبين قرينة الجبار
 قال ان قرينة المسترك محبة لان اللفظ الدالة اللفظ المسترك لا ينفصل عن غيرها
 المراد كونهما متحدة بين المقصورة وغيره وقرينة الجبار محبة لان اللفظ المحاذية
 يقع فيها الجهد كونه ظاهرة في غير المقصود في بقاء الاول لا يتبع المقصود
 وباتفاق الثانية يقع الجهد في المقصود في كل واحد من هذه الاربعة من اللفظ
 اللفظية ينسب من الافعال المسترك لاصحة وسمي ان يكون من حيزه اللفظ اللفظية
 استعمال التوفيق في اللفظ المسترك وهو لا ينفصل عن حيزه ولا حيزه ولا حيزه
 وايضا ينبغي ان كونه حيزية في كونه حيزه في كونه حيزه في كونه حيزه في كونه حيزه
 الذي ورد في التوفيق على التوفيق في اللفظ اللفظية بطلان على الحقيقة
 مجازا لانها تنزل الحسن كما يبرز عدم الطرد وعدم العكس من صحة التوفيق فاستدرك
 الجبسي في منطق الارزاق ولما توهم من استغناء الشرط الثالث لغير التوفيق اضافة الى دفعه
 فقال اذا كان المعنى المقصود من هذه الالفاظ اجني عن الموقف واما ان كان المعنى
 المقصود منها اجلي من الموقف فحينئذ يستفي في الشرط الثالث من كونه حيزية في كونه حيزه
 عليه ان يسلط له لا يستغنى عنه فقط فظهر بهذا البيان صحة الجبسي في التوفيق
 الحقيقة ولا يبعد عنه ان يفسد التوفيق ايضا بتعريف المعنى المقصود في هذه المقام ان
 اليها فحينئذ يفسد من التوفيق من المراد من كون التوفيق الحقيقة اجني كونه حيزية
 في لطفه وان كان دلالة اللفظ عليه غير ظاهرة والاولى كونه حيزية في كونه حيزه
 بغير اصل المركب وهذا المعنى ظاهر في لطفه لكن دلالة اللفظ المسترك عليه غير ظاهرة
 لانه غير مانوس الاستعمال وهذا التوفيق ليس حيزي في كونه حيزه في كونه حيزه
 النفس في اللفظ لانه من نفس في لطفه في كونه حيزية في كونه حيزه في كونه حيزه

والمراد بكون التوفيق
 الحيزي في كونه حيزية في كونه حيزه في كونه حيزه في كونه حيزه في كونه حيزه
 نفسه غير حيزي في كونه حيزه في كونه حيزه في كونه حيزه في كونه حيزه

عليه ظهر هذا التوفيق باطل ولما اراد ان يبين ذلك ولان الفضل ما اشتهر في
 هذا الباب واعني بانه يقال **فصل** اشتهر بين الطلبة ان تافق التوفيق
 اي التوفيق الحقيقي سواء كان حقيقيا او مستلزما فقط وفي هذه المقالة
 راجع ان الاستدلال لما هو في مفهوم تافق التوفيق بادعائه في السبق من بين
 ما ينقض التوفيق في الظاهر ان يقال مثلا ان المحضر في التوفيق مستلزم ولا
 قنا بين الطلبة ولم نقل بين الطلبة مستلزما للاستدلال في التوفيق وجهه في حاشية
 على وجه الاحكام بما وجهنا به في توفيق الاستدلال وموجبه في ذلك التوفيق
 ما في اي مما قد ذكرنا او مع الاستدلال معناه اي المعنى اللاتيني امر بما اشتهر في
 امر من قبيل ان التوفيق الحقيقي لا يكون بطريق من الطرق الا بطريق دعوى
 بطريق اي بطريق ذلك التوفيق والاستدلال عطف على دعوى بطريق معناه ان
 يقال بالادلة على ذلك الدعوى اي دعوى البطلان وتذكر اسم الاستدلال
 باعتبار المذكور مثلا فلا بد عليه ان لا توافقه بين اسم الاستدلال والمعارف
 في التذكير والتأنيث ان قلت ما اشتهر على وجهه لغيره فكيف يصح اتيان
 ما يفيده في بيان المعنى قلت لعله اراد من التوفيق الحقيقي وهو ليس يقال المعنى
 اذ هو بمنزلة نقض النقاش فوقه الاعتراف على ما ليس يقال المعنى لا يكون
 الا بطريق الاظهار فبان ما يفيده بيان المعنى باعتبار ما في قوله لا يكون
 طريق من طريق القصر في اشتهار بينهم كى لا فيه فافهم ما عرفت مستلزم بالاستدلال
 والى ما عرفت اعم من ان يكون انتفاء الشرط الاول وانتفاء الشرط الثاني وانتفاء
 الشرط الثالث الى ما عرفت من توفيق مستلزم ومع توجه ما عرفت الاستدلال
 والجواب من قبل صاحب التوفيق في ذلك اي في ذلك الاعتراف منع مقتضا ذلك الاستدلال
 كذا او بعض استدلاله وقد عرفت كيفية الاعتراف من قبل التوفيق
 هذا التوفيق بما عرفت من التوفيق في التوفيق وهو عرفت به توفيق ما ذكرنا وما
 على تقدير توفيق الملائمة بعد التوفيق عاذا ذكر فلا يحتاج الى هذا التوفيق بل يكفي فيه التوفيق

فيكون الاستدلال
 حاصلا في التوفيق

فقط لكن هذا في الحاشية اي كون تافق التوفيق مستلزما انتهى لعل وجه
 تخصيص التوفيق بهذا المعنى لا في قوله وموجبه ما عرفت من ان التوفيق
 يقع من لادناه صاحب التوفيق بان تافق التوفيق حقيقيا او مستلزما تام او ناقضا
 او رسم كذا انك فاذا ادعى صاحب التوفيق انه اي تافق التوفيق حقيقيا مطلقا فانه
 اي في كل وجه التوفيق ادعى ان العام المذكور اولاً والحاشية المذكور ثانياً الذين
 ذكرهم اي في التوفيق من الدلائل ليطعن على معينين احدهما المعنى الاخر
 وهو الذي بدخل في حقيقة خبرنا في توفيق الجنس والفضل فقط وثانيهما
 المعنى الاخر وهو الذي لا يخرج من حقيقة خبرنا في توفيق الجنس والفضل
 والتميز وهذا يصح ان يراد كل من المعنيين في التوفيق وهو اعم من ان يكون قريباً
 او بعيداً والاول في الحد التام والثاني في الحد الناقص والحاشية فصل والمراعاة من هو
 التوفيق فقط سواء كان الحد تام او ناقضا وراعه من هذا ما عرفت
 مطلقا اما على من ذهب الى ان تافق التوفيق من التوفيق عند عدم هذا الامر المذكور
 فيما سبق وهو لا يحصل الا اذا كان التوفيق الذي هو محجور الدلائل مركبا من جنس
 قريب وفضل قريب او من جنس بعيد وفضل قريب اما اذا كان التوفيق مركبا
 من جنس بعيد وفضل بعيد او من جنس قريب وفضل بعيد فلا يحصل من التوفيق
 واما على من ذهب الى ان التوفيق من التوفيق من التوفيق عند عدم هذا الامر
 لكن الاجمال الى التوفيق ليس كسائر التوفيق لان كلا منهما اعم والتوفيق بالادعائه من
 من التوفيق التافق وبالحمل يجب ان يكون الحد جامعاً وما عرفت التوفيق من
 ايضا ولتؤيده ما قاله الفاضل المحسني في تافق التوفيق عند التحقيق في التوفيق
 لا يجب ان يكون جامعاً وما عرفت الا الحاشية انتهى ولعله يظن ان قوله او ادعاه صاحب
 التوفيق انه اي تافق التوفيق رسم فانه اذا كان صاحب التوفيق ادعاه
 المراد من الاحكام والادعائه كان الرسم تافقا للرسم التام مركبا من جنس
 القريب والبعيد الا ان الرسم الواحد لا يجزئ ان كان الرسم ناقصا او رسم

فانهم

الحمد لله

قوله في قوله تعالى فما وجدنا فيها
 الا طرادا نارا من هذا قوله تعالى وما كان
 كما مذيلنا نحن في قوله تعالى فما وجدنا
 المستفاد من هذا قوله تعالى فما وجدنا
 وما نفعنا كذا في قوله تعالى فما وجدنا
 وبيننا وبينهم وبيننا وبينهم وبيننا
 هذا واما قوله تعالى فما وجدنا
 واما قوله تعالى فما وجدنا
 من الدنيا فكلنا وحش مطعون وقوله
 الحق المطعون وقوله الحق المطعون
 لقوله وقوله وقوله وقوله
 والسائر ان هذا الفصل
 فاعرف من هذا قوله

الفنية

المحمد

وقد يحى

۱۰۰

لنكونوا مثله
فانه قبل ان يقول الامتياز
في الحائز او في النفل يكون مثله
لنقله النفل حيث هو
ليس بمقدمه وهو ظاهر ولا مدرك لانه
يجعل مقابله في بعض المواضع وايضا
بما فيه تعميم الدين لانه تعميم

المنع النقل في النقل ليس بدليل بل هو قبح على رأي من لم يجعل القبح دليلا
 وهو المستهور ومنه التعميم في النقل ليس بدليلا بل هو قبح على رأي من لم يجعل القبح
 المنع الذي وقع في بيان المسألة على قدر النقل. وقوع لفظ المنع الذي هو الاشارة
 في بيان المسألة على قدر النقل في هذه الرسالة غير مبني وما قلنا في بيان في غير
 ابناء وقع فهو من قبيل توسيع الدائرة وليس سمنا بدرا فحق قوله يمكن ارجاعه في المدرك
 في ظن من القائل يجوز ان يكون قبل مقال العام الى الخاص واطلاق الدليل على التعميم
 ثابت على رأي البعض ولو كان غير مبني لكان دليل مطلقا مجازا نقضا قضيا
 ويسمي ايضا نقضا قضيا ليس صفا وكذا العلم المجاز وما يستحق من هذه الالفاظ
 الدائرة او العرف المجازية توجد في كل منها لانه المفهوم من كلام الاستاذ في الخبر المجازية
 عليه ان هذه الالفاظ الدائرة مترادفة مع بعضها الحقيقة طلب الدليل على مقدره الدليل وقد
 يطابق كل من الدائرة على طلب البيان مجازا وفي المعنى اعم مطلقا من الاول من جهة المنع
 يعني بمنع المنع النقل ومنع المدعي ومنع المصلحة وكذا من جهة المطع من جهة
 المطع من الدليل المنطقي المعبر في هذا الفن وتعميم النقل باحضار الكتاب مثلا ونحوه
 المذكور في المتن الى المعنى الحقيقة لكن العموم من جهة فقط على رأي من لم يجعل القبح
 دليلا وما على رأي من جعل القبح دليلا فهو ايضا من جهة والنسبة بين المعنيين المجازية
 ظهرت من تقريرنا هذا فاجابة الى البيان وانما كان هذا المعنى المذكور في المتن مجازا
 مستعمل في هذه الرسالة فكان فيل يركون لفظ المنع الموصوف مجازي غير مذكور
 مستعمل في غير هذه الرسالة فقال وقد يستعمل لفظ المنع الذي هو العلم المجازي
 وكتب في بعض كتب الاداب بمعنى الرفع مطلقا كما كان مستعملا في هذا المعنى عاده
 في المتن ومنه المنع في المعنى الشبهة اعني المناقضة سواء كانت حقيقية او تقديرية
 وسواء كانت في المدرك او في المقدمة وسواء كانت بالقلب او بالمثل او بالغير
 والى هذا السار قوله سواء كانت الرفع بطريق الدليل على احد الشئ او على احد الاحكام
 الشبهة وهو المناقضة مطلقا وبلا ابطال والاستدلال وهو اما التعميم والخاص

سواء كانت حقيقة او
 مجازية والنقص جازيا
 او غير المعاصرة

لانه ان كانه باطل الدليل التوفيق او التعميم او العبارة والاستدلال عليه يكون نقضا مطلقا
 وان كانه باطل المدرك او المقدمة والاستدلال عليه يكون معارضة مطلقا ولما ارا في
 المعنى المجازي المنع في هذه الرسالة واقصديا بيان قسميه فقال ثم ان طلب الدليل على احد
 الشئ او على احد الاستدلال الشبهة ولا يخفى عليك وجازا كلمة ثم صافا عرف في محله
 ثم ذكر السند يعني بما ذكره ما يطبق عليه السند في عرف هذا الفن هو القسم الاول للطلب الدليل
 كما يقال مثله لانه ما ذكرته وهو اما احد الشئ او احد الاستدلال الشبهة او كما يقال مثله هو
 اي ما ذكرته مما علمهم او ردوا عليه استارة الى المعنى المذكور في المتن من لفظ
 والاول حقيقة في كل من الشبهة والثاني حقيقة في المقدمة وفي رأي المدرك والنقل من تقريرنا
 هذا اعم وجوه القسم الاول على ان لا يراى ذلك السند قبل كل من القولين بطريق المجازية
 او بطريق العطف عليه في هذه القدر من تقريرنا لا يقال مستعمل مما يطبق عليه السند في عرف المتن
 هذا المنع الذي على ما يطبق عليه السند في عرف معناه هو المعنى الذي يسمى سندا في هذا الفن
 وقد ذكره مع اي مع المذكر سندا اي سمي مما يطبق عليه السند في عرف سببه هذا في القسم
 الثاني له ولما كان هذا القسم قابلا لتفصيل بيان اقسام السند على وجه التفصيل كما كان في
 بيان مفهوم السند وكان التفصيل سهوا كما باعتبار الاول فكانه قبل لم ترك التفصيل في
 الاعتبار فقال في سببي تفصيل السند يعني تفصيل القسم الثاني بيان اقسام السند
 وجه التفصيل في باب التصديق ولما كان يقول وذكر اسمي تفصيل بيان مفهوم السند
 في باب التصديق في جرد عليه في تفصيل بيان مفهوم السند يمكن دفعه في دفعه
 ولما كان القسم الاول مجازا عن السند فهم انه غير صحيح عند علماء هذا الفن قد دفعه
 والمنع المجازي عن السند صحيح غير مقبول عند علماء هذا الفن كما كان المنع مع السند صحيحا
 ثم نوه انه لا فرق بين بين القسمين فلهذا قوله ان المنع مع السند اولى من اي من النوعين
 المجازي قد علم الكلام على قوله وسببي اه او اخر قوله له والسند في قوله اي في عرف
 علماء هذا الفن ما ذكره لتعميم المنع الذي يذكره المانع عرفه قوله المنع لانه كان
 معارضة مطلقا لوجه اعميه مطابق له في قوله في السند المساوي والسند الحق

لانه النسب
 فاعرف من السند
 فاعرف من السند

مطلقا لا تقسم بحسب نفس الامر لا بحسب الالهام والثاني في الالهام مطلقا او
 وجلا لا المانع بان يسمي منها الامر مساواة لتقسيم المنوع او يلزم عدم خصوصية
 فلا يكون التوفيق بينهما الا برفع المانع فقط فانه قلت انه السد الملبس ايضا مما يعوق
 المانع برفع المانع فلم يورثه من الشق الثاني قلت نعم السد الملبس من جهة الالهام
 العقلي لكن تحقيق وقوعه في كلام المتأخرين غير معلوم هذا مسمى على قولنا المصادق من
 الامر وهو كونه المراد من الامر لا العرفي ويجوز ان يكون المراد به كلام الحاشية في
 كلام الغزيرة قوله لا يورث الموت والابواب الخراب وحاصل يدور اوقافه ولا يكون له
 وابوابه واقفة بنا وكما الخراب فيكون حاصل ما نحن فيه ما ذكره وعاقبة المذكور
 قوله المانع لكنه يكون المراد من التوفيق وهو بحسب اقتضائه فقط فادامها
 ست على لاقام المذكورة واسما وقع النقض في هذه الرسالة ان اكتفي بما سبق في
 بيان المانع الذي هو الاعتراض او فيها وفي غير ذلك ان قصد التوفيق في التفسير
 عن نقض وقع مقارنا بقية التفسير كما وقع في هذه الرسالة فيما سبق في احوال
 التوفيق فهو اي النقض المقارن بقية التفسير يعني ابطال الشيء بدليل فيسمى
 بهذا ايضا نقضا اجماليا في بعض المواضع ومعارضة في بعضها اذ الشيء اعم من الدليل
 ومن المدعى ومن المقدمة ومن التوفيق ومن التفسير وذكر الخار فيما سبق من
 لما فرغ من الباب الاول في التوفيق لبيان احوال التوفيق اذ اني سترج في الباب الثاني
 في التوفيق لبيان احوال التفسير فقال **الكتاب الثاني** الاحتمالات التي هي بجانب المصروف وفي
 جانب المصروف وفي امتارها الاحتمالات التي هي بجانب **توفيق** هذه رسالة في قولنا
 لان الجواز عبارة عن جواز اختيارية في بيان احوال التفسير المطلق وهو اي التفسير
 المطلق على تسعين لانه اما تقسيم الكل الى جزئيات مع الجزئيات تسعين تعريف
 كل من الكل والجزئيات والاول واما تقسيم الكل الى اجزائه جميع الجزئيات
 تعريف كل تسعين فهو القسم الثاني سبب تعريف كل تسعين في فصل ومنه ان تقسيم
 الكل الى جزئياته فان قلت ان التقسيم الذي هو مورد الفسحة بما لا يجوز من ان يكون

ولام المانع

واعلى تقسيمه كما في
 ان يكون هذا التقسيم
 تقسيم تقسيم

في فصل القسم الاول او في فصل الثاني اي نفسه والقبيل وذات قلت هذا
 مقاطعة نعم ورودها لجميع تقسيم الكليات الى جزئياتها كما في قولنا ان تقسيم
 المقسم في تقسيم قطع النظر عن حقيقة في شيء من قسمه فانه في الحقيقة والكل
 على كل واحد من جزئياته وبقولنا ان تقسيمه من جهة لا يحل الكل على كل
 احد من اجزائه الحاشية في الماشية بقولنا ان تقسيمه من جهة لا يحل الكل على كل
 قطره من هذه الحاشية انما هي التقسيم ثمة الاول تقسيم الكل الى جزئياته كقوله
 الى الانسان والفرس وقولنا التقسيم على التقسيم صحيح في التقسيم والتقسيم
 الكل الى اجزائه الحاشية في الماشية كقوله المعين الى العمل والتوفيق فان مائة
 كل من هذه التقسيم غير مائة المعين المركب منه فادامها على تقسيمه على التقسيم
 في الثالث تقسيم الكل الى اجزائه الموافقة في الماشية كقوله الماء الى اجزائه
 مائيتة كل جزء من عين مائيتة يجوز ان يحل كل واحد من اجزائه كل واحد من اجزائه
 على من قبيل القسم الاخر تقسيم الكل الى اجزائه والتقسيم الى اجزائه كل واحد من اجزائه
 الاخرين الى القسم الاول بان يراد من القسم ما يتقيد الكل فيكون الاقسام اجزاء
 باعتبارها وجزئياتها باعتبارها **قال** لا السد في التفسير فادامها حاشية
 شرح مختصر الاصول للتفسير في فان قلت لم يفرح الاستاذ في هذه الرسالة في
 الاجزاء والخارجيات **قال** ان قلت نعم من جهة هذه الحاشية بان التوفيق في
 في الجملتين تقسيم الكل الى جزئياته وبين الكل الى اجزائه من جهة اخرى فادامها وهذا
 القدر حصل التوفيق ومع هذا لم يكن القسم الاخر مدخلا في حصول هذا القدر وايضا
 فان في الحاشية ان قلت ولما زاد ما فادامها او فادامها من اي قبيل هو قلت انما ارادنا
 بذلك القول المشكك وانما يدبر في انما فادامها او فادامها في وقت ذلك فذلك ليس بتقسيم
 وان ارادنا ان لا يخرج القيد والتوفيق فادامها فادامها فادامها فادامها فادامها فادامها
 والتوفيق فادامها فادامها فادامها فادامها فادامها فادامها فادامها فادامها فادامها
 بجعلك ما قبله المسألة انما استفساروه وليس هو اصل في المسألة و

ويجوز ان يكون على التقسيم بان لا يكون لاق في لاء مورد القسم في هذا المسألة ليس كذلك
 فهو خارج عن مذهب القسمين من ان القسم والشئ الاول من الجواب مع لاء في القسم
 مع تسليم قوله في الاقسام والشئ الثاني في قسمه في قوله في الاقسام مع تسليم دخول في القسم فافهم
 والكلي لفظ الكلي بالاشارة الى التقطع بطن على معنيين احدهما هو الكلي الحقيقي وهو منقسم ففهم
 صدق على كثير من معني مفهوم الكلي المعقول كقوله ان كان بين كثير من كواء الشئ ان في نفس الامر
 اولها ان كان لا يشترك او لا يشتمل جميع افه فيكون متعكبا والمراد من العرضية
 الجزئية اي حكم العقل بالحوال لا يعطي القدر المعينة في مقابلة الشئ وطه والحق في العرضية
 بهذا المعنى ايضا شاع كثيرا في كلامهم فيكون مقدر على بر عليه ما قيل ان صادف على الجزئية
 لانه يمكن للعقل ان يعتقد ان ذات زيد متشابهة لكان متشابهة كاي كثير من كواء ففهم
 له فرض ان اشترك بين كثير من ولكنة معينا احدهما ما يقابل الواحدة وثانيهما ما يقابل
 الفلانة وكلية ما صحيح منها والمتكئة في جميع الكليات والاولى ان لا يحددها عن حقيقة زيد
 القول في التسمية على اجمع الكلمات تمت وبها عباد الغرض في الصور حتى انما علم
 كلي الا وهو صادف في هذا الاعتبار وان كان متباينا لهم بحسب الخارج كذا قال في
 في الشبهة وثانيهما هو الكلي الاصافي وهو الذي ندرج تحته شئ الجزئية الفعل او بالامكان
 في نفس الامر وهذا المعنى اخضع مطلقا من الاول في جميعهاتى احدهما ان الكلي الحقيقي قد لا يكون
 اندرج تحته شئ في جميع الكلمات العرضية ولا يتصور ذلك في الكلي الاصافي وثانيهما
 ربما يمكن اندرج تحته شئ في جميع الكلمات الحقيقية ولا يندرج بالفعل لانه لا خارجا ولا يد
 في الكلي الاصافي في اندرج تحته شئ بالفعل بل في الاول واما على الثاني فهو اخضع مطلقا منه
 ايضا لكنه من جهة نقطه في الجملة الاول كذا قال في الحق الشريف والكلي المعقول هو الذي
 يتركب من الاجزاء والنسبة بين الكلي والكلي عموم مخصوص من وجه صدقها على الاشياء
 وصدق الكلي بدون الكل على الكلي البسيط ابر كل ليس يتركب من الاجزاء كالاشياء
 الجاهل وصدق الكلي على زيد يستلزم على كونه متباينا معني وليس ايضا مورد القسم
 بينهما فافهم ولا ترد اذا ندرج لايكون لايين المقربين على مفاة الفاخر

ان يصرف

على ذي
 العقول

القسم في الحاشية المسند بقاء في بحث تحقيق المحصورات وليس الجزئيات ولها
 الجزئية ايضا بالاشارة الى التقطع بطن على معنيين احدهما هو الكلي الحقيقي وهو منقسم ففهم
 كثير من معني مفهوم الكلي المعقول لا يمكن للعقل فرض الشئ ان كان بين كثير من كواء او ان كان
 في هذا النوع كاي هو المراد منه فيما سبق في تعريف الكلي الحقيقي فلا يرد على ما اورد في
 من عدم المراد ان كان الشئ والنسبة بين الجزئية الحقيقية وبين الكلي الحقيقي والاصافي
 تباهية وبذا ظاهر واما النسبة بينه وبين الكل فيهما عموم وخصوص من وجه صدقها
 على زيد وصدق الجزئية بدون الكل على الجزئية الذي ليس يتركب من الاجزاء كالنقطه
 المعينة وصدق الكل بدون الجزئية الحقيقية على الاشياء وثانيهما اصافي وهو الذي
 اندرج تحته شئ اخر با الفعل او بالامكان في نفس الامر وهذا المعنى اعم مطلقا من الاول
 ومحموط واما النسبة بينه وبين كل من معني الكل عموم وخصوص من وجه والاصافي
 هو الذي يتركب منه ومن غيره وما بقي منها من النسبة التي تحصل نسبة الجزئية الى الكل
 من المحنة في قوله وفي النسبة الواحدة التي تحصل نسبة الجزئية الى الاصافي الى الكل
 فكل منهما كشمس الكل الى الكلي فيما مل حتى تستخرج موافق الاجزاء وموافقا لاق
 في فرضها لانه المقام لا يربط التقدير اقسام الكلي في الاول والكل في الثاني اذ الجزئية
 بقاء من حيث انها ليست بجزء لا يكون انما الكلي من حيث انه كثر
 المستقيمة بل من القسم وبين المقسم في بيان شرط صحة القسم وليس كل قسم
 جزئية او جزئية بالنسبة الى القسم الا جزئية كانه جزئية والاول الاول
 والثاني الثاني في جميعهاتى بالانقسام المطلق ويسمى القسم جزئية او جزئية
 الذي دخل في القسم كل كانه او كذا ولا في الاول والثاني في الثاني ولم يذكر
 القسم الذي دخل في المقسم في انشاء المقسم بقسم الكلي الى الاجزاء بالنسبة
 الى الاول والقيم الكلي الجزئية بالنسبة الى الثاني والسطح بين الاقسام
 الى الاجزاء والجزئيات باطل تعريفه بالنسبة وشرط صحة القسم
 الكلي الجزئية سواء كان حقيقيا او اعتباريا بقوله ذكر الشرط لوجه

كل الاجزاء من حيث انها
 ليست جزئيات وتكون لقسما
 للكلي من حيث ان كل واحد
 من اجزائه قد فافهم

الحل في الجزاء الآلا
يقال انقسمت

نقسم الكل الى جزئين في القسم الى قسمين لا نسب بينهما هذه الرسالة انهم قسموا
لأنه كثر في نسبة في الفصل الى قسمين واما النسبة فما قسمها معهما على ما لا نسب بينهما
واما قال في نسبة فيهما انما يجوز دفع الوتر والمطلوب لما يرد من قوله واستخرج
عنه وقد جمع اي كونه المقسم جامعا لكل قسم من الاقسام التي دخلت في المقسم والمنع
اي كونه المقسم ما يقع داخل كل مادة قسم المواد التي لم تدخل في المقسم وبسبب الرضا
الاول المسبب بالجمع المحرك بسبب الجمع ومعناه اي معنى الاشارة الى المحرك والشرط الاول
ان لا يترك في المقسم اي قسم كلي الى جزئين او في المقسم مطلقا ذكر ما يقع داخل
في المقسم في مفهوم رفع اليجاب الى جزئين كونه في المقسم كونه في المقسم
والمراد في ذلك في المقسم ما هو جزئي اخر مطلقا منه كما في المقسم الكلي الى جزئين
بحسب الحمل والتحقيق فيما اذا كان حقيقيا او بحسب العقل فيما اذا كان اعتباريا او جزئيا
مباين بحسب الحمل واعم مطلقا منه بحسب التحقيق على قدره في نفسه وفي غيره في
القسم الكل الى اجزاء الخالصة في الماهية او جزاء موافق له في الماهية كما في القسم
الى اجزاء الملتزمة له في الماهية ومعنى الثاني اي معنى الاشارة الى المنع والشرط الثاني
المستثنى بالمنع فخطا ان لا يذكر في القسم المذكور ما لم يدخل في المقسم ايضا في مفهوم
رفع اليجاب الى جزئين ان يذكر فيه كل ما لم يدخل في المقسم على ما سبق في بيان
ما هو المراد وما هو جزاء المراد مما لم يدخل في المقسم مطلقا من المقسم بحسب الحمل والتحقيق
او بحسب العقل كما في قسم الكلي الى جزئين الاول في الحقيقة والثاني في الاعتباري
او غير ما هو جزاء مباين للمقسم بحسب الحمل كما في قسم الكل الى اجزاء الخالصة
في الماهية او غير ما هو جزاء موافق في الماهية كما في قسم الكل الى اجزاء الملتزمة
ايضا اي من شرط ان يكون المقسم الكلي الى جزئين او من شرط ان يكون المقسم مطلقا مباين
الاقسام ولو قال وبما بين الاقسام بالخط على المنع او على الجماع في اخره في قاسمهم
فان في النسبة السببية بين قسمين في الواقع ولو انهم تصادق في الاقسام على
سببي واحد وهذا التقسيم الحقيقي والافرنسب بين في الفصل وتكون تميز مفهوم الاقسام

في الفصل بحيث لا يكون احد ما جزاء من الآخر ولا تفرد وهذا في تقسيم الاعتبار
ولا يفرق تصادق الاقسام على سببي واحد كمصادق مفهومات الكليات على المتو
استثنى فظهر من هذه النسبة ان الانسان والحيوان الساطق ليسا مباينين
بحسب المفهوم وكذا الحيوان والانسان واما الساطق والفاصل فكما بينهما
بحسب المفهوم والكلون متمايزين بحسب التقدي بل متمايزين بحسب كذا الفصل
بالقوة والفاصل بالالفعل المتمايزين بحسب المفهوم وان كان الاول والآخر
بحسب الصدق وانما تقسيم الكلي الى جزئين متقسم بالمفهوم الحقيقي وهو على قسمين
احدهما هو التقسيم الحقيقي وهو ان يكون اقسام مختلفة بالذات كقسم الحيوان
الى الانسان والفرس والبغل وقسم زيد الى قائم وقاعد ومصطفى وعلم
تصادق الاقسام على سببي واحد في كل منهما ط والافرنسب الاعتباري وهو ان
لا يكون اقسام مختلفة بالذات بل يكون مختلفة بالاعتبار كقسم الكلي الى الجنس
والنوع والعصر والخالصة والوضو العام وتصادق مفهومات هذه الاقسام
على المستوى سببي كك تقابل هذا البحث وقسم الكل الى اجزاء لا يكون الاقسام
حقيقيا بل من كون اقسام مختلفة بالذات كاقبال الاسدي في التوابع لكن
خبر فاف وما كان التقسيم المطلق متقسما على قسمين فكلما ينبغي ان يجعل كل منهما مقصدا
فجعل الفصل الاول لبيان القسم الاول من التقسيم الفصل الخامس لبيان القسم الثاني
منه ولما كان التقصير على كل منهما بانقضاء احد الشرط الثلثة ثلث تصور الحمل
الفصل الثاني والثالث والرابع لبيان التقصير على القسم الاول ولم يأت لبيان التقصير
على القسم الثاني سببا من الغرض الثلثة فكل على القياسية اذا لا اصل بالنسبة الى
الثاني ولما كان جواب اكثر التقصير سببا على التوابع فكلما ينبغي ان يجعل لبيان التوابع
فصل مستقل ففعل الفصل السادس لبيان معنى التوابع وبما لم يكن ينبغي ان يذكر في هذا
سنة فصول لبيانها ولما كان تقسيم الكلي الى جزئين اصلا بالنسبة الى تقسيم الكل
الى اجزاء قد تم الفصل الموقر لبيان تعريفه وتقسيمه وما يتعلق به **فصل**

في الحقيقة

في بيان تعريف القسم الكلي حقيقة او اضافيا الى جزئياته حقيقة او اضافية والقسم
 الجزئيين ما يتحقق بغير منها ولو كان بيان التوفيق وما يتعلق به اصل بالنسبة الى بيان
 القسم وما يتحقق به قد تم عليه فقال ومعناه اي هذا القسم ولم يقبل وتوفيقا وتوفيقا
 ذلك مما هو المتعارف في استقالات اشارة الى جوارز القيد في مثله او حقيقة النوع هذا
 في الجدة بانه تعريف حقيقة لا قطعي قسم مطلقا متبانية لتفصيل مفهومه من ام مبانية
 ان كان القسم حقيقة او متعارفة ليست متبانية بل متصادمة في المحل لتفصيل مفهومه
 اقسام متبانية بحسب المقصود والاعتبار فقط لبيان ان كل قسم الى القسم الكلي
 حقيقة او كلي اضافي وكذا ان بيان ومعناه قسم المقسم الى قسم مطلقا متبانية او متعارفة
 لكن لا في الواقع المتغير الاصل واذا كان هذا القسم قسم بقوله الى القسم مثلا فانه من ان
 في هذا القسم احد الانساب الثلاثة بالنظر الى كل قسم من اقسام الاقسام في هذا القسم
 عبارة عن القيود والمقسم فاراد الى القسم الى قسمين فابان الى الاول قوله
فقد تم المقسم الى كلي مطلقا في الاقسام يعني في كل قسم من اقسام هذا القسم الذي
 هو جزئيات مطلقا متبانية بالتبعية بالانطلاق السواء كان القيود متبانية
 اخر مطلقا من المقسم او من وجه منه فربما فيها قسم القيود فظهر كذا في
 في القسم الثاني بالقسم الحقيقي الى القسمين مثل ما صدق قوله عليه الكلي الحقيقي
 والكلي الاضافي اما قوله انقسم هو القسم الاول واما قوله انقسم هو القسم
 الثاني وكذا انقسم اما قوله انقسم واما انقسم قوله انقسم واما انقسم
 بقوله وقد وقع ذلك المقسم في مفهوم الاقسام يعني في مفهوم كل قسم من اقسام
 هذا المقسم كذا في ذلك في قسم الكلمة بالقسم الحقيقي ايضا الى اقسام ثلثة الكلمة
 ايضا ما صدق عليه الكلي مطلقا اما القسم فهو القسم الاول مفهوم كلمة
 ذلك على معنى في نفسها ولم يقسمه باحد الارزمنة الثلاثة او قسم المقسم
 ان في مفهوم كلمة ذلك على معنى في نفسها واقرنت باحد الارزمنة الثلاثة
 او خوف هو القسم الثاني كذا في قوله على معنى في نفسها وبعده هذا التقدير

متعارفة

الانسان

والمقسم داخل في مفهوم كل واحد منها
 عبد الوهاب

يظهر ذلك من القيود واثبات الى الثالث بقوله وقد حذف ذلك المقسم عن كل قسم من اقسام
 هذا المقسم وهو اي المقسم المحذوف من اقسام كل قديمه القيود المذكور كذا في تعريف
 الانساب بالقسم الحقيقي الى القسمين مثل الانسان اما قوله انقسم هو القسم الاول واما
قوله انقسم هو القسم الثاني او انقسم هو القسم الثالث هو القسم الثاني وهذا ايضا يظهر كذا في قوله
 بملاحظة المحذوف المقدر ان المقسم هو ان المقسم كذا في قوله واما انقسم هو القسم الثالث
 في تعريف واحد كذا في قوله واما انقسم هو القسم الثالث في تعريف واحد كذا في قوله
 حقيقة ان قلت اذ كان العبد اعلم من وجه المقسم فانه وجه الضم لان كل قسم
 الى القسمين من القسمين واما انقسم هو القسم الثاني الى مبانية مثل لو كان الانسان مقسما
 الى الابيض والسود والاسود مع ان كل منهما منقسم الى الانساب وعنده يذم من ان
 الانساب الى الانساب وعنده يذم من ان الانساب الى الانساب وعنده يذم من ان
 قسم مثل الحيوان الى النطق والناقص فلا يلزم ان المقسم المذكور مع انهم حكموا
 بوجوب اعتبار القسم في الاقسام مطلقا فاما وجه اعتبار القسم في مثل هذا المقسم
 المقسم هو المقصود لا ما صدق عليه ذلك وتفضل النوع كذا في قوله والناقص
 واما كذا في حقيقة مطلقا من الجنس بحسب الوجود الى وجهي كذا في قوله والناقص
 منه بحسب مفهومه لا من مفهومه الثاني انقسم الى قسمين وكذا مفهوم
 الناقص وبالملاحظة فصل النوع وخاصة لا يمكن تركها من جنس ذلك النوع
 مفهوم كل منهما اعلم من وجه من الحيوان بحسب الشغل فلا يكون شيئا منهما
 فاما من الانقسام الى وجه اعتبار المقسم في الاقسام لتفصيل مفهومه من الاقسام حتى
 لو كان المقسم الى قسمين كذا في قوله انقسم الى قسمين كذا في قوله انقسم الى قسمين
 ولما فرغ من تعريف القسم الكلي الى جزئياته وعينه بما يتعلق به شرع في بيان تعريف
 الى قسمين وما يتعلق به فذكر ان يكون بيان القسم من انقسم الى قسمين كذا في قوله
 بطور الاستعانة بالمفاهيم المذكورة ان المقسم اي قسم الكلي الى جزئياته
 كان مقسما الى القسمين بالقسم الحقيقي لانه المقسم عيني وهو القسم الاول

لا يكون له الشغل

واو مض البرق
 لا حيوان له
 لا

ونقسم السقراطى وهو القسم الذى كان منقسماً بالقسمة الحقيقية وتقسيم
 اعتبارى ويجوز تقسيم هذا القسم الى قسمين الاول قسم الاربعه والقسم الثانى القسم
 بعض الاقسام اعلم من وجهه الاقسام حسب الصلح لى كونهما حتماً لا يجوز ان يوجب
 المعلوم والقسم الاول المسمى بالقسم العنصرى من حيث هو لا من حيث انه قسم
 تقسيم الكلى الى جزئياته وهو القسم الذى لا يوجب سبباً وجهاً ما اى القسم الذى لا
 لا يجوز ان يكون معلوم العقل موقوفاً بميزة بين امور المستوفى او قوة يحصل
 الادراك للقلب بالاشراقها كالسير بالشمس او بميزة محدودة لان في مثل
 حركته وسكنه كما في قنب الامور وهو بهذا المعنى لا يتوقف في الاستدلال
 من العلم والادراك والتوفيق والحقه وحال الحق لى في القسمة كما في ذلك
 القسم فما اى وجود جزئى غير جزئيات مدورة فيه كقوة جورة العقل
 مطلقاً لى لا يرد من ان يكون الاقسام من المحركات العقلية كانت موجودة
 في نفس الامر ولو ذكر الاقسام اى الجزئيات عطف على قوله لا يجوز جعل جزء
 من مخرجه مع الاقسام من التالى قبل ان يرد الى الترتيب في هذا القسم
 لان لا يملك غير اصل قى اى في القسم المذكور بالترتيب اى بليقاً به
 بين الاثبات والحقى كقوله في تقسيم المعلوم بالقسم الحقيقي الى قسمين
 المعلوم وهو كقوله اصله موجود وهو القسم الاول ولا اى غير موجود وهو القسم
 الثانى وهذا التقسيم على تقدير ان ثبت الوجود بين الموجود وبين المعلوم لى بينهما
 وتسمى الوجودات من حيث اشتغالها بالحوادث وتسمى تفصيلها في علم الحكماء وكذا في
 المعلوم اما موجود او معدوم حد من لم يستشعره ايضا في الترتيب في التقسيم
 والاثبات بالنظر الى المعلوم والى هذا لى فيه ايضا واما عند من يشبهون
 ليس تقسيم العقل والاشراق والاشراق والاشراق المسمى بالقسم الاستقرائى
 من حيث هو لا من حيث انه تقسيم الكلى الى جزئياته اى تقسيم الاستقرائى
 فكون قسمه وقد يكون قسمه التقسيم الكلى الى الاجزاء بدو الترتيب

وبقوله بعضه يقول ان المعلوم
 التقسيم الكلى الى الاجزاء
 التقسيم الكلى الى الاجزاء

التقسيم الكلى الى الاجزاء
 والتقوى

والترتيب المطلق واما تقسيم العقل فله يكون قسمه التقسيم الكلى الى الاجزاء لان الترتيب لا يكون
 في تقسيم الكلى الى الاجزاء ولا بد من الترتيب في التقسيم العنصرى ما اى التقسيم الذى يجوز العقل فيه اى
 في ذلك التقسيم فما اى وجود جزئى او جزئى غير جزئيات او اجزاء منه كقوة لكن ذكر
 اى في تقسيم المسمى بالاستقرائى فما اى قسم علم وجوده بالاستقرائى اى بالاشراق
 لا بما يجوز العقل ولم يتحقق في الخارج معبراً لا يقين من ان يكون الاقسام موجودة في نفس الامر
 فكونت في الحاضر موهبة الماده اى ماده الاجسام المركبة والى الحواس والنبات والحيوان
 ان ذكر في الخاتمة اما العنصر ارض هو القسم الاول والعنصر ماء هو القسم الثانى والعنصر
 هوا هو القسم الثالث والعنصر ارض هو القسم الرابع والتقسيم الاستقرائى سواء في
 قسمه التقسيم الكلى الى جزئياته او تقسيم الكلى الى الاجزاء لم يرد اى في ذلك التقسيم الاستقرائى
 ان لا يرد في تقسيم الكلى الى اجزاء او تقسيم الكلى الى اجزاء من التقسيم والاثبات في تقسيمه
 فاما ما يرد بينهما لكن قد يرد اى التقسيم الاستقرائى الذى يقع في تقسيم الكلى الى
 الى جزئياته اى الترتيب المذكور لا يمكن في التقسيم الاستقرائى لى الله الذى يقع في تقسيم
 الكلى الى اجزاء الا بالرجوع الى تقسيم الكلى الى جزئياته فبقية التقسيم فى صورة المخرجه
 الذى لا يكون الا في تقسيم الكلى الى جزئياته بالترتيب اى بطريق الترتيب اى بالترتيب
 ذلك اى بين التقسيم والاثبات او كونه بينهما او كونهما على تقسيم على تقسيم
 وليس الاستقرائى اذا كان الامر كذلك فيكون بعض الاقسام مرسداً سواء كان واقفاً في الامر
 فكون ذلك القسم ارض او نار او هواء او غير ذلك من المخرجه المسمى بالاشراق
 لانه مخفى في ان يرد مخرجه القسم الاخر صادق على غير ما كان النور والسماء اولاً وكون ذلك العنصر
 العنصر اما ارض او لا والثاني اما غيرهما او هما ومعلوم غير ذلك من المخرجه المسمى بالاشراق
 لانه مخفى في ان يرد مخرجه القسم الاخر صادق على غير ما كان النور والسماء اولاً وكون ذلك العنصر
 غير ارض وارض والقسم الاول هو جبراً الاستقرائى لانه مخفى في ان يرد مخرجه المسمى بالاشراق
 غير ارض صادق على غير ما كان النور والسماء لانه لا يقع في الاخرى كما كان
 واحد لى ذكرنا ان كونه منقسماً في التقسيم الكلى الى الاجزاء بدو الترتيب

تقسيم العقل
 التقسيم الكلى الى الاجزاء

اى في الاقسام لا تقسم ذلك التقسيم الاستقرائى

في قسم الكل الى اجزاء الا ان يرجع الى قسمه الكلي الى جزئياته بقسمه عليا في الحقيقة
اذ هو حق ان يرد فيه بين الشر والاشياء وقد لفظ بالشر ليس قسمتها قط بل انما
احد المقسوطات يخرج على ما نزل او قسمها استقرانيا او قسمها تفصيليا على ما يناسب
على ان كل قسم خارجي فكل قسمها بنسبة تقسيمها فاقول ذلك ان كل قسم من قسم
بانه قول انه اي هذا التقسيم بطريق العقل في هذا التقسيم وعلى الامم ما على الحد الاوسط
والمتغير لا يتغير في هذا التقسيم اي جزئياته خارج الاقسام داخل في المقسم
وكل قسم من اقسامه فهو بطريقه ان هذا التقسيم بطريق العقل قسمها اذ هو هذا التقسيم
او القسمة المذكورة كان قول اي قول ان كل قسم في الاولين لا يخرج عنك مقية فاقول في قسم
القسمة عبارة عن المادة المذكورة كما ذكرناه فمقتضى تقسيم القسمة كما في المادة اي
على ما ذكرناه وهو تقسيمه الى اقسام الاربع المذكورة في صورة التقسيم الكلي مع ان تقسيم
الاستقرائي في نفس الامر ان مع جعلتها مقول القول كذا قال في الحاشية ان القسم الاخر
وهو مفهوم اولي في الاخر لا يخرج اي القسم الاخر في النار وهو المورد الذي وجد بالاستقراء
مما صدق عليه مفهوم القسم الاخر فيكون من الجواز معلوما والحوادث مجهولا لا يجب العقل
ان يقسم مفهوم ذلك القسم الاخر الى النار وغيره كالسما والنور في صورته القول
اعراض على نفس التقسيم بانه غير حاصر لانه القسم الاخر قد لا يخرج في النار بل في كل مكان
غيره كالنور والسما مع ان كلا منهما داخل في تقسيم هذا التقسيم فاجاب من قسم صاحب
التقسيم عند اي من ذلك الاخر ان هذا القسم الذي اعتبره تقسيمها استقرائية لا
مقتضى في تقسيمه والقسم الذي هو كذا السما والنور غير مقتضى في الواقع اي غير موجود
في نفس الامر غير داخل في تقسيم هذا التقسيم الاستقرائي بل هو داخل في تقسيم
التقسيم العقلي وهذا التقسيم ليس كما قلنت فاصل الجواب منع الكبري على احتمال
ومنع الكبري على احتمال اخر فانه تعريف نسبة السند الى المنع وتقسيمه نسبة السند
الى المقدمة بما اني حقيقة تام بما ان فاقول والتقسم الاستقرائي لا يبطل في التقسيم
بيان مقام الشرح الاول وهو المحرر شي من الاشياء الابد وجود قسم

او شئ ما ذكرناه

لا بد من ما جاز في العقل
تحقق في نفس الامر وهو
ليس بالاشياء في مقسمه
الاستقرائي

اخر خارج عن الاقسام داخل في الواقع غير الاستقرائي في نفس الامر وهذا الجواب في نفسه
مما سبق من سكونه في مقام البصيرة فكونه ذكره بمناسبة ذكر الاستقرائي في نفسه لا يغير
الجواب فاقسمه فاذا ابطالها انما فاذ اعترض ان كل على التقسيم وعلى التقسيم
الاستقرائي بطريقه لا يبطال لعدم الكبري سببا نقا والشرط الاول فانه يجب ان
اي من ذلك الاخر انما القاسم والمراوم من التقسيم صحة التقسيم سواء صدر من اهل الجواب
المراوم المقسمين او من غيرهم ان يكون تقسيمه حقيقة او اعتباريا وقسمه التقسيم
الاستقرائي كذا لك وهذا الجواب منع الكبري بنسبة النور فاقول اعترض من كبري تقسيم
ان يرد من المقسم مع لا يشتمل ذلك المعنى الاوسط وقلت في التقسيم وهو جئت
خارج الاقسام واعترض من النور المقسم ان يرد من مع لا يشتمل الاوسط ويمكن ان يجيب
عنه ايضا بتقسيمه فاقسمه وبالجواب فاقول الاخر ان الذي لا يبطال بانفاء الشرط الاول
على وجهين لانه اما ان يقال هذا التقسيم لا يلائم مقارن بجزء العقل مادة فلان
خارج الاقسام داخل في المقسم وكل تقسيم كذا لك لبط وانه التقسيم يخص بالجزء
العقل متيقنا او مطمونا او بان يقال هذا التقسيم لا يلائم مقارن بجزء مادة فلان
خارج الاقسام داخل في المقسم وكل تقسيم كذا لك لبط فمقتضى التقرير انما لا يبطال
العقل والاستقرائي تأمل فاجاب على الوجه الاول بمنع كبري تلك المادة الا ان يكون
جواز ما بينهما حليا او بمنع خروج الخارج عن الاقسام وسنده في الغالب خبر المراد
من بعض الاقسام لم يتطرق او بمنع دخولها في المقسم وسنده في الغالب خبر المراد من بعض
سند او بمنع الكبري بسند يكون التقسيم استقرائيا وهو لا يبطل الابادة محقق في المقسم
في الواقع وتلك المادة ليست كذلك ويجب على الوجه الثاني بمنع تحقق المادة وهذا
المنع لا يقع الجواب الا اذا كان التقسيم استقرائيا او بمنع خروجها ودخولها
بسند التميز في الغالب وقد بسند في منع دخولها في المقسم بانه مقيد بكمية الوقوع
وتلك المادة بعد تسليم تحققها لا شك في ندرة وقوعها ولا مجال بمنع الكبري
على هذا الوجه واعلم ان كون الاخر من من قبيل ان كل في مقام التقسيم نقصا فاقول ان الم

هو جاز

القسم

فالفرد
الذي هو
القسم الاول
في الامور
التي هي
موجودة

على التقسيم المذكور بهذا الطريق اذا كان بعض الاقسام التي هي الجزئيات المذكورة فيه
مبنيًا على تقسيم اي قسم من التقسيم وبهذا الاعتناء من خصوصية تقسيم الكل الى جزئياته لان
لا يكون القسم مبنيًا على قسم لازم في تقسيم الكل الى الاجزاء ولا يعترض عليه بمثل هذا القول
في اذا قلت مثلا في تقسيم الانسان الى تقسيم الحقيقة الى يدبني العظمى فحقا او مع غيره
من الاقسام الباقية جميعا الانسان هو التقسيم الكلّي اما فرس هو القسم الاول مبنيًا على
او زنجي هو القسم الثاني اخضع مطلقا من التقسيم لانهما اي الفرس والانسان لم يفرقا
الكلّي مطلقا وكل شيئين كانهما كذا كذا فمبنيان لان كل قسم يستند الى القسم
ليس فيها وقد جعل الفرس في هذا التقسيم اي في تقسيم الانسان الى يدبني العظمى فمبني
اي الانسان وقد عكس ان يجب عن مثل هذا الاعتناء من منع التعري بالسند الى المثال
بعبارة لا لم يعترض اليه جواب هذا القول انه يجب عنه منع الكلّي مستند اليه القسم
اعتبارية فاعمل وانما قد يعرض تقسيم الكلّي الى الجزئيات بانفكا وسرطانا
من شروط صحة البناء على التقسيم اي بطريق ان يقول ان القسم فيه اي في التقسيم
المذكور اعلم مطلقا من التقسيم في اذا قلت مثلا في تقسيم الضاحك الى قسمين اما
او زنجي او اعلم من وجهه في اذا قلت مثلا في تقسيم الانسان الى قسمين اما
هو التقسيم الكلّي مطلقا اما ايضا هو القسم الاول رغم ان كل واحد هو القسم الثاني
رغم ايضا والاعلم مطلقا كانه او من وجه من حيث انه تقسيم الى القسم الخاص ووجه
فيلزم من تقسيم انقسام الشيء الى قسمين او غير ذلك فيجب على كل واحد من الاقسام
المذكور منع التعري محذرا او مستندا الى التقسيم اي بطريق ان يقول ان التقسيم
معتبر في الاقسام بطريق الحدف والاراء وقد عكس ان يجب عنه ايضا منع الكلّي
مستندا الى قول ان التقسيم اعتباري لا حقيقي اذا الاعتباري كونه فيه اي في التقسيم
اخضع مطلقا من التقسيم بحسب اعتدائه كانه انما وباله بحسب الصدق ايضا
قد ينقض تقسيم الكلّي الى جزئياته بسبب نقاد السند فان من شروط صحة البناء
اي بطريق ان يقول ان هذا التقسيم تقسيم الشيء هو الكلّي مطلقا الى قسمين او غير

وكتبه في القالب بحر المراد
به المقسم بحر المراد منه القسم
لكونه الجواب بمنع القسري منه

نظام

اذا كان بين الاقسام المذكورة في هذا التقسيم كلها او بعضها بغير بين كل الاقسام او بين بعضها عموم من وجه ذكره بغير ذكر خصوص من جملة بينهما قارنهما فاعاكس فكلما ذكر احدهما مغنيا عن ذكر الاخر كما اذا قلنا مثلا في التقسيم الحيوان الى القسمين الحيوان هو المقسم الكلي مطلقا اما انسانا اعم من ان يكون سودا او ابضا واما جملته ابضا اعم من ان يكون انسانا او غيره فبينهما عموم من وجه لانهما ابي يدين القسمين لصد فان على الانسان لا يبين وتفرق الاول عن الثاني في الانسان المذكور والثاني عن الاول في ابضا غير انسان فلا يكون بين الاقسام شي مع انه مع انه شرط صحة ولما قصد دفع هذا الاعتراض بخبر المراد من التقسيم انه اعتباري لا حقيقي والمصادق لا يفسد اقله كصاحبه ما هو الغرض منه وكان الدفع بهذا احتجاجا الى بيان ما هو الغرض منه وكان الدفع من التقسيم لغرض او لا الى بيان ما هو الغرض من التقسيم المطلق حقيقيا او اعتباريا ليعين الفصلان ونسبا الى بيان ما هو الغرض من كل منهما ببيان ما يحتملها فصار قطب الدين الشريف افرغ في شرحه في المقدم في التقسيم يعني من التقسيم المطلق اعم من ان يكون تقسيم الكلي الى جزئياته وتقسيم الكل الى اجزائه الثمانية الاقسام اي بين كل الاقسام اقول اعني اي بقصد القطب من الثمانية بين كل الاقسام وهو من التقسيم المطلق الثمانية بين الاقسام وبذلك الثمانية اعم من ان يكون في الواقع او في العقل والاول في التقسيم الحقيقي والثاني في التقسيم النسبي في الثمانية مطلقا فكل واحد من التقسيمات في التقسيم المطلق وفي قوله لكن المصادق قلنا و بعضا مما يبطل به اي ما يبطل بالمصادق المطلق الا التقسيم الحقيقي مطلقا لانهما تقسيم الكلي الى جزئياته وقسم التقسيم الكل الى اجزائه سواء كان عقليا او اعتباريا وما كان التقسيم الحقيقي جعل المقسم كليا كان اقله الثمانية وجزئياته او اجزاء مما رة اي جزئياته في الواقع او بالنظر الى المقسم اليه ما صدق في غير ما هو الغرض منه لا يفسد التقسيم التقسيم الاعتباري وهو يخص تقسيم الكلي الى جزئياته عقليا او اعتباريا وهو التقسيم الاعتباري التقسيم الحقيقي او اضافيا اليه وهو هات جزئياته مطلقا متبينة مما مر في الفصل

في التفسير لا يعطى ولا الشفاعة
يكون خاتمة لما لا الأول
ولا يكون منافي لما في الثاني

اي بالنظر الى المقصود فخطا فظير ايضا ما هو الوصف منه قال في الخاتمة فالتباين في العقل
 ان لا يصير احد المصنفين خرا من الاخر في نفس كذا الضاحك والكاتب وان الحيوان والانس
 فليس بمقتضى اثنين في العقل وكذا الانسان والحيوان فليس في العقل الضاحك والكاتب
 مثلا لما كان بينهما تباين عقلي لانه احد المصنفين في نفسه لم يكن خرا من الاخر ولا
 تفصيل يعني لم يكن احد المصنفين في حد ذاته ولا خرا من الاخر اما الحيوان والانس فليس
 في العقل لانه احد المصنفين في حد ذاته فخطا فظير من هذه الخاتمة ان التباين بحسب المقصود
 بالحيوان احد المصنفين في حد ذاته لا خرا من الاخر في نفسه المجرى في بيان التباين
 من شرط صحة تقسيم الكل الى جزئين في نفسه وعليه ما الفائدة في تحرير هذه الخاتمة بها
 تحرير الخاتمة التي توضحها في فافاف وان كانت تلك الجزئيات متصادقة
 في شي واحد في الواقع كصفتهم مفهوم الكل مثلا الى اقسم اي الى جزئين المتقسم
 هو لهما الخاتمة هي النوع والتقسيم والفصل والافراز والوصف العام ومفهوم كل منها
 في كتب المنزلة مع انها اي مع تلك الاقسام الخاتمة متصادقة في اللون وهو شي
 واحد بالذات ومفقد بالاعتبار كما بينه القاري اي على ما بينه القاري
 او من غير ما بينه القاري حيث قال يمكن ان يكون شي واحد جنسا ووصفا او
 وخاصة ولا ماضاها كاللون جنس للمواد ثم فانه يتم لا يبيض ونوع التكيف
 اي احسن منه فانه التكيف يتم الى ارباب وغير الملون كالسواد وفصل التكيف
 الجسم الكشيف ان يعرف جسمه ملون وخاصة للجسم فانه ما ليس بجسم بانه
 يكون جودا مجردا كالفن الانسان على ما زعم البعض فلا يمكن ان يكون ملونا
 ثم لا يميز من ان يكون ملون خاصة للجسم ان يصف جميع افراده بالملون فالملون
 جسم وليس ملون ووضوح علم الحيوان لانه عام لغير الحيوان ايضا كالخروف ومعنى
 الملون ما يصف بل من الالوان كالسواد والبياض والحمرة والصفرة
 ونحو قوله وخاصة وعرض علم مسحة اذا كانت والوصف العام هو الالوان لا الملون
 وذلك فلا خلاف ان السواد في الحقيقة يوصف عليها وايضا يجوز ان يكون

فليس

سألهوا

تلك

تلك الاقسام الخاتمة متصادقة في الحساس فانه فصل مجبور وجنس مسجوع والبصير ووقع
 لخصيصه اي في الحساس وذلك الحساس ومقتضى الجسم الذي هو في عام لخاصة
 لانه اذا اجتزأ به التقصير يكون الضبط سهوا على الحقيقة في حد ذاته لانه لا كان الامر
 كذا ان قد يعجز عن التال على التقسيم الاعتباري لانه لو كان حقيقة او لغيره لكان متصادق
 للاعتباري بانه اي طريق ان يقول ان هذا التقسيم لخاصة في الاقسام فيه هذه العنوي والكم
 مطلوبة فغيره ان هذا التقسيم متصادق في كل الاقسام او بعضها في شي واحد بالذات ونحو
 بالاعتبار وكما تقسم شي كذا الضبط يجب ان يكون على الاقسام جميع الكبري بانه اي شي
 بان يقول ان هذا التقسيم تقسيم اعتباري لا حقيقي والاعتباري يعني في تقسيم الاعتباري
 مثلا الاقسام اي بما يتوزع كل الاقسام بحسب المقصود فقط ولا غير ما ذكرنا او بعضها
 بحسب ما صدق ولا يضره اي لا يضر التقسيم الاعتباري فلا يضره الاولي المتصادق
 اي متصادق الاقسام كلها او بعضها فمن صدق كل الاقسام او بعضها على شي واحد لولا ان
 الواحد لولا ان متصادق في الاقسام كالمثلون مثلا باعتبار اقسامه اي باعتبار اقسام
 هو ذلك الشيء بمفهومه من جريبات من اقسامه كالمثلون كالحات الخمس مثلا جريبات ذلك
 الشيء السواد متفردة بالاعتبار في حد ذاته ذلك الشيء في الاقسام اي في الجزئيات
 المتفردة بالذات يعني يجوز ان يكون ما يصدق عليه كل منها فلا يرد عليه ان المثلون
 مع كونه واحدا بالذات كيف يكون ما يصدق لكل من الاقسام الخمس لانه لا يكون التقصير
 هنا في بيان فانه اصح الى الاعتقاد فاعتذر بوجهه فافاف خطاب للمصنفين
 من هذه الرسالة ولولا ان هذا اي لهما في جريبات من جريبات وان لم يكن انما يعني هذه الرسالة
 او ان يكون او ان يكون من لفظه ومعنى من قوله فافاف وان لم يكن انما يعني هذه الرسالة
 خبره ولا يجوز ان يسمي بسبب طرياق الضيق الى الذي لم يذكره بما لم يجر في هذا المقام من طرق التقصير
 وجوابه فافاف في الخاتمة ومن البياض في رسالت المستجابات بغير التواقيف المتأخرة انتهى
 فان اردتم التقصير فارجع اليها فانها في مقابلة الجوع فافاف المتأخرة انما هي في قوله وان
 التهمة واولا ان التقدير انما هو في مقابلة العلوم انما هي في مقابلة كل ما في نوع من التقصير

الاولى

يعني يكون
 متفردة
 بالاعتبار

الفتا

المنفعة تقسم الكل الى جزئين سري في الفصل المسوق بيان تعريف تقسيم الكل الى جزئين
 وليست شرط صحة تقسيم **فصل** في بيان تقسيم الكل الى جزئين وبيان شروط صحة
 ولتقتصر على بيان تعريف تقسيم الكل الى جزئين وبيان شروط صحة تقسيم الكل الى جزئين
 في الوصف كتحصيل ما يسميه المقسم كجزء من اجزائه واذ كان تقسيم الكل الى جزئين عبارة
 عن هذا فليس فيه اي في التقسيم من العنود مطلقا الى المقسم الكل وايضا ليس فيه تقسيم
 المقسم الكل والحق في العنود المطلقة بطريقه النظر في الثلاثة المذكورة
 اعني الذكر مرعا والحق في المقصود والحق في الارادة فيجب ان لا يوجد في هذا التقسيم
 بالنسبة الى كل قسم من اقسام هذه الاشياء الثلاثة ويزال التقسيم لا يكون
 الا استقامت اياها غير واقع على صورة العقل اذ الترتيب مطلقا لا يحوي بين الاجزاء كما
 جاريا بين الجزئيات ولذا لا تقسم الكل الى جزئين منقسما الى العقل والاستمراري في
 تقسيمه في جزئيه في كنهه وشرطه اي وشرط صحة هذا التقسيم ثمة ايضا الشرط الاول
 المحقق ومفاده ان لا يكون في التقسيم شي مما يدخل في المقسم كجزء من كل ما يدخل في المقسم
 والشرط الثاني في بيان ان لا يكون في الواقع بين كل الاجزاء فلا يكون هذا
 التقسيم مقسما الى الحقيقة والاعتباري في كنهه تقسيم الكل الى جزئين منقسما
 المبرهن ان يكون هذا التقسيم حقيقيا لا اعتباريا والشرط الثالث المنع ومفاده
 ايضا ان لا يكون في التقسيم ما لم يدخل في المقسم بل يكون فيه كل ما لم يدخل في المقسم
 ويزعمه دخول كل قسم في اى دخول كل جزء في المقسم الكل ويجعل ان يكون الشرط
 مما نفس الامر ان لا يكون في تقسيم الكل في تقسيم الكل الى جزئين والارادة بها محاذ
 ومما لم يدخل في تقسيم الكل في بيان شروط صحة تقسيم الكل الى جزئين كتحقيق
 المعلوم الكل الى كل عمل في جزئه الاول وجود الشفاء في العنات بالمرض
 وسواء يندرج في التقسيم الشفاء في جزئه الاول وجود الشفاء في العنات بالمرض
 في باب الشفاء فقط الشفاء والشوئين والشوئين والشوئين والشوئين والشوئين

فارسي

فارسي الاصل انتهى وايضا قال البعض شونين جوك اوتو عرسيد ر فارسي بونج
 انتهى فاقههم وايضا وجود الشفاء قد ثابت بالحديث الشريف وقال ابن فرسته
 في شرح المستارق واما في كنهه فيحصل الشفاء ويقبل الدبران وينفع الكحل والصداع
 والماء الطاهر في العين وغير ذلك مما ذكر في الطب واستخرج بطريق الاثر عن سبب
 انشاء شرط من شروط صحة هذا التقسيم واجبه في انشاء الشرط الاول وهو الجمع
 وختمه بانشاء الشرط الثاني وهو المنع واربعة في انشاء الشرط الثالث وهو السبب في
 وجود الامر بالاسخراج الا ان في هذا التقسيم مما سبق لا يكون في التقسيم كالمقسم المذكور
 فيكون شرطه شرط هذه الثلاثة وفيه اعم طريق الاثر عن سبب
 انشاء شرط من شروط صحة هذا التقسيم واجبه في انشاء الشرط الاول وهو الجمع
 فخطا لا يخبره لم يذكر فيما سبق عليه في هذا التقسيم وطريقه في دفع ذلك لا يظهر
 بالقبول ان لا يكون في تقسيم الكل في تقسيم الكل الى جزئين كنهه تقسيم الكل الى جزئين
 المذكور منها وايضا لا يمكن ان يكون هذا وجه الامر بالاسخراج تامل تعريف ما يصح وما لا
 يصح لما فرغ من الفصل المحقق بيان تقسيم الكل الى جزئين سري في الفصل المسوق بيان
 معنى الخبر الذي هو مدار الجواب فافهم الاثر في مقام التقسيم **فصل** في بيان
 بشارة معدنه بقرآن اعلم ان معنى خبر البراءة من الشئ مطلقا الظاهر ان خبر البراءة من الشئ
 المقام هو الخبر الخاص الذي يجب به بطلان التقسيم او لا يكون البيان اشتمل
 ومراد الاستدلال به على بطلان التقسيم في الشئ في سبب ايراد الخبر ما عدا
 معناه في شخصه غير من قبيل او سبب ايراد الخبر في الشئ في سبب ايراد الخبر في الشئ
 في من لفظ ذلك الشئ فيكون خبر البراءة من الشئ مطلقا الظاهر ان خبر البراءة من الشئ
 وفيكون من غير المراد في لفظ الشفاء فيكون خبر البراءة من الشئ مطلقا الظاهر ان خبر البراءة من الشئ
 بسبب من الاسباب كانه في التقسيم في كنهه كانه في التقسيم في كنهه كانه في التقسيم في كنهه
 في تفسيره في ان يثبت عليه وهو ان اطلاق لفظ العلم على اقل من اربعة اشياء
 مع قطع النظر عن كونها فردا من افراد العلم او باعتبار ان كانت فردا من افراد العلم او باعتبار ان كانت

في ما هو الخبر المطلق الذي
 يتناول به سبب او
 في الاستدلال به

أو كلمة المجزأ على
الترجم جازوا بها
مكانها الأصلي
صحيح

هي المناسبة المصممة للانتقال
من المعنى القديم إلى المعنى الجديد

1

ذلك ما

سما الغيث في رحمة الغيث
كانت اتي في امطر السماء انبثا
ما الا اصابع في نحو يعملون اصابع
فما اذا منهم اي في الا ناملوكا العير

واطلاق اسم المحل
على الحاله بحسبه
واطلاق اسم الملة الشئ
عليه بحسبه

تفصیل
مواضع ادا الفعول الی ملائکہ انجیل مسلول

بر عليه ان يقال هذا العطف ليس بجاز لانه من غير عطف شيئا
 واحد على سويته فاعلم ان مختلفين اذا كانا في العطف على الجوز وسماحي
 وفي العطف عليه المرفوع في سمي ويمكن دفعه لوجهين فتوجه في الاحتمال
 الاول انه لو عطف على الجوز وهو الجملة الشبكية لا بد عليه لاراد المذكور في
 او عطف على الدعوى في بر عليه لاراد المذكور في العطف
 عليه لا ورا اما سماحي ومضموي وفي العطف عليه الثاني في سمي ويمكن دفعه
 بوجه فتوجه ويجوز ان يكون قائم مستدلا والمحل فيه ويكون محط في
 الشبهة التي كانت قبل ان تكون ذلك احتمالا او لا بد عليه لانه لا يقدح
 في خوفه وايضا لانه المستدل والمحل في عطفه العطف وهو الذي انجب
 نفس الحكم انما بالتدليل ان كان الحكم نظريا غير معلوم او بالنسبة ان كان
 يدعيه حقا ان سمي قائم مستدلا لانه من جهة اي من حق قائم
 الاستدلال والاستدلال وهما مترادفان معناهما يتبين عند الشيء
 والمراد من العطف ما هو واسطة العطف التصديق بالخط فبقم البرهان
 والهي عليه اي على التصديق او على الدعوى ويجوز رجوعه الى الدعوى بتاويل
 التصديق او المدعى مثل يعني ان تقدير التقدير ومع هذا استدل
 عليه بالفضل او لا العلة المحسنة وكبرها مطلوبة وفي بعض بين التعليل
 والاستدلال بان لا يكون له الا ورا الاستدلال من المعلوم الى المجهول
 وهو البرهان الا اننا وانما الاستدلال من العلة الى المعلوم وهو البرهان
 انتهى فان لم يكن اي التصديق المذكور موقفا على دليل ولم يكن بهما جمل جديا
 في اننا نظري غير موقوف على دليل او بدعيه حقيقي موقوف على استنباط المقرون
 بالنتيجة المرفوعة بالبرهان لكنه لم يتخلص له لانه قصد الاستدلال هو الاصل
 ويجوز ان يكون المراد من الدليل العلم منه وما في صورته ولا يبعد ان يكون
 الاكتفاء بالبرهان حقيقيا على من سمي علم يجوز لنا نظره في التنبهات فتح

قد روي عن ابي عبد الله ان عطف الجوز
 ليس بظرف بل متعلق بالجملة
 عند التفرع او لعدم تقدم الجوز
 بل قد يقول مقتضى الجواز في الاراد
 في الجوز ثم روي في الجوز في الجوز
 على ان هذا هو المقول في الجوز
 في الجوز ثم روي في الجوز في الجوز
 على ان هذا هو المقول في الجوز

يتم

يتحقق ذلك التصديق في ضمن الاول فقط قلنا ان عطف اي ان ينع
 ذلك التصديق ومما اي معنى هذه اللفظ طلب الدرس عليها اي على ذلك
 التصديق وذلك الطلب ان كان بلفظ اللفظ كونه في منع او بما يتحقق
 من لفظ اللفظ كونه كذا من اعم او منقضا هذا او منع هذا فهو جاز ولا يمتنع
 مجازة لفظيا وانما اذا كان ذلك الطلب بلفظ اللفظ كونه كذا في منع كذا
 المطالبة او بغيره ما يتحقق من لفظ اللفظ كونه كذا في منع او بغيره من منع او بغيره
 اليه فهو حقيقة على سبيل ما في منه وانما لعل ان يسلطه بشهادة الف
 الخصوص كالاشارة في كونه به والتخالف للاجتماع وهو المنسب بالانقضائين
 وان يسلطه بواسطة اثبات نقيضه والاختصاصه والمساوي له والخطيئة
 المعارضة مجازا وهو المنسب بالمعارضة النقيضية لكون كل منهما معارضا للآخر
 بل يقال لهما عطف على سبيل ما في منه ولذا لم يفرق بينهما وان كان التصديق
 المذكور بدعيه جليا قال في الحاشية البديهي الجاني هو البديهي الاول والبديهي
 القطري القياس والبديهي الذي الشك من حيث لا يدرك علة ان
 وما عدا هذه المذكورات من البديهيات بدعيه حقيقي فراجع الى كتاب الجبر ان انتهى
 فاعلم ان البديهيات ستة اوليات هي التي حكم في فيها العقل بغير تصور
 طريق الحكم لا بوقوع على وسط خاطر مرتب في الزمن كونها لا حركتها لا يتغير
 والكفل اعلم من الجدة وقضايا قياساتها وهي فطر القياس هي التي حكم
 العقل فيها لا بوقوع على تصور مرتب بل بسبب وسط خاطر في الزمن نحو كونها
 الاربع زوج فاذن العقل فيها بوقوع الاربع بسبب وسط خاطر في الزمن
 وهو لا ينضم تحتها وبين ذلك من حيث هي التي يجوز ان يسمي شيئا
 اذا كان الحس من الجوانب الفاعلة كقول الشمس مشرقة وان رحرقة وهي في

يتم

والتأمل ان يقول لم لا يكون
الاعتماد في الاول كلاما
في الثاني

بسطریق الحجار

و شمس

[illegible]

ان قولك وهى لا تكون فى نفس
ذلك الجمع فليس بغير مسلم
فصل مع المدنى طيب
الدليل اسم اذ الدليل
المدنى هو غير محمد

والعائ

وكل منها موجه عند رباب هذا الفن ويحصل التوفيق من هذه ايات على من اعلم المنع
 لا بيان من التوفيق الى قسمين فاعرف والسند في فهم ما ذكره المانع من
 متعلق بالذم والتمجيد راجع الى المانع انه يجوز له نعم والتمجيد راجع الى ما يستلزم
 ذلك الشيء ليقين المكون سواء كان او اخص من حيث هذا التوفيق في
 السند فكلها لان كل قسم منها سواء كان او اخص منه في رتبة سواء كان ذلك في نفس الامر
 او لا فان قلت السند خوف في قواياها فهو ينافي التوفيق الذي لا ينافي في الحاجة
 في ايراد هذا التوفيق بنا على ان لا يراه غرضه وتوطئة لايده ويحصل ان يكون له
 وجه او غير التوفيق فاقبل توفيقه ما يكفي في الاستناد به اي وكفى في ذلك
 الشئ مستند بجهوده اي جواز ذلك الشيء عقلا بغير الجواز لئلا يكون فيه
 تجزؤ العقل وجوده ولا يتم حقيقة في نفس الامر واذ كان الامر كذلك فقد نكر
 السند على سبيل التجزؤ في نظر من تجزؤ العقل وجوده ولا يلزم حقيقة اياه مثل اذا
 ادعى توفيق من حكمة الشئ المرفوض من تقيده فقلت ان ليس بان لا يكون ما هو
 ليس بان فهو ليس بضايفه فاذا كانت كذلك كان منع الصوري مع السند الذي
 يترك على سبيل التجزؤ فنعلم ان لا يمكن ان لا يكون منع الصوري في الشر
 المرفوض لم لا يجوز ان يكون ذلك الشئ ناطقا بحد ذاته مع سنده في صورة
 الجواز وهذه السند سواء لنقص المقدرة الم في نفس الامر او كانت بغيره لان
 ليس بان لم لا يجوز ان يكون رتبة هذه ايضا مع سنده في صورة الجواز ان
 هذه السند اخص مطلقا من نفس المقدرة الم الامر وقد ذكر السند على سبيل القطع اي
 قطع العقل وهو موجه على طريق القطع لا على طريق التجزؤ فربما كان استناد
 الى الاول يجوز ان يكون في منع الصوري في الشر المرفوض لا نسلم ان ليس
 بان كلف وهو ناطق ان راجع الى الثاني يجوز له او كان بغيره في منع الصوري

ولا يلزم طريق القطع

لان ان ليس بان كلف وهو ناطق ان راجع الى الثاني يجوز له او كان بغيره في منع الصوري
 ذلك الصوري لان ان ليس بان كلف انما يلزم ما ذكره من الصوري لو كان الشئ
 الذي ادعى توفيق عدم من حكمة شئ اخر ناطق وليس اي والمانع ان ذلك ذلك
 الشئ ليس كذلك اي غير ناطق وكل منها مستند في نفس الامر في نفس القطع
 السند الاخص الذي لا يسير القطع فكل في صورة الامر او كلف وهو في نفس
 وكان في صورة الشئ انما يلزم ما ذكره في غير رتبة والمانع ان رتبة في
 في صحة السند مطلقا الجواز ان حقيقة بغيره لم يكن حقيقة في نفس الامر لانها
 في صحة لا يتوقف صحة المنع مع السند الذي هو على سبيل القطع سواء كان
 في الصورة الاولى او في الصورة الثانية على ان السند الذي ذكره
 على سبيل القطع سواء كان في صورة الجواز او لا سواء كان سنده في رتبة المانع
 او في نفس الامر وليس المنع الذي سنده اي سنده المنع هو الصورة ان لا ينافي
 الى ما ذكره مطلقا وصورة ثانية بالسند الى ما ذكره على سبيل القطع لان فيه في المنع الذي
 سنده هو الصورة الثانية بان بالنسبة بين المقدرة اي الشئ الذي
 بني عليه المقدرة لغير المانع الشئ الذي شأته المقدرة المعينة الكاذبة التي
 غلط فيها العقل بسبب سبب السند المصنوع بالمنع الحقيقي او بالمنع الجازم
 مع السند الذي هو الصورة الثالثة وكل منع مستند كذا يسمى على حد
 السند يكون من غير مسببة الفكر بسم حجة بهذا المنع كى هو الظاهر المتبادر
 مستند الفكر على طريق الاستيفاء في المنع ولو كان الفكر عبارة عن هذا المنع لكان
 السند على ما هو راجح كون معنى قوله الفكر هو طلب السند على مقدرة السند
 مع بيان ثبوت الغلط يكون فيه بغيره في معنى مزي ما فيه وذلك الغلط بان
 الشبهة شئ او بسبب توفيقه وتوفيق شئ بغيره المستند على تقدير العقل

انما

اذ لم يلزم عبارة

2

عنه وعدم الكراهة لشيء من سلب تلك الحقيقة العينية عنه وعدم
المع من قسم الحقائق كما صاحب الحاشية الوعية فيما ذكره السيد في تكملة
الرازي قلت يمكن ان يجاب عنه اولاً بمنع عدم صدق التوفيق عليه لانه يمكن ان
يصدق في العلم بالوجود ثانياً لعدم عدم صدق عليه بمنع صدق التوفيق على نفسه
فما هو كثر الوقوع في موارد وثالثاً بان يقال ان العلم بالحق لا ينافي مع العلم
بغيره من المقتضى الذي علم فيها بسبب من الاشياء ويتبين فيه من ان العلم بالحق
انه حقه اليقيني بغيره من جهة المورود وهو المقتضى من جهة المورود به وهو
اللفظ الذي يتكلم به المانع لئلا يكون شبهة كان فيها واكثر وقوع الخلاف بعد النقص الاجمالي
ضمن حقه فيه البعض وهو ليس بصحيح لانه قد يقع في موضع الحكم على النقص لئلا
يقول من ينقص الاجمالي فصار كسقوط النقص الاجمالي في القالة ان كانت كما قرع
من الفعل المذكور اذ ان يشترط في العضو المسوق لبيان ما هو الواجب على
المصدر عنه منع ان يترط وتعلق به فصار **فصل الواجب** بالواجب التوفيق
على المصدر عنه منع ان يترط بالحق المجازي بل بالحق العام منه ومن الحقيقة
مدعى اي انه على المصدر الذي يتقبل المعنى وذا بان يكون نظرياً ويجوز ايضا ان
يكون يدبرياً فثبت بالحق الغير المذكور لا عنه منع ان يترط بالحق بالحق
والمراد بما ذكر في المتن من منع ان يترط بالحق عليه منع ان يترط بطريق عموم
المجاز والمراد منه بالمصدر المجازي فقط ان النقص الحقيقي قد مر قوله فلا بد
عليه ان يترط السؤال عدم جواز جميع الحقيقة والمجازية وقد وجبها وليد اي منه
وليده المطلق التي تتقبل المعنى والحق الاجمالي مما يكون بالذات بمعنى منع المقتضى
اولاً لانه لا بد منها من منع المقتضى المذكورين ثانياً في منع المقتضى المذكورين بالذات
او بالاعتبار فثبت ان ثبات الحقيقة اي ثبات ما منه ان لا يكون هذا الذي انما
ما منه المطلوب المانع وكل ما هو مطلوب المانع فهو الواجب على المصدر فيجب على
المطلوب ولو كان كذلك لكان هذا الموضوع المطر وهو الواجب على المصدر

بيان أفراد المجموعة
و بيان العمل الذي قاموا به
في الفعاليات التي أجروها

صحيح لا يثبت منه قلت فوجوده في من الافاق كما هو متعارف في الجاهلية لا يثبت
 المذكور اذا اشتهر بغيره من قسم المذكور اشتهر من قسم الاول فيكون هذا بيان فوجوده
 على القسم فخطوه واجب على من يصرفه لا يثبت في القسم الاول من القسم
 هو الذي يطلق عليه السند في عرف من القن وهو الذي يثبت في القسم من جهة الخط
 ومن القسم ومن القسم من الخارج على رعايته يستلزم تقييد القسم بكونه من القسم
 على بعض الافاق بعيدا عما ذكره من المادة فلا يطلق عليه السند في عرف من القن
 بل يطلق على تصويره في صورة من صور القن في القنانية والاشياء الباطنية
 ما ذكرته وهو ما يراه في تقييد كونه لا يثبت ان ليس بان لا يكون ان يكون بشر
 او الجواب ايضا بجمع الصوري اما بجمع وجوده في القسم ويمكن ان يكون ان
 الجواب لا يخص قسم هذا القسم بل يطلق عليه السند في عرف من القن
 يثبت لانه مطلق السند في علي المبين خلاف الظاهر وتوهم يطلق القسم
 عليه لم يكن القسم ما هو ووجهه او فاقول الاول السند المطلق والتقييد المتيقن
 في نفس الامر وهذا السند يكون مبينا لغير المنوع السند والثاني السند الاصح
 مطلقا من تقييد المنوع في نفس الامر وهو ايضا يكون مبينا لغير المنوع السند
 والثالث السند الاصح مطلقا من تقييد المنوع في نفس الامر وهو ايضا يكون
 اعم من وجهين على المنوع وهو العاقل والعاقل ان يكون اعم مطلقا من العاقل
 اعم مطلقا من التقييد الرابع السند الاصح من وجهين تقييد المنوع في نفس الامر
 وهو ما اذا كان اعم من وجهين تقييد المنوع او اعم مطلقا من وجهين تقييد المبين
 لتقييد المنوع في نفس الامر وهو اخص مطلقا من وجهين المنوع ادب والوجه
 الحق وقوم السند المبين في كلام المنظرين غير معلوم وانما قلنا في نفس الامر في كل
 منها لان كل منها يثبت السند الجازم الخارج انا من تقييد المنوع او اخص مطلقا
 منه لا يثبت لانه لا يثبت ان يستلزم تقييد القسم ولا يكون الا يكون مساويا
 لتقييد المنوع او اخص مطلقا منه وتفسيره في بعض ما قيل في النظر اير لمر واحد

بقوله مساويا
 السند لتقييد القسم
 ٥١

من الافاق الحقة فاقولنا سندا حقا لا يثبت منه وقد يثبت في من الافاق
 الشخص وبما ذكره في قوله اني كذا فيقولون له انما هو المراد منه هذا هو المراد منه
 ليس ايضا حقا بل في الحقيقة اما هو حقيقة مستمدة من الحقيقة او من ادب لانه
 ابرز ذلك الشيخ ليس بان يثبت في حقيقة مستمدة من الحقيقة او من ادب لانه
 لا يحتاج ان يكون صوري من لشخص الاول والى الجواب الصوري شرط فيه وكما ليس
 بان يثبت ليس في حقه حقيقة هي الكبرى المطلوبة وبما ذكره في قوله اني كذا فيقولون له
 ادب لانه مستمدة من الحقيقة فاقولنا سندا حقا لا يثبت منه وقد يثبت في من الافاق
 القائل من لشخص الثاني في قوله كذا فيقولون له انما هو المراد منه هذا هو المراد منه
 في قوله كذا فيقولون له انما هو المراد منه هذا هو المراد منه فان قالوا ان السند في
 الصوري بان يثبت لانه انما هو السند المذكور ليس بان يثبت في الحقيقة المستمدة
 لم لا يكون انما هو السند في الحقيقة المستمدة والتقييد المتيقن اير تقييد
 الصوري المذكور وهو اير تقييد المتيقن انما هو السند في الحقيقة المستمدة
 على ما هو المشهور من ان تقييد السند هو الجواب وتقييد الجواب هو السند
 واما ما خرج به بعض الفضلاء في جواب الشيخ السيد فانه من ان تقييد السند
 رفع السند وتقييد الجواب رفع الجواب وهو المستند به بين التوهم في
 اطلاق السند للزوم على لازم الجواب وهو السند وتقييد المنوع هذا اذا كان
 المراد من الصوري المذكور السند واما اذا كان المراد منه الوجه المستند
 المحذور فهو السند وتقييد القسم على كل القولين وانما قلنا انما هو السند
 بان لا يكون انما هو السند في الحقيقة المستمدة والتقييد المتيقن اير تقييد
 من تقييد المنوع وانما قلنا انما هو السند لانه ليس بان لا يكون انما هو السند
 الشيخ مبينا فانه السند اعم مطلقا من وجهين تقييد المنوع او اخص مطلقا
 بان لا يكون انما هو السند في الحقيقة المستمدة والتقييد المتيقن اير تقييد
 من تقييد القسم وانما قلنا انما هو السند لانه ليس بان لا يكون انما هو السند

من تقييد المنوع

دليل المحل الذي يبي الحجة او يبي علم منها ومن الحجة فلهذا فلو ان
 الاشياء المذكورة في ايضا موصوفة في القانون فيكون من غير متع
 تلك الدقة وعوار تلك الوصفية والتذكير باعتبار الجهر مثل انثبات المدعي
 بدليل اخر وليس هذا انتقالا بل دليل اخر وهذا انما انثبات المدعي بدليل اخر
 ارجح من طرف المدعى من وجه لا يترك ما فيه ولم يكن من ادعائه انما بلطوع
 واجب عليه لانه مطلوب الحاقه فانه يوجب انثباته فانه مخفي ودام كان في
 من وجه اخر لانه لم يقع له خطا بالكذب حيث شرع في انثبات المقصود الاصيل
 بدليل اخر فانه لم يوجب انثباته فكم يمكن مني ولذا انثباتي من وجه اخر
 كماله ان رة ثابته من الوجهين ويجوز ان يكون انثباته اليما في غير ذلك
 لدفع المسح المذكور وهو تقييد الدليل والانتقال اليه بدليل اخر في كونه موصوف في
 وقت تحقق كل منهما مبني على معادلة الدليل انما لا يور في حد ذاته الاوط
 ان كانا اقترانين في الجزاء المذكور ان كانا استثنائيين والمغايرة لا تحقق
 بين الشرطين كما ثبتت والاسئلة منهن هو متحان بل تحقيق بين الشك
 الذين يوجد بينهما احد النسب الاربع وبالحجة يصح ان يقال في جميع صور
 النسب الاربع انتقالا الى دليل اخر وتغير الدليل في الفرق بينهما قلت نعم الفرق
 بينهما كحسب القوة لا كحسب القوة فكذلك ان الفرق بينهما كحسب الاستطالة لا كحسب
 يكون في موضع كان فيه ما يقتضيه ان يثبت من الحد الاوسط في الاقتران في الحد
 المذكور في الاستثنا في الحد الاوسط عند تحقق ما يقتضيه الاول واما ان يكون
 بينهما الحد وان التي فالنتيجة الاولى او كما ما يقتضيه الثاني انما مطلقا مما يقتضيه
 الاول والانتقال يكون في موضع لم يكن فيه ما يقتضيه ان يثبت من الحد الاوسط في
 الاقتران في الحد المذكور في الاستثنا في الحد الاوسط عند تحقق ما يقتضيه الاول
 وذلك ان يكون بينهما نسبة لا عموم من وجه وان كان ما يقتضيه ان يثبت
 ما يقتضيه الاول كذا فرق الاستثنا بينهما في التقييد وبالحجة التقييد يستقر

كون الاول غير متروك بالكلية والانتقال يستلزم كونه متروك بالكلية والانتقال
 من شيع محاورها التقييد في الامكان ما يقتضيه ان يثبت ما يقتضيه الاول
 والانتقال فيما اذا لم يكن ما يقتضيه ان يثبت ما يقتضيه الاول ما يقتضيه الاول
 وهذا الفرق كما هو في الاول الذي يقتضيه ان يثبت ما يقتضيه ان يثبت ما يقتضيه ان يثبت
 اقترانيا والا فاستثنائي فمعرفة الفرق بينهما يحتاج اليه كاستثنائي
 الاقضية بعضها اليه بعض لتقدير هذه البينة في التقييد فانه قد تم التفسير
 خارجا اليه ان العام لا ياب بعد التقييد ومن جهة ما يوجب الجواب لدفع المنع
 المذكور بالتحريم وذا انما يتصور اذا كان العلم المدعى او هو الدليل واما اذا كان
 المنع القريب او شريطة من شرط الانتاج فقل يتصور الجواب بتجربتها
 بن قبيح بغير منع الاول بتجربتها المنع المدعى انما يقتضيه دليله وتجربتها بعض
 اجزاء الدليل وتبينها بغير منع ان يثبت بتجربتها اجزاء الدليل ولا يثبت بتجربتها
 المدعى من منع شي من اجزاء الدليل وشرائط الانتاج كذا فهم من التقييد وتجربتها
 التجريب وما لا بد منه من البينة علم في سبق لما وقع من الفصل المذكور وان شرع
 في المسوق ببيان وتبين انثبات عند انثبات الدليل ما منصف ان يثبت
فصل في عند طرف مستو حاد انما هو المستند وهو قوله انما يجمع او غير
 الظاهر المستند في السواء هو قوله والمستند او هو قوله انما يجمع او غير
 كونه مستند بذلك الطرف او بالانتماء بينهما او بالانتماء بينهما مستند في قوله
 انما يجمع فبقية فافهم انثبات السواء انما يجمع بالانتماء او بالانتماء
 مستندا او مستندا للمستند يعني عند من ان ذلك الحد اذا لم يكن مستندا او مستندا
 بدليل ذلك الحد اذا كان مستندا كذا في الحاشية فانه قلت انما كان المنع
 مقدمة دليل المدعى فكونه مطلوب الى انثبات تلك المقدمة فكيف يثبت
 المقدمه مقدمة في ثبوت انثبات المقدمه مع عدم دليله فيكون الجواب عن هذا
 الوجهية ان المقصود بالانتماء انما هو من قد حقه مقدمة دليل المدعى هو التقييد في

ویر

دليل صوري هذا الدليل لا يخلو خبرا من اجزاء العالم كائن في مكان ما أو قسما
 الا وهو مستغنى بالحركة وعلى ان فيه مستغنى بالسكون وهذا العنصر من العنصر
 مقدم العالم في منع تصور الدليل المحب للصوري كائنهم عدم عقوله او عدم حركته
 عنها اربع عن الحركة والسكون لم لا يجوز ان يكون العالم عندهما اربع عن الحركة والسكون
 وهذا اعين لبعض المنفع في الخلاف السند فلو في عليه بحيث لا ان تقيده في نظيره
 لا اعتبار له او تقيده انما هو انما ذكر في الحاشية من كون السند شئ من اقسام الحاشية
 سواء كان سندا او تقيده او مقصودا ولو هو ان لم لا يجوز ان لا يكون شئ من
 من اجزاء العالم مسبوqa بكونه او كذا لا تامة من كونها وبما لا يتفق
 لا عيب كما في ان حدوثه اعمري وقت حدوثه في العالم فلو في الحاشية وذلك
 لان كل من الحركة والسكون لا يحصل الا في اثنين لان الحركة كون الجسم في اثنين
 مكانين والسكون كون الجسم في اثنين في مكان واحد انتهى بالجملة يقتضي
 قسما في الحركة والسكون اثنين وان الحدوث انما هو في ثلاثة فلا يوجد في الحركة والسكون
 فلو في العالم عندهما فيه وتلك هذه التوبة في السند على تقدير كونها بغير السند فيكون
 الاخر اعم في تصور السند لافي السند فلو في عليه كذا في تفسير السند فيما بين
 وقبسا في قسما هذه المسألة يتبع المصنف انما هو في توبة واحدة والمقدمة لا يخلو
 ان يكون ثابتة او لا فان كانت ثابتة فتلك المقدمة مع المقدمة الاخرى لا يخلو
 ينتج الدعوى في الطلب وان لم يكن ثابتة بل كانت تقتضي ثابتة فذلك يقتضي
 بكون انضمام المقدمة اخبر اربعة يستلزم لذاته الحدوث كحي يستلزم النفي عكسها
 واما عينها فهو يستلزم الحدوث لانها بالكلية اسطة ثم مقتضات اخبر اربعة
 وهذه التوبة من المعلوم في قبيل الانتقار اليه وليس اخلا في الطلب هذه الصلة
 ما في التوبة فلو في البعض كذا في ما في قسما هذه السند الذي يعلم في قسما السند في قسما
 وليس المصنف لو لم يسلط في عرفة اربع في هذه السند اعترف بحدوث العالم كذا
 المطلوب وانما قد يوجد مع لا يفي المصنف بل يستغنى ايضا لكن عدم ضرورة ما كذا

عدم ضرر سابق مثل اذا قدر المعدل كل متغير حادثه وآتية بكونه لا يخل
 بالحادث وكل ما هو محتمل في ذلك فهو حادث ثم بين الصغرى بان فاللانه كل
 الامر حاصل بعد ان لم يكن وذلك الامر حادث فيكون محتمل حادث فاما بعد
 ضرر دليل الصور بل ان فاللانه انظر متغير الامر حاصل بعد ان لم يكن لا
 يجوز ان يكون متغيره بزمان الامر كما في علمه بل ان يردد وكونه انظر متغير
 اما محتمل حاصل بعد ان لم يكن او محتمل والامر كان والاول حادث في ذلك
 والاني حادث ايضا فينتج المطلوب ولا ياتي في كون الزوال امر محتمل
 كونه حادثا ولا ضقة شئ كما الجهل بعد العلم ولا فرق بين هذا وبين الثاني
 في كونه انتقالا الى دليل او كونه في الوقت بينهما ان الضقة كونه المحتمل في الثاني
 مثبت المطلوب بالذات لا اختيارا الى ضم محتمل او رايه وفي الثاني
 في مثبت له بواسطة انضمام محتمل اخر الى رايه وفي الثاني في الثاني المذكور
 وان في حادثه وانما فرق بينهما بان الاول من عين المحتمل في المحتمل في وقت
 دليل المحتمل في شئ لانه انما وقع في خصوص الحاضر ولو متزلا ولو كان مستلزم
 فيه عين المحتمل وانما متقدمة من محتملات دليل المحتمل وتنتج في محتمل مستلزم
 فيه عينها وانما متقدمة من محتملات دليل المحتمل وتنتج في محتمل مستلزم
 البصر المحتمل اراد ان يثبت في المحتمل المستلزم في دليل البطلان ان دليل المحتمل
 كغير المحتمل والمحملة كغير المحتمل في محتمل فانه ثبت هذه الفصول اجتمعت بالنسبة
 الى ما نحن بصدد من بيان المنع لانما نتوخع بعد ما بينا المحتمل الاول التي ثبتت
 في المنع فكلما ثبت في محتمل ان دليل المحتمل في محتمل فانه ثبت في محتمل ان دليل
 عنه بان محتمل المحتمل عند محتمل فانه ثبت في محتمل ان دليل المحتمل في محتمل
 الامر والمحملة والاسئلة لا في شئ منه في المحتمل او بفعل محتمل الامر فكونه مستلزم
 بطلان دليله وانما ثبت ان محتمل في محتمل المنع وقد يخلو من طلب ان يثبت في محتمل
 بغير غيب وانما هو بطلان من سواء طالب بالامر المحتمل الذي لا ياتي

في محتمل في وقت

في محتمل في وقت

بالدليل

بالدليل المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت
 ولم يكن عند المحتمل شئ لانه محتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت
 دليل المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت
 على تلك المحتملة وتكون في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت
 وتكون الاختصار بغيره او بغيره محتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت
 ان شئ من المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت
 وعلى السهوية بغيره محتملة ان محتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت
 ان يترك في محتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت
 ان يترك في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت
 لا يتحقق الا بالاسئلة والاسئلة لا يتحقق الا بغيره محتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت
 ان شئ من المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت
 او بناسب ان يترك في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت
 غيبا في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت
 البطلان ان يترك في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت
 فانه ثبت في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت
 لما قبله وهو اسئلة لا في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت
 الكبير في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت
 قوله في ان محتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت
 المحتمل ان يترك في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت
 بحسب عنه ان ذلك الغيب بغيره محتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت
 ان محتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت
 والعلم المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت
 لم يترك في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت المحتمل في وقت

وفيه مسائل اربعة ثلاثة منها
 في التصدق المنع والمعارضة و
 لنقض والاخرى البطلان في انقراض
 في المعرفة

في محتمل في وقت

۱۲۳

لأنه يتطلب إلى المعارفة في المقدمة قبل الكلام في حوزة الاعتراف على المعارفة
في المقدمة فترصد الشبهة ينبغي في التوضيح لمن حكم بفساد صحة مقدمة معينة
غير ذلك لأن في علمه بفساد تلك المقدمة على ما استدل به في الحاشية في باب
أن يورد اعترافه عليها بالاعتراف بالكلية على تلك المقدمة على سبيل المقتضى
الرجعي بفساد المطالب مع الاستدساؤ أو وعلى صورة القطع أو في صورة الظهور
لا على سبيل الاظهار ارجعي بفساد البطلان الاستدلال عليها فاق في الحاشية
ينبغي أن يتحقق علمه بفساد المقدمة معينة غير ذلك بطلب عليها دليل وكذا
من حكم بفساد مدعى غير المقدمة استدل بغيره اخصا بغيره علمه بفساد تلك المقدمة
وطلب اليه عليها احتياطاً بالطرفين الأسلم لمن حكم بفساد مدعى غير مدعى كذا
يقول المحقق الذي هو المعتبر أن الاعتراف بفساد هذا الغرض وهو غير محمود عند
المحققين فيحتاج إلى أن لا يحتاج إلى إثبات القبول وفيحتاج إلى الرفع
وعلى الأول كلمة الغاططة وعلى الثاني في قسمي الإلغائية فاق في الحاشية
الارادة والمعتبر فيحتاج إلى إثباته في باب الرد المتعدي مع الاستدلال
في صورة الاظهار والاستدلال انتهى وأما ذكره في صورة الاظهار استدل
إليه في الاعتراف انتهى كلام صدر الشبهة في التوضيح ولما اعتبرت
توحيب النصيب ورواه في الفصل المستقل فاق **فصل** النصيب في عزمهم
الرجعي في خلاف المناظرين استدلالاً بالثبات لكونه استلزاماً مستلزماً
بطلان ما هو موصوف عبارة غير المدعى غير المدعى الذي لم يكن بهما
جلباً ولم يكن مسلماً ومن المقدمة غير المقدمة كذلك صحيح متبادر منه ذلك
الشيء من ضعفها كقولنا أو متبادرنا كقولنا فاق في الحاشية فابطل المدعى
غير المدعى وبطلان المقدمة غير المقدمة عصبية لأن المدعى غير المدعى والمقدمة
غير المدعى أن كان بطلان المدعى أو ما يشق منه كونه مجازاً في طلب الدليل
وإن كان بطلان المدعى لا يورد لا يتم فلا مجازاً استدل به وكذا في المقتضى

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الاجمالي حقيقة او شبهها ليس تعصب في فهمه والمناسبة في الحقيقة فحقها
طرفة الحد وهو عدم كونها نقض عصب ثانيا في الواقع لانه ان النقض ابطال الدليل
الدار على دليل مطلوب المعتبر بدليل دار على دعوى بطلان دليل المعلول ولا يصح
منع الدليل مطلق بمعنى لا يصح ورود المنع على الدليل وهذه الجملة قد لا يصح
البحر في القضية الثانية وهو الدليل المحوف بالانكسار بطريق الحاشية وكبر
طرفة الدليل مطلوب وهو كمال هو ابطال الدليل بدليل ولا يصح منع الدليل وهو
ليس تعصب وما ذكر في التي في الصوري مع طرفة المنع مطلوبية بنسبة المطلوب
ولا يخفى عليك وجه وضع الظاهر موضع التحصير في طرفة الجملة ويمكن ان يشار هنا
ايضا قياس غير متعارف ذكرت كلفا مقدمة ونتيجة ان النقض ابطال
لا لا يصح منه فتم البرهان وكل هو ابطال ولا يصح منه فهو ليس تعصب
فينبغي المطلوب فان لا المنع مطلقا فالدليل للعقد على الاحتمال ودليل
لكثير لا على الاحتمال الثاني انما يصح ان لا يصح ورود الاعلى موصولا او موصولا
صوفى عبارة في نفس الامر على الحد غير المدلل والمقدمة غير المدللة ما يمكن
الاستدلال عليه ان على ذلك الشيء غير اذا اراد الاستدلال به يصح عليه
يصح الاستدلال عليه وذلك بان يكون ذلك الشيء نظرا غير معلوم والدليل
مطلقا لا يمكن الاستدلال ان لا يمكن ان يستدل عليه ان على الدليل فحقا
غير متعارف ايضا ذكرت كلفا مقدمة من الشك ان في قسمة المنع لا يصح
وروده على الدليل وهذا حاصل لا يصح منع الدليل ولكن ان تدار وتدار
متعارف ذكرت كلفا مقدمة من الشك ان لا يمكن ختم الصغر
عن المقدمة التي شئت على الكبر لكونها نظرية فافهم لانه ان الدليل مطلبا
دليل الكبر لا على الاحتمال الاول والصوري على الاحتمال الثاني في تحريك مقدمة
ان الصوري منع الكبر في الباطل لا قبله في المقدمة الشطية مع المقدمة
الوضعية او قضية في القياس الاستثنائي والخاص ان الدليل المطلوب للثبات

وَأَزَالُ كُلَّ عَصَا خَفِيًّا

ذلك التبرير المركب من مقدمتين لا يتبع ابي التبرير المطلوب للاعتدال واحدة
 جملة او شرطية وكل ما هو مركب من مقدمتين شانه كذا لا يمكن الاستدلال
 عليه فنتبع عليه الكبري او عين الضمير قائل وهذا بحث قاصر في الجائزية ومما
 يلاحظه البحث في مقامه التقضي استهيا وخلاصة ما سياتي هذا المنع على المسند
 على الكبري او على الضمير بان يقال لا يتم عدم امکان الاستدلال عليه لم لا يكون
 ان يستدل على كل واحد من مقدمتيه ثم يستدل بثبوت كل واحد منهما على ثبوت
 المجموع قالوا فيلزم ان لا يكون التبرير شيا واحدا فيمكن ان يستدل عليه
 وقيل ان لا يتصور ان لا يكون التبرير هو السبب في حصول التبرير قائل
 قلنا قد سئل عن ما فيه المعارضة وما طية التقضي فقالوا وسوق في قصير
 المعارضة فيما سياتي في المقالة الثانية وتفسير التقضي فيما سياتي
 في المقالة الثالثة وما كان التبرير هو مقدمته مقدمته التبرير فيما سياتي
 في ثلث ادوار المنطق المتعلق بها معنى في فصل مستقر مصدرا با علم فقيل
مسألة اعلم ان التبرير في منطقنا مطلقا تقرب وليس العمل به بمعنى
 التقرب في فهمه سواء التبرير على وجه يستلزم التبرير على ذلك الوجه
 في الادلة البينة لانها من الاشكال الاول والاستدلال في المقبول والمنقول
 او بالواسطة في كل واحد من الاشكال الباقية لانه التبرير فيها اما بالواسطة
 او بالواسطة الاخرى او بالواسطة الكف على كبر او صا واما اخرى منه
 مطلقا ان قلت الاستدلال ما هو في فهمه التبرير في الجائزية في ذلك كونه
 قلت بما يشتمل من معنى على التبرير وهو لا يصح ما علم من ان التبرير فيه على التبرير
 على ان عدم التقرب باعتبار انشاء قيد الاستدلال وقيل في ما سياتي التبرير
 تطبيق التبرير على المعنى اي ايراد التبرير على وفق المعنى وهذا المعنى انتم
 الاول او يجوز ان يقال في اقسام التبرير كلها والاول يخص بالتبرير على وجه
 الاستواء والتفسير بالتقريب وعدمه بالمعنى الاول في التبرير السببي

من

من التقادير بين التوليد بحسب البارة دون المعنى محل نظر كذا انما هو الغرض
 المقصود في جوارش التبرير است فافهم وتبرير التبرير في التبرير هو الجواز
 الاستدلال على وجه التفسير انما لا يتم الاستدلال على التبرير انما هو التبرير على وجه
 عدم هذه الاستدلال حيث قلنا ان وجود واحد التبرير هو التبرير في التبرير
 ظاهر الجواز في ذلك والتبرير التبرير وانما التبرير في التبرير هو التبرير في التبرير
 مجردا عن الاستدلال في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير
 التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير
 او لغيره في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير
 انما يتم ايرادا لوجوده في ذلك التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير
 لانه التبرير لا يوجد في كل واحد من مقدمتيه فليس يمكن ان يكون على ما سياتي في التبرير
 الا فاضل مما وقع في كل واحد من مقدمتيه فليس يمكن ان يكون على ما سياتي في التبرير
 انما يتم انما اذا التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير
 راجع الى الاول والاول راجع الى الثاني او بالواسطة او بالواسطة او بالواسطة او بالواسطة
 انما بالذات او بالواسطة وسواء كان ما ينكسر اليه في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير
 حاكس وانشاء يكون بعض التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير
 ب ينكسر اليه في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير
 في هذه التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير
 اخفى مطلقا من انشاء او بالواسطة وسواء كان ما ينكسر اليه في التبرير في التبرير في التبرير
 بمعنى الانسان صا حاك وانشاء يكون في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير
 قولنا كل صا حاك است وهو اخفى مطلقا في المطلوب وينكسر اليه او بالواسطة
 اليه سياتي في المقالة الثانية والخبير عليه في تامة التبرير في التبرير في التبرير في التبرير
 وهذا البيان اولى من بيان في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير
 التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير في التبرير

تدوير الادارة وكل تدوير الادارة جليل
 فليس يتبع بعض من حيلهم

اذا ادعينا

Handwritten text (likely a signature or name) in Urdu script, oriented vertically.

وکلای

۵۱۱

الحمد ان انما كتب بالالف فقلنا لا ذم من الفعل ولكن من حيث الفاعل فقلنا
بالالف نبي بعض الحمد ان ضاكت بالالف فقلنا اعم من وجه من المطلوب ونسار
كون النتيجة بيان المطلوب كما اذا ادعينا هذه الاحوال وقت لا جماد وكثيرا
فقلنا لا احوال فنتج هذه الاحوال فهو بيان المطلوب ومن التار اليها ان نبي
موجبة كذا ونسار عليها بدليل نتج سبب كذا او بالكلية مع التار ونسبي
المدعي النتيجة ولما كان مسئلة لا ينعى الفعل والمدعي التار في جمل كونهما نبي
هذه التار ما يعني نبي انها وكانت من سائر هذه المقادير فقلنا على الظاهر
جملها من سائر هذه المقادير بحيث اوردنا في فصل سائر فقلنا ولما كان
فصل اولها المقدمية هذه المسئلة مدخر في كون ايراد هذه المسئلة
في هذه المقادير ان سبب صدقها قوله بغير تميز فافترق الفصل في رساله في علم
الادب لا ينعى الظاهر انه مراد التار بالمتع هو المتع بالمتع الذي هو المقادير
للمتقضي والمعارضه ويجهز ان يكون المراد منه المتع بالمتع العام وهو انه فقلنا
في التار والوطائف التثنية لا تعلق التقضي والمعارضه الى التار والذبح
كفعل في نظر التار اليها مجاز وهذه المعبر وان كان اريد التار في قوله
ارادة هذه المعبر من فقلنا المتع كسبب بغير تميز من سائر كلام الفاعل المقصد
كما كانت ارادة المعبر الا ان ظاهره انه ما عرف التار من حيث هو فقلنا وهو
المعبر المصدرية لا ينعى المستور لانه المستور من حيث هو مستور لا ينعى به
المعبر المستور لا حقيقة ولا هي زاو المدعي من حيث هو مدعي التار في التار
فقلنا ان لم ينعى التار الا في التار وان في الدليل عكسها او حذفتها فان
الاو لا او الثاني في التار في التار على الظاهر معنا اننا لا ينعى التار
والمدعي التار لا يستعمل لفظ المتع لان فقلنا في هذه التار وفي هذه التار
منه وما لا فقلنا فقلنا ذلك اللفظ من التار فقلنا التار في التار
هذه التار من هذه المدعي في طلب الدليل عليها اي على التار والمدعي التار

فلا تنفع جوابه لان منع مطلق لا يوجب الاثبات ونحوه ارمضني منع المنع منع
منع ارمضني وروى العلامة وكذا في ارمضني منع المنع منع ارمضني منع المنع منع
منع المنع منع ارمضني منع المنع منع ارمضني منع المنع منع ارمضني منع المنع منع
اخرى كون المنع ارمضني منع ارمضني منع ارمضني منع ارمضني منع ارمضني منع ارمضني منع
وكذا في ارمضني منع المنع منع ارمضني منع المنع منع ارمضني منع المنع منع ارمضني منع
سبل القطع او مالا لايوجب الاثبات فاما في الاثبات فاما في الاثبات فاما في الاثبات فاما في الاثبات
سبل الجواز فلا يصح منه اذ الجواز لا يوجب الاثبات فاما في الاثبات فاما في الاثبات فاما في الاثبات
اذ في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه
صحيح كمن لا ينفق المعدل واما السند الذي ذكره على سبل الجواز فلا يصح منه فاما في منع منه
السند الذي ذكره على سبل الجواز فلا يصح منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه
المنع كونه او ما يشق من احد ما وحقا اذ كان بمنزلة الجواز او مع السند الذي ذكره
على سبل الجواز او على سبل القطع وكذا في المنع فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه
المنع الذي ذكره على سبل القطع فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه
بما هو اذ في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه
ما ذكره في الدليل لا يشك اذ الظاهر ان الجواز لا يوجب الاثبات فاما في منع منه فاما في منع منه
الجواز لا يوجب الاثبات فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه
عدم الوجع في غير هذا النوع بل الاصل ان يقال لا يوجب الاثبات فاما في منع منه فاما في منع منه
فيل في الصورة وهذا ليس كذلك اذ السند الذي ذكره على سبل الجواز لا يوجب الاثبات
المنع صورة وكذا في هذا فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه
المنع في ارمضني منع المنع منع ارمضني منع المنع منع ارمضني منع المنع منع ارمضني منع
المنع في الاثبات فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه
المنع في الاثبات فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه
المنع في الاثبات فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه

للمعطل

للمعطل فاما في منع المنع منع ارمضني منع المنع منع ارمضني منع المنع منع ارمضني منع
منع ارمضني منع المنع منع ارمضني منع المنع منع ارمضني منع المنع منع ارمضني منع
المنع منع ارمضني منع المنع منع ارمضني منع المنع منع ارمضني منع المنع منع ارمضني منع
منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه
فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه
اريد به غير ذلك فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه
فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه
منع المنع منع ارمضني منع المنع منع ارمضني منع المنع منع ارمضني منع المنع منع ارمضني منع
منع ومنع المعطل كذلك ارمضني منع المنع منع ارمضني منع المنع منع ارمضني منع المنع منع
المعطل فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه
منع المنع منع ارمضني منع المنع منع ارمضني منع المنع منع ارمضني منع المنع منع ارمضني منع
اثبات المعطل التي كانت قائمة بالمنع ومنعها التي لم تكن موجودة او مع السند الذي ذكره
او لا تنوي اليه التي كانت قائمة بالمنع ومنعها التي لم تكن موجودة او مع السند الذي ذكره
مطلقات المعطل اذ الظاهر ان المعطل في صدره منع ذلك المنع لا مقام لتكليفه واما اذا
لم يكن كذلك واما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه
او اذا منع ذلك بحيث لا يثبت في الاثبات فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه
كنا في باب ما يكون له الملك الوهاب واما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه
في هذا الباب انتهى كلام الشرح الحقيقي وكذا في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه
لا يوجب هو الواجب على المعطل ومنه وهو ان يثبت له ذلك الذي كان قابلا
للمنع ومنه ان لم يملكه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه
او كلامه في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه
منه واما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه
عكس منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب ذلك الاثبات وكذا في منع منه فاما في منع منه فاما في منع منه

لا ينعقد الحكم دليل القبول وعلى التوضيح من هذا القول ثبات التوزيع في كل من التوزيع
 ويجوز ان يكون التوضيح بآية الكلام فاعرف وكذا ان لا ينعقد منع المنع او كما لا ينعقد
 المنع منع السند الذي في صورة القطع ولا ينعقد منع المنع ومنع ما يكون له لا ينعقد
 منع دعوى صلاحية السند اربع دعوى كون السند صالحا للسند اربع كون السند
 لا لا يوجب الاثبات الواجب عليه قاصر في الحاشية بمعنى انه منعه من صحة ما لا ينعقد
 كما ذكر السند فانه ادعى صلاحية السند للسندية والدعوى الضمنية لصحة منه يمكن
 هذا المنع لا ينعقد المصلحة انتهى بمعنى لا ذكر السند مطلقا سواء ذكر غير سائر القطع او
 على سائر الجوانب الضمنية وصفا لدعوى باعنا رنا وسر المسوقين بالمدعي فلهذا
 يجوز مطلقا او من وجوبه بآية لا ينعقد منها لا يجوز المنع اذا صالح السندية
 بموافق اول والاخر مطلقا وكذا لا ينعقد منع دعوى السند في جردانه
 مستند بان نقطة كسب كجدة برقية خلافا لما ذكره السند فانه ادعى ايضا
 استناد كسبه في جردانه فلهذا لا ينعقد ايضا يمكن لا ينعقد المصلحة منها اذا هو ايضا
 لا يوجب الاثبات وكذا ان لا ينعقد المصلحة ما ذكره نفعه ايضا بطار المصلحة صلاحية
 اربع دعوى كون السند صالحا للسندية اي لكونه سندا معتبرا السند لا يكون له السند
 مطلقا او من وجوبه بآية قاصر في الحاشية كما قال السند لان السند لا يكون
 ان يكون جردا فلهذا المصلحة صلاحية الجوانب بالسندية بطلان اعلم بقبول لم ينعقد
 ليس بطار كذا السند ولو كان ابطالا لانه لا ينعقد المصلحة لان بطار السند لا يتم
 ينعقد المصلحة انتهى بمعنى لان بطار السند لا يتم مطلقا الا ان يكون له مطلقا ايضا
 ولا كان اعلم بآية من وجوبه كما كان كذا السند لان السند لو كان ابطالا لم ينعقد من العاين
 ايضا فانه ينعقد مصلحتا من غير نفعه بآية لان السند لا يتم من وجه من التقييد وان لم ينعقد
 من العاين وما ذكر في هذه الحاشية من ان السند لا يتم على نحو البطال المذكور لعدم
 السند مطلقا وانما السند لا يتم على ذلك المذكور بوجه من وجه فلهذا قاصر ان
 لان انه ليس بشئ لم يكونا فلهذا لا ينعقد ايضا صلاحية الجوانب

وكذا الاستفاد
 بما ذكرنا

للسندية

للسندية بها بطلان لا يتم من قبيل المنع وكذا لا ينعقد بطار دعوى استناد
 استناد السندية فانه الذي على بطلان نه لانه ايضا لا يوجب الاثبات فاقهر وكذا
 اي كما لا ينعقد المصلحة ما ذكره نفعه ايضا بطار عبارة الى ان مطلقا سواء كانت لصقيا
 او سندا او توثيقا او غير ذلك يعني ان السندية التي كانت البارة القانونية لا يكون
 مثل قانون النقد والقرض والتجارة ذلك من العلوم الواسعة لان لا يجوز ان يوجب
 الاثبات ايضا فان استناد المصلحة منع المنع مطلقا بهذه الاصل فانه المذكورة
 في المتن وكذا الاستفاد بطار السند الاخص والاستفاد بطار السند الاعم من
 وجه والاستفاد بطار السند الجانبي لان كلا منها لا ينعقد المصلحة ايضا كما ذكر في
 بيانها الواجب على المصلحة منع المنع في الفصل الثاني فانه لا يستمر لا يوجب الاثبات
 ايضا استناد منه اربع من المصلحة تحت اخر اربعها وجب عليه يجب وجوبه باعنا
 ان تردعه ارفع ذلك البحث بانه غير نافع للمصلحة وجب على المصلحة دفع بحث
 ان ترجح بآية من الابحاث التي بآية فان كان استنادا اربع استناد المصلحة
 اربع الاصل فانه المذكورة بدون اي اداها الواجب عليه وهو ثبات السند
 ان لا ينعقد في الطرق الاثبات فلهذا المصلحة على ثبات بآية فانها مائة
 ان تردعه غير العاين او غير ثبات بطار مائة اية فانها مائة مائة مائة
 فاقم المصلحة في الحاشية على صفة الجردان اي جردان السند كذا انتهى فيه
 اربع في البحث بالنظر الى كونها الواجب عليه واستفاد المصلحة من بحث وجب عليه
 اربع في البحث اربع في البحث اربع في البحث اربع في البحث اربع في البحث اربع في البحث
 يجب على المصلحة مطلقا في السندية بآية فيما سبق فاعرف ثم ينعقد المصلحة في اربعها
 الواجب عليه وهو ثبات مائة اربع مطلقا بطار المنع اربع مطلقا بطار المنع
 لا ينعقد ان لم ينعقد بمعنى بطار مائة وروى المتن على كذا غير المذكور والمصلحة في المصلحة
 مستند لا عليه اي على بطار المنع بآية مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة
 سائر الحكم بآية على فهو بطار المنع فيتم بطار المنع ولو لم يكن له هذه السندية فلهذا

عليه بل يجب

لأنما في البحث
 من الاستفاد
 لا يوجب بطار

ولما هو في البحث

وانما السند لا يتم من قبيل المنع
 وانما السند لا يتم من قبيل المنع
 وانما السند لا يتم من قبيل المنع

سنان
 المهم وجه

والمقدرة او المدعى بالمدعى المستند برهنا جليا وانما اذا كان المدعى جليا فليس
الاظهار له لا يقع من غير البرهنة الاولى المستند اليها المدعى ان يشترط في بناء
المعادن الثانية المستند اليها المعارضة فاما المقدرة المدعى في بناء المعارضة هي المعارضة
على سبيل المدعى المدعى على ما قدس به بعض المحققين كالمعارضة ليست تستلزم البرهنة
فيكون فيه مجاز في غير ذلك السبب وادارة السبب ومن قبيل ذلك المقدم وادارة
الامر على المدعى يكون سبب المعارضة المدعى على ما قدس بعض النظار فاقول المدعى
اقامة المدعى على خلاف ما اقام عليه الخصم المدعى على ما قدس به الجمهور وايضا المعارضة
ليست تستلزم الاقامة فيكون فيه مجاز ايضا بوجه الطرافات فاقول المدعى المدعى
ان رتبه المدعى والمدعى في حق هذه القن اثبات السبب الى ابطال
المدعى سبب اثبات ما بناه المدعى من قبيل نفي او دعاء المدعى من الحكم مطلقا جليا و
انصاليا او انصاليا واستند ذلك المدعى حقيقةا وقدرا يشمل التوفيق
كلما تضمن المعارضة المدعى الحقيقة والمعارضة التقديرية عطف
على خبر مالا على ما يتقدمه فاقول ان في هذا لا في الثانية عطف
على دعاء المدعى فيكون من قبيل عطف الجمل على الجمل المدعى عطف المدعى على المدعى
فاقول المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى
ذلك الحكم عطف على نفي او دعاء المدعى كذا في الثانية نفي او دعاء المدعى المدعى المدعى
المعدلة استدلالا على ان كلام المدعى والمدعى لا يقتضي الاخص مطلقا منه استدلال
نفي او دعاء المدعى ضرورة استدلال الاخص مطلقا واحدا كذا وبين
المدعى فاقول المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى
عليه ويجوز عطف المدعى على المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى
مطلقا من المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى
وكذا المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى
فقد عاينته غير مسبوقة الا اذا كان المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى

بما لا يخلو من
المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى

شبه باطل فلو
كان المدعى المدعى
بمزم من مدعى
المدعى ولذا ايضا
كان هذا ص

بما لا يخلو من
المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى

المقدرة

والمقدرة او المدعى بالمدعى المستند برهنا جليا وانما اذا كان المدعى جليا فليس
الاظهار له لا يقع من غير البرهنة الاولى المستند اليها المدعى ان يشترط في بناء
المعادن الثانية المستند اليها المعارضة فاما المقدرة المدعى في بناء المعارضة هي المعارضة
على سبيل المدعى المدعى على ما قدس به بعض المحققين كالمعارضة ليست تستلزم البرهنة
فيكون فيه مجاز في غير ذلك السبب وادارة السبب ومن قبيل ذلك المقدم وادارة
الامر على المدعى يكون سبب المعارضة المدعى على ما قدس بعض النظار فاقول المدعى
اقامة المدعى على خلاف ما اقام عليه الخصم المدعى على ما قدس به الجمهور وايضا المعارضة
ليست تستلزم الاقامة فيكون فيه مجاز ايضا بوجه الطرافات فاقول المدعى المدعى
ان رتبه المدعى والمدعى في حق هذه القن اثبات السبب الى ابطال
المدعى سبب اثبات ما بناه المدعى من قبيل نفي او دعاء المدعى من الحكم مطلقا جليا و
انصاليا او انصاليا واستند ذلك المدعى حقيقةا وقدرا يشمل التوفيق
كلما تضمن المعارضة المدعى الحقيقة والمعارضة التقديرية عطف
على خبر مالا على ما يتقدمه فاقول ان في هذا لا في الثانية عطف
على دعاء المدعى فيكون من قبيل عطف الجمل على الجمل المدعى عطف المدعى على المدعى
فاقول المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى
ذلك الحكم عطف على نفي او دعاء المدعى كذا في الثانية نفي او دعاء المدعى المدعى المدعى
المعدلة استدلالا على ان كلام المدعى والمدعى لا يقتضي الاخص مطلقا منه استدلال
نفي او دعاء المدعى ضرورة استدلال الاخص مطلقا واحدا كذا وبين
المدعى فاقول المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى
عليه ويجوز عطف المدعى على المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى
مطلقا من المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى
وكذا المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى
فقد عاينته غير مسبوقة الا اذا كان المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى

بما لا يخلو من
المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه نسخة من نسخة
الكتاب المطبوع في المطبع
الملك في سنة ١٢٨٥

على رديان الى قضية في فهم طلب الـ بل على مقتضى الدليل كما عرفت في سابق فلا بد
 الا فيما يوجد فيه وان احدهما يكون مسئلة مطالبة والا يكون المورد مقتضى الدليل
 وفيما نحن فيه وان تحقق ان في لم يتحقق الاول لان الشيء لما اطال الامطال فكيف
 يصح التسمية بالمناقضة بالشيء الى تمام الدليل والتي المعارضة في المقابلة ان ثبت
 ايضا من الاقوال في ما والسؤال المعارض خلاف مقدم الميل المعترض والمخالف
 ايضا اعم من النقيض وفيما يستلزم من المبدأ والاخر مطلقا منه وفيما كل يعلم بالبيان
 الى ما سبق من المقابلة بعد اثبات المعترض ايضا متعلقا بالاثبات تلك المقابلة من الاثبات
 المتضاف اليه فاعلم وحذا الاثبات ايضا اعم من ان يكون تحصيل او تقدير بان قلت
 كل من حيزين التوحيدين غير مانع لا عبرة اذ الخلاف ليس في ما يستلزم التضييق اعم
 والمباين قلت يمكن دفعه بان يقال كل منهما مبني على منه مذهب من حيز التوحيدين
 بالانتم او بان يقال في الخلاف وان كان اعم من ذكر من حيث القضية لكل طرف فخصه
 بالنقيض وبما يستلزمه فاعرف وتكفل ان يكون لو قال هنا اثبات الشئ
 خلاف المقابلة المقابلة احضر كل من فيه فاعرف وانما عني شئ نقيض كل من حيزين
 التوحيدين بالاقسام البينة بحيث ينبغي ان يكون في فصل متعلق ورده في فصل
فصل وكل منهما قال في المناقضة اي كل من المعارضة في المذهب والمعارضة في المقابلة
 انتهى فثبت ان مناقضة احد ما المعارضة بالعلب فانها المعارضة بالمعنى فانها
 المعارضة بالغير يكون الاقسام ستة لان دليل ان المعارض مطلقا ان كان على دليل
 المعترض مادة وصورة قال في المناقضة ان قال قائل بمقتضى المعارضة على المعارضة اذ لو
 نقض دليل المعارضة او منع بعض مقتضياتها يتقارب غيرا من غير فاعرف ان شئ وان كان
 يقول ان المعارضة في حيز هذه المناقضة البينة في قوله لا يمنع بعض مقتضياتها بالاول
 او بانيات في دليله وهي قوله المعارضة الى اياه فاعرف بعض المبادئ من هذه القضية
 من انهما عبارة عن الاثنى في بعض المادة وتعم الصورة لان مقتضى الدليل في بعض مقتضى الدليل
 واذ بان يكون بين الدليلين تمايز في الجدل كما لا يخفى في الاقران والجزء الغير المتكسر

وفيما سبق اثبات
 كما في خلاف من
 المذهب

بعد خبر الحائز

في الاستنبات وانما والدليلين في الصورة متساويان يكون على مقتضى
 شكل واحد من الاشكال الاربعه سواء كانا حقيقيين او مستحيلين او مختلفين
 فلا يجب ان يكون من حزب واحد كما قال بعض المتفكرين لكن قال الاستاذ في
 التور والمواد من صورة الدليل كونهما قهرا اثباتا او استنباتا بوضع
 او برفع اثباتي وفيما لا يخفى ان في احوال من الشكل الاول مثلا فاقم خارجي للمناقضة
 وحاصل هذه المعارضة اظهار دليل المعترض لا دليل النقيض لا تقوم على التضييق
 لاستحالة ارجاع التعصبات فيها معنى النقيض وانما في غيرهما من المعارضات
 فلا يتعين فيها اطلاق دليل المعترض بل اعم اعم لان احدا الدليلين باطل بالانكسار
 المعترض او دليل المعارضة الا في القسم الاخر من المعارضة بالمعنى مثل ان شئ هذا
 فهو من النقيض لشئها في خصوص البينة وتقتضي ذلك هذه تقوم على التضييق
 والدليل الصحيح لا يقوم على التعصبات ينتج من الشكل الثاني ذلك مقتضى الدليل
 بصريحه بل يصح ان يكون التضييق بشئ ما في التخصيص بان يقال ذلك مقتضى هذا
 في نقيض من ذلك مع مختلف الحكم عنه وهو دليل ان كذا ليس بصحيح في المعترض
 في الجمع الكبير مستدبان وبلدي طئي وتختلف الحكم على غير مقتضى الدليل
 انطوي على مقتضى الدليل وهذا المنع اذ كان دليل المعترض في مقام يكون فيه الطعن وانما
 لو كان في مقام لا يكون فيه الطعن بل الجلب ليدل على ان لا مجال لمنع الكبير في مقام
 والضميمة نحو في قول الاستاذ فلا يتعين فيها راجع الى المعارضة التي كانت
 غير المعارضة بالعلب سواء كانت معارضة بالغير او معارضة بالغير
 فلا يتعين فيها اطلاق دليل المعترض كما لا يتعين اطلاق دليل المعارضة ولو
 سلم صحة دليل المعارضة فلا يبرهن شيئا اطلاقا دليل المعترض لا حتى يكون
 دليله طلب فلو عرفت ان استلزام الدليل بطريق التضييق الاجمالي بشئها
 مختلف الحكم عنه في مقام المعارضة بالمعنى والمعارضة بالغير والمعارض
 ان يجمع المختلف مستدبان لا يجوز ان يكون دليل المعارضة باطلا

من شكلا واحد



وان نصح الكبير باستدانة دليل غلطى والتخلف غير ضرر ان كان العلم طلب فانهم
والمراد من القسم خبر المعارضة بدليل يوافق دليل المعارضة وتباين صورة فنى
مثل هذا المعارضة يكون دليل المعارض عين دليل المعارض فحينئذ يكون دليل المعارض
فيكون زان غير من الترخي دليل المعارض بطريق العقل الاجمالي باحد اثبت هذين
فان قلت كيف يعين بطلان دليل المعارض مع مقابلة الصورة قلت لا فرق بين
صورة وصورة ان كانت صحيحة وانما الاعتبار في المقابلة والافتراض في
الافتراض في الاستدانة في الافتراض في صحة الافتراض في بطلان الافتراض في صحة الافتراض
هذه اثبت رتبة تامل في احوال الحاشية فليعلم ان كل المعارضة التي وقعت
في المقالات جميع المقالات فهي في سفساس فاما من جهة الصورة او من جهة
الماضي والاولى ان لم يشق على النظر في الانتاج وانما في بان كان بعض مقدماته
او كلها كاذبة شبهة بالصادقة العامة الورود على جميع الاشياء من المطالب
الصدق في النظرية تسمى تلك المعارضة المعارضة بدليل المعارض في المقالات العامة الورود وطلب
مادة وصورة والمعارضة التي وقعت في المقالات العامة الورود وطلب
ومعارضة على دليل القبول على دليل المعارض بان يقيم على تقويض
مادونا وعلى استدانة وزيادة دليل المعارض بما يقبض فيزاد تفسيره
تبيلا ولا يقبض الا فيكون في كون معارضة قبا كما في التلويح قال ابو قحافة
خاشية على الحقيقة المقالات العامة الورود على جميع الاشياء من المطالب
الصدق في النظرية يبيى في المقالات العامة الورود والادلة جميع الرسل
وهو في خوف المنطوقين فان كتب في قضية من ادبي اليك في نظري وكذا
ذكره الشيخ رحمه الله تعالى فيمكن ان يستدل الحقيقة المحمودة بها في تلك الادلة
على جميع الاشياء او على جميع المطالب الصدقات النظرية حتى التقضيات اخرج
يكون في استدانة من التقضيات التي من قبل الصدقات لان التقضيات
تكون في غير التقضيات لا لستة (عليها) التقضيات لا تكون مكتوبة من

وردت كاشية
في ص ١٠٠

من الصدقات

من الصدقات بل من الصدقات منها كما لا يكون الصدقات منها
الصدقات بل من الصدقات منها وبالحكمة لم ينفى الكتاب الصدقات
من الصدقات والكتابات الصدقات منها من الصدقات وان لم يقع على
افتتاح كل منها برهان قطعي مثل المثلثة العامة الورود مثل انما لا
قول المعارض التي التي يكون وجوده وعدمه كالان لا يخص مطلقا بل
مستندا لمطلوب في الجملة كالحياة الا ان مطلق في الانسان يعني كون كل
واحد منها مستندا لمطلوب والا فلا بد من ان يقال مستندا لمطلوب
لوقار المعارض الحيوان واقع وانته بان قال لا لان الانسان الذي يستند وجوده
وعدمه اما موجودا او معدوم او غير موجود فمقدمة المحرر على لا يجوز العقل ان يكون
ان الانسان شئ محض واما ما كان اذا كان موجودا فلا بد وقوع الاخص
مطلقا في الشئ يستند وقوع ذلك الشئ واما اذا كان معدوما فيستمع وقوع
ذلك الشئ في الجملة فحينئذ ينفى العموم ولا فلا يكون ذلك الشئ المحرر معدوم
وهو الحيوان انما لان الانسان بل يكون مبادله وهو خلاف المحرر ومن الجملة
هذه اقسام الاستدانة في قوله كل كان وجود الشئ الذي يستند وجوده
وعدمه المطلوب وعدمه ثابتا ثبت المطلوب لمن احصى ثابت البتة فظهر
ظهور قوله واما ما كان يلزم ثبوت المطلوب استدانة الى الملازمة واما قوله
ايامه من الاستدانة في قضية المعارض في المعارض هذا التلويح وانما في ثبوت
ما ادعت لكنه يترتب على ثبوت لان الشئ الذي وجوده وعدمه مستند على
التقضي اذ ثبت وهو الاحيوان كاشي الاخص مطلقا من تقضي اذ ثبت
مثلا اما موجودا او معدوم واما ما كان يلزم ثبوت المطلوب وهو تقضي اذ ثبت
وجه الاستدانة كل منها في طريق ما سبق في كون دليل المعارض مثل دليل المعارض
مادة وصورة فلو كان هذه المعارضة معارضة بالصدق قال في الحاشية
وبالحكمة بانها رتبة معدوم ولا في ثبوت المطلوب لانها رتبة معدوم

انما لا لان الانسان الذي يستند وجوده
وعدمه اما موجودا او معدوم او غير موجود
فمقدمة المحرر على لا يجوز العقل ان يكون

وصفة التي هي السلام عند المطلوب انتهى معنى واجب على المعارضة على سبيل
 الغيب بدليل مسمى كماله عادة الورد ووصفة كبر القصر باعتبار غير الحق كذا
 مثلا واصل هذا الجواب من المعارضة من حيث الخصم ويجوز ان يكون كذا في غير
 في تمام السند لا يخفى رانه معدوم وصفة التي هي السلام عند المطلوب ولا
 دليل على انتفاء الذات مع الصفة وعلى السبيل انتفاء الصفة فقط وانما
 دليل الاستساق له هنا كفي محجب ولا يبرهن له دليل على عدم الاستساق له لا في ما
 اقول فاذ استدل به الراد ليس المحسوس بالمعاطلة العامة للورد العنقي
 على قدم العلم بان قال كذا كذا وجود الشيء الذي السلام وجوده ووجوده
 المطلوب كعدم الشيء الذي هو اخص مطلق في المطلوب او عدمه ثابتا
 المطلوب كعدمه ثابتا البتة فتعارضة ما في رتبة السبيل بالاستساق لا
 اربا بالبرهان كذا على وجوده اربا على وجوده العالم وهو وبتعريف المطلوب
 العنقي بان يقول له ذلك وان رز على ما ارجيت من تعدي ما يتبعه وهو
 قد نطق كذا وجود الشيء الذي السلام وجوده ووجوده المطلوب كعدمه
 استساقا لانه رعا اخص مطلق في المطلوب او عدمه ثابتا في المطلوب كعدمه
 احد مما ثبت البتة وان كان دليل المعارضة غير اربا غير دليل المعارضة
 وكان عن صورة معنى ان كان دليلهما متحدان في الصورة ومتغايرين في المادة
 فسيتم تلك المعارضة معارضة بالمتكافؤ دليل المعارضة بالمتكافؤ دليل المعارضة
 في الصورة هي على وجه مقتضى في وجه التسمية ولا يلزم ان يكون موجبة ولا حجة
 فلا بد عليه بان يقال كذا دليل المعارضة مما لا بد له دليل المعارضة في الصورة كذا
 متباينة في المادة علم غير الاول دون الثاني في وجه التسمية حيث سميت
 معارضة بالمتكافؤ لم تتم معارضة بالغير ويجوز ان يكون العلة مرجحة بان يقال
 بان الصورة هي المادة اذ الصورة ما يكون الشيء معها بالاعتبار والمادة ما
 يكون الشيء معها بالاعتبار والمادة ما يكون الشيء معها بالاعتبار والمادة ما

كان غير العنقي يعني اذا ادعى العنقي قدم العالم بان قال العالم قديم وانته
 بقوله لانه انما العدم صوري وكل ما هو انما العدم فهو قديم كغيري ينتج من الاول
 العالم قديم فتعارضه اربا فتعارض العنقي معارضة بالغير بان يقول له ذلك
 ولا يجوز ان يقال ما ادعت كذا علة ما يتبعه وهو قولنا لانه معبر صوري وكل متغير
 حادث كغيري ينتج من الاول الاول العالم حادث وهو صوري كذا هو
 اخص مطلقا في تعريف ما ادعى العنقي وانما العنقي في الصورة
 وتباينه في المادة كذا هو وانما كان دليل المعارضة غير اربا غير دليل المعارضة
 صورة تسمى تلك المعارضة معارضة بالغير كذا دليل المعارضة غير دليل
 المتكافؤ في الصورة وهي ايضا على وجه مقتضى فلا بد عليه ان يقال كذا ايضا
 كعدمه كعدمه المتكافؤ في المادة وانما كان دليل المعارضة غير دليل المعارضة
 مرجحة على هذه التعدي وانما على تعدي كذا دليل المعارضة غير دليل المعارضة
 في المادة ايضا فلا بد عليه من كذا في ذلك لا ان يقال كذا العلة
 لا موجبة سواء كان دليل المعارضة اربا غير صورة دليل المعارضة
 اربا غير دليل المعارضة ايضا ان كان كذا غير صورة معارضة القسم
 كما اذا عارض العنقي في الصورة المذكور انما العدم اذ عارضة قدم العالم
 هو البتة بخلافه لانه انما العدم كذا هو انما العدم فهو قديم بان العالم
 حادث اربا بان وجوده العالم مستلزم عليه بقوله لانه انما العدم
 صوري ولا شيء من العدم بانما الحجة كغيري ينتج من الاول والثاني لا شيء
 من العالم قديم وهي اخص مطلقا في تعريف ما ادعى العنقي موجبة محبة ويتفق
 سلبية جزئية وان كانت لبة الكلية اخص مطلقا في رتبة الجزئية وهذه
 ال لبة الكلية مستلزمة لادعاءها الموجبة الكلية فلا بد من الجمع على التعدي
 وتباين البتة في الصورة وانما كان دليل المعارضة غير دليل المعارضة
 سواء يعني ان كان دليل المعارضة الذي كانت صورته معارضة بصورة دليل

الحسنة ما ودة هو القسم الثاني في المعارضات بالغير وهذا البرهان هو القسم الثاني من القسم
 بالغير يخرج بالبرهان الحاضر العظام الدين في سترج الاواب العفة في ارج سترج
 في البرهان المتشبهة الفاضحة العفة في علم الاداب ولسان الادب هذه التماثيل
 لما يقوله رودة السور على وجه تسمية هذه القسم معارضة بالغير كما استمرنا به
 فيما سبق من معانيه بالبرهان ونداء ارج سترج القسم في المعارضات بالغير ان سترج
 ارج سترج ان سترج الحسنة على وجه تسمية الحيوان مثلا بخلاف سترج
 الورد ودين في كل مكان وجود الشيء الذي استمر وجوده وعدمه
 المطلوب كما لا شك ان اوله ثابتا ثبت المطلوب كمن احدهما ثابت
 البتة فيعارضه البتة ارج سترج في المعارضات بالبرهان في تلك المعارضات
 ارج سترج المعارضات الورد على تسمية سترج الحسنة وهو الحيوان بصورة
 ارج سترج ارج سترج المعارضات الورد ونداء سترج بصورة ارج سترج ما خذره
 ارج سترج الصورة التي انضارها الحسنة وهي صورة الاقتران في الصورة التي
 اختارها البتة صورة الاثبات وذلك بان يشار الى الحيوان لانه لا يوجد
 الاثبات وجوده وكل شيء ثابت كذا في ثبات فافهم وما خرج من المعارضة
 الثانية اراد ان يشرع في المعارضة الثالثة ففكر ^{المقالة الثالثة} في النقص
 وما يتعلق به والاحتمالات من الجاهل مغلوبة محاسن وقد ثبت
 النقص الاجمالي ارج سترج الاجمالي يعني نارة كسبي نفي اجمالي ولا يرد فقط
 النقص الخاص سترج سترج كان مجزئ في اجمالي او فخرانية الا اذا ثبت
 تسمية النقص في رودة المعارضات فافهم في الجاهل كسبي ومعنى كون اجماليا
 ان يطلون البتة راجع الى بطلان مقدم من مقدمات ففهم ان بطلان
 تلك المقدمات كان بطلان البتة اجمالي انتهى وبالحكمة النقص الاجمالي اطلال
 نفس البتة في اجمالي سترج وذا اذا علم في مقدم من مقدمات البتة
 اوقف وكل واحد منها غير السبعين اوقف المجموع من حيث المجموع

نعم

من سترج بطلان سترج سترج على النقصين وكل من لا يوجد في كل منهما ما قاله الحاضر
 الاستدلال في هذه المعارضة فظهر من هذا ان الاما لم تكن كرات ان في بطلان
 تلك المقدمات ان لم يكن يكون معلوما او غير معلوم فافهم ومناه ارج سترج النقصين
 النقصين الاجمالي ان يبرهن ان ارج سترج ارج سترج بطلان دليل الحسنة ارج
 دليل الحسنة ان سترج سترج لا على تلك الدلائل ان سترج هذه المعارضات او سترج
 استمر مقدم الحسنة ارج سترج الا لا يقول بان سترج ارج سترج ارج
 بطلان الحسنة ان البتة لا يذكره جارية بسمية او بسمية ونداء او بسمية
 ومعنى الجاهل بسمية ان لا يتفاوت سترج الا بسمية الحسنة في النقصين كمن
 في الاثبات الاستدلال اذ كانت المقدمات وان لم تكن كمن في النقصين ونداء
 بعض مقدمات محال الاثبات في كل ما في الاثبات الاستدلال اذ كانت
 الموضوح كذا في التبرير في مقدمه ارج سترج عاكس على المقدمات الا في بعض
 ذلك المقدمات يعني ذلك المقدمات سترج سترج وكثر من البتة في المقدمات
 الثانية ونداء المقدمات سترج سترج هذه المعارضات ففهم الصورة
 مشتملة على المقدمات سترج وكثر دليل هذه المقدمات سترج سترج جارية
 في المعارضات ففهم ارج سترج جارية وهذه هي المقدمات سترج سترج
 بطلان دليل الحسنة وهو المطلوب لان البتة البتة هذا دليل الحسنة ارج
 غير المدعى وهذه المقدمات سترج سترج ومناه ففهم ففهم ففهم ففهم
 المقدمات سترج سترج ففهم ففهم ففهم ففهم ففهم ففهم ففهم ففهم
 وكون سترج سترج البتة سترج سترج لا في المقدمات لازم له ارج سترج البتة
 والمحال ارج سترج لازم بطلان الحسنة ونداء المقدمات سترج سترج
 مغلوبة ومعنى ففهم ففهم ففهم ففهم ففهم ففهم ففهم ففهم ففهم
 المقدمات سترج سترج ففهم ففهم ففهم ففهم ففهم ففهم ففهم ففهم
 على البتة سترج سترج ففهم ففهم ففهم ففهم ففهم ففهم ففهم ففهم

تلك المعارضات

وتارة كسبي

ان الله حكيم قدير

غیر خلاصہ

تأكلت من تمر من قايين مقام
القصير مسافة فان قلت
القصير في

فقد اشتمل على ما يلي فيكون الاصدار
المبني على نظام رقم ٤٤

وكل دليل مدان في قات ومضى فون من حيث المجموع اعتبارا للدرجات واحدة واحدة
 اعتبارا لدرجاته انتهى وكل هذا الجنب على كل من الاستدلالات الثلاثة التي هي كبر
 دليل المحقق في الاستدلال على الاستدلال والاول الكبر دليل المحقق على الاستدلال
 والاعلم ان النقص الاجمالي ينقسم الى قسمين احدهما النقص المستور والآخر المعلن
 بالنقص المكشور لان النقص يستلزم التخليف لا يجوز ان يكون في بعض اوصاف
 دليل المحقق كغيره لا بد منه او لا وانما في النقص المستور والاول لا يجوز ان يكون
 مذكورا في غير ذلك في العلة فلو تحقق النقص في اوله وهو النقص الصحيح فغيره لم يكن
 بالنقص المكشور كما هو الظاهر كما في بعض رساله من توفيق الاستدلال فيجب ان يكون
 الاخر هو النقص الذي هو باق في بعض دليل المحقق وبذلك يتبين ان النقص المكشور والآخر
 هذا الجنب ليس هو ان يكون النقص المكشور مخصوصا بالنقص الذي له قاتم ولا كما
 بالنقص المكشور على خصوصه بالاجتناب حيث ورد في بعض مستوفى
 العلم ان النقص دليل المحقق في هذا التخليف ولا بد منه ان يكون العلم في توكيد الاستدلال
 الذي هو كبر دليل المحقق لا بد منه والاعلم ان جميع النقص في كبر دليل المحقق
 في الجملة لا بد في غير تحقيق الاجمالي فلهذا في سنخ ضرورة تقيده في كبر دليل المحقق
 بعض اوصاف دليل المحقق كغيره لا بد منه في بعض خصوصيات المحل الاول في القياس الاخر
 ويترك بعض خصوصيات محله في المحل في القياس الاستدلال في اكمال القدم
 والناتج في مستوفى في العلم صحيح واما الحد الاكبر في الاخر في محله في الحد الاكبر
 في صورة الاستدلال فلا بد من تناقض في المحل وعادة التخليف في زائدها ولا في
 بعض صفاتها كما في التور كمن في قاتم سواء كان ذلك البعض المذكور في قدر
 في العلة او لا وسواء كان ذلك اياه الا ان كان بسببه الاستدلال او لا في غير
 في النقص الصحيح الذي انما هو في بعض دليل المحقق وبذلك يتبين ان النقص
 معلوم في اجزاء الاستدلال ان النقص دليل المحقق في بعض او بعض في بعض غيره
 من دليل المحقق في ذلك انما يسمى النقص الاجمالي بنبه هذا التخليف الذي تترك ان هو في

فانه رسالة

بعض

بعض اوصاف دليل المحقق فلهذا في بعض المجموع الكبر في الاستدلال الى النقص المستور
 واما النقص الذي تترك دليل المحقق بالنقص المكشور فلهذا في بعض اوصاف النقص
 على ذلك في النقص مع الجوانب بعض منع جوانات وبذلك في بعض اوصاف
 كون ذلك النقص مستند اليه لوصف المذكور ان يكون في قاتم الا وصف
 المذكور في بعض دليل المحقق في العلة وهذا السند وبلغ قاتم في بعض اوصاف
 فلهذا في اجزاء الاستدلال في بعض النقص المستور في بعض اوصاف النقص
 باثبات ان لا محذور في ذلك الوصف في العلة يعني باثبات عدم محذور
 الوصف المذكور في العلة وهو محذور في بعض ذلك الاستدلال في ذلك الاستدلال
 مثلا في قاتم الوصف المذكور ليس من جهة العلة وطرف شيئا كذا
 فليس له محذور في العلة ثم اثبت النقص في بعض دليل المحقق في اجزاء الاستدلال
 النقص المكشور مثلا لو قدر الامام الثاني او الشخص ممن بعده لا يصح
 مع الغالب كلفه السمع في الحد واللفظ الاستدلال في بعض من حيث كبر
 الاخراج في الملك والادعاء في كبر الاول يقع في الغالب على قول الجميع
 في ذلك وهذا هو المراد من القاتم في بعض اوصاف النقص في الملك فلهذا في
 في لانه ان الغالب في بعض الصفات العائدة في كبر دليل المحقق في بعض اوصاف
 بعض قاتم في بعض اوصاف النقص في بعض اوصاف النقص في بعض اوصاف النقص
 جاز في ترويج امره غائب في بعض اوصاف النقص في بعض اوصاف النقص في بعض اوصاف النقص
 فلهذا في بعض اوصاف النقص في بعض اوصاف النقص في بعض اوصاف النقص في بعض اوصاف النقص
 او في العلة في كبر دليل المحقق في بعض اوصاف النقص في بعض اوصاف النقص في بعض اوصاف النقص
 صحيح عندك كما كان صحيحا عندنا فلهذا في بعض اوصاف النقص في بعض اوصاف النقص في بعض اوصاف النقص
 خصوصيات بعض دليل المحقق في بعض اوصاف النقص في بعض اوصاف النقص في بعض اوصاف النقص
 لبعض من خلاف العلة في بعض اوصاف النقص في بعض اوصاف النقص في بعض اوصاف النقص
 اراد ان يبين عدم نقص دليل المحقق في بعض اوصاف النقص في بعض اوصاف النقص في بعض اوصاف النقص

او عند كذا

مستقل فتم وهو الاستشهاد بان كونه التوفيق بكونه ان لا يتوفى التوفيق المستقل
دلالة على المعنى المحض وقوله لا لا الفاعل الموصوف عليه ولو كان بيا فاعلم
ان يطرأ ان كونه التوفيق اخفى في الموصوف او من باب الوجود والبطون الرابع
وهو كونه
وهو الفاعل الموصوف الفاعل بوضوح الدلالة على التوفيق في وقت الشر لا وضوح
الدلالة في التوفيق الفاعل حيث فاعله او لا كونه ان التوفيق الفاعل كماله
معنى الفاعل بلفظ اخر واضح الدلالة على ذلك المعنى بالنسبة اليه بالاشارة
التوفيق الحقيقي فشرطه كونه المعنى المحض من التوفيق ووضوحه في نفسه هو
دلالة لفظ التوفيق عليه اجملي واضح انه لم يكن كذا ذلك كذا سبق واما في بيان
ما يتعلق بالذات وما يتعلق به من النقص اراد ان بين النقص المعنى بالعبارة
مفتيا بانه حيث اراده في كنه مستقر فصار مستقر قد نفى العبارة
سواء كان عبارة التوفيق وعبارة التوفيق او عبارة التوفيق او عبارة التوفيق
ومعناه ان معنى نقص العبارة وهو ان لا يخلو بها ان يخلو العبارة حاكوة
مستلزمة لغيرها ان كنه تلك العبارة فانه لفظ اربعين اللفظ او قانون
علم الحروف او قانون علم التوفيق فانه قد صرحه العبارة في التوفيق ان كنه
وكذا هو كنه قانون التوفيق فانه بطور دلي لا بطور شرعي العبارة فانه
على ان لا يخلو من التوفيق ولفظا وشرعا وكما يثبت في كنه ان كنه قانون
التوفيق وقيل على سبيل اخر وقيل على سبيل اخر وقيل على سبيل اخر
قانون اللفظ او قانون الحروف او قانون التوفيق فانه قد صرحه العبارة في التوفيق ان كنه
منه لفظ العلم الوحي شرعي واللفظ ولفظ اللفظ فانه قد صرحه العبارة في التوفيق ان كنه
اللفظ فانه قد صرحه العبارة في التوفيق ان كنه اللفظ فانه قد صرحه العبارة في التوفيق ان كنه
قانون اللفظ او قانون الحروف او قانون التوفيق فانه قد صرحه العبارة في التوفيق ان كنه
منه لفظ العلم الوحي شرعي واللفظ ولفظ اللفظ فانه قد صرحه العبارة في التوفيق ان كنه
اللفظ فانه قد صرحه العبارة في التوفيق ان كنه اللفظ فانه قد صرحه العبارة في التوفيق ان كنه

بوجوده

مستقل

مستقر فتم وهو الاستشهاد بان كونه التوفيق بكونه ان لا يتوفى التوفيق المستقل
دلالة على المعنى المحض وقوله لا لا الفاعل الموصوف عليه ولو كان بيا فاعلم
ان يطرأ ان كونه التوفيق اخفى في الموصوف او من باب الوجود والبطون الرابع
وهو كونه
وهو الفاعل الموصوف الفاعل بوضوح الدلالة على التوفيق في وقت الشر لا وضوح
الدلالة في التوفيق الفاعل حيث فاعله او لا كونه ان التوفيق الفاعل كماله
معنى الفاعل بلفظ اخر واضح الدلالة على ذلك المعنى بالنسبة اليه بالاشارة
التوفيق الحقيقي فشرطه كونه المعنى المحض من التوفيق ووضوحه في نفسه هو
دلالة لفظ التوفيق عليه اجملي واضح انه لم يكن كذا ذلك كذا سبق واما في بيان
ما يتعلق بالذات وما يتعلق به من النقص اراد ان بين النقص المعنى بالعبارة
مفتيا بانه حيث اراده في كنه مستقر فصار مستقر قد نفى العبارة
سواء كان عبارة التوفيق وعبارة التوفيق او عبارة التوفيق او عبارة التوفيق
ومعناه ان معنى نقص العبارة وهو ان لا يخلو بها ان يخلو العبارة حاكوة
مستلزمة لغيرها ان كنه تلك العبارة فانه لفظ اربعين اللفظ او قانون
علم الحروف او قانون علم التوفيق فانه قد صرحه العبارة في التوفيق ان كنه
وكذا هو كنه قانون التوفيق فانه بطور دلي لا بطور شرعي العبارة فانه
على ان لا يخلو من التوفيق ولفظا وشرعا وكما يثبت في كنه ان كنه قانون
التوفيق وقيل على سبيل اخر وقيل على سبيل اخر وقيل على سبيل اخر
قانون اللفظ او قانون الحروف او قانون التوفيق فانه قد صرحه العبارة في التوفيق ان كنه
منه لفظ العلم الوحي شرعي واللفظ ولفظ اللفظ فانه قد صرحه العبارة في التوفيق ان كنه
اللفظ فانه قد صرحه العبارة في التوفيق ان كنه اللفظ فانه قد صرحه العبارة في التوفيق ان كنه
قانون اللفظ او قانون الحروف او قانون التوفيق فانه قد صرحه العبارة في التوفيق ان كنه
منه لفظ العلم الوحي شرعي واللفظ ولفظ اللفظ فانه قد صرحه العبارة في التوفيق ان كنه
اللفظ فانه قد صرحه العبارة في التوفيق ان كنه اللفظ فانه قد صرحه العبارة في التوفيق ان كنه

Copy

iversity

عقودها

عليها ثانياً وعلى كل تقسيم داخل في التقسيم منه تحريراً من القسم بان
قال المراد من القسم التقسيم المطلق أو التقسيم النسبي بالاعتناء في المطلق والاعتناء
الذي ليس مطلقاً على المميز كماله أو غيره فافهم أو كماله ليس مطلقاً على المقدم من رتبة
فلا يسمى كل منها مقسماً مطلقاً أي مجرداً عن نسبة التقسيم بل يسمى تقسماً نسبياً أي تقسماً
مفاضلاً بنسبة التقسيم كما قرعنا به بيان أحوال التقسيم في الفصول الثلاثة التي أوردنا
أحوالها بحسب التقسيم ثم المركب من قسمين كونهما ذاتاً أو رتبة في بحث مستقل
قال **فصل** صدره لوجه العلم أن المركب من قسمين قد يكون في الحقيقة مطلقاً من حيث
أي المركب من قسمين الذي كان قد استقر عليه في معنى قال في الحاشية يعني أنه لو كان
استقراراً في الشيء نفسه عليه سائرته وإذا كان في الشيء نفسه لم يكن فيه رتبة على ما هو المتعارف
معنى أو على ما هو قد توقف المنع المجازي بالتفويج مجرداً أو مع سنده مطلقاً بنسبة المركب
أن قسم الذي كان قد استقر عليه في معنى كونه في الشيء نفسه رتبة على كونه في الشيء نفسه
قد لا يكون سنده في هذه القضية فاعرف ذلك على أن الجمع منسجماً رتبة كونه مجرداً أو مع
السنه مطلقاً أو غير رتبة كونه رتبة رتبة فقط اردون الجمع أن رتبة كونه فافهم أن رتبة كونه
روية به ليس فلتل أن الجمع منسجماً مجرداً أو مع السنه مطلقاً مطلقاً وذلك
الذي ليس أي الذي ليس الذي ثبت به بالصور رتبة كونه رتبة كونه أو كونه رتبة كونه
أن كل ذلك الذي ليس منسجماً كونه رتبة كونه رتبة كونه رتبة كونه رتبة كونه رتبة كونه
أو كونه رتبة كونه أو كونه رتبة كونه رتبة كونه رتبة كونه رتبة كونه رتبة كونه
تختلف ويجوز أن سنده خصوص الف أو المقتضى إلى الطالب الذي لا يفي عليه
على المقتضى ذلك أي كل من لا يفي المقتضى من قبل المقتضى ثم وكذا
لا يفي عليه جواب كل منها من قبل المقتضى أو المقتضى هذا من الجانبين كما التفت في التقسيم
الصريح منها بل لا فرق بينهما فاعرف أو المقتضى أي المركب من قسمين قد استقر عليه
منه لم يكن قد استقر عليه كان فافهم أن كونه رتبة كونه رتبة كونه رتبة كونه رتبة كونه
شئياً أو خمسة عشر ومما ليس عليه شئياً فافهم من عليه كونه مجرداً أو مع رتبة كونه

۴۰

الخوف كعبه الخرم أي كعبه حصول العلم الحقيقي والنعيم أو حصوله أو كعبه عالم على
 بهيب جياش بيان البهيم الجلي في الباب الثالث ولذا ذكره في الجواهر
 التي تروى كعبه حصول العلم الحقيقي على الرتبة السادسة والآخر من بيان

الا والآية، لكنه يجب وكل هذا يتوقف على دليل عدم الباطل في بيان حاصل منع
 المقدمة وحاصل نقض الدليل على الآيات، في بيان حاصل المعارضة والاطلاق ولبس
 ويؤيد هذه الآيات اننا اختلفنا وتركنا في بيان حاصل المنع والنقض ولو قال بذكر
 هذه الايات لم يوجب ذلك شاكلا لدعوى المعارضة ايضا الا انما يقال لم يوجب ذلك نقض المقدمة
 لما قبله او دعوى المقام وطهر كما ذكر في المتن والى شبهة الباطل المذكور من الباطل
 الدليل والمطالبة فافهم الاخر صوابا فافهم الاخر صوابا فافهم الاخر صوابا
 المدعى الغير المدلل بدليل متعلق بالبطل لا بالدليل وكذا الباطل المقدمة الغير المدللة بدليل
 وانما سمي كنهك ذلك كنهك سبق مقتضى في باب المنع ثم النقض الاجمالي والمالك
 مطلقا انما كان متعلقا بالدليل في الرتبة الثانية وانما اذا كانت متعلقة بالمدعى
 في الرتبة الاولى او على النقص بدرجته منها فيلزم قائل ابو الفتح انه الدخيل بالدخول
 من الدخيل في الدليل انتهى في الدخول من جملة المقامه والدليل من جملة المقامه
 والدخيل في الدليل انتهى في الدخول من جملة المقامه والدليل من جملة المقامه
 واسمها بالاسم الاخر صوابا فافهم الاخر صوابا فافهم الاخر صوابا
 واسمها بالاسم الاخر صوابا فافهم الاخر صوابا فافهم الاخر صوابا
 على العقل ان ثبت مستفاد من عندنا اننا نعلم حقيقة مدعى وانما الضعيفة فلا
 لا يثبت المدعى في نفسه اخواه واما الاستقصاء ابي البوع ايا الاستقصاء
 في قولنا اننا نعلم حقيقة مدعى من حيث انه لا يثبت المدعى في نفسه اخواه
 المعنى فثبت ان نظر في رسالتنا وان يرجع ايا رسالتنا المحولة الى قوله كونه
 وانما في المسألة بمعنى فلو لم يجمع قواعد علم المسألة وكما احسن بنا كيف
 يتأكد الرب السابق الى المستفدين منها ثم علمهم الشكر في مقابلته فلهذا
 الاسم واما مثلا بالاستفاد والدعا بالجنة والنعم اليه فانه لا يوجب والى
 يجوز وعلى المستفدين وعلى المتعلقين الطالبين الفاعلة من حيث الرب السابق
 برفق مستوفى كسبته المتوقفة احسن اليه كسبته مستوفى وعيانية وصيغة الماضي
 في مثل هذا المعنى لا حرج وجوب التفسير عنه بصفة الماضي في اول الرسالة اذ قد

في نقض الدليل من نقض
 في المقامه

ابرار

ابي ابرار والمستفدين معقول احسن من متعلق بابرار وهم احدى ابرار
 اوجه الرب السابق المتعلقين في علم المنفعة من متعلق بالاعنى هذه الرب السابق
 بتفسير العبد السابق ان يستغفر واراد ان يطلب المستغفر من المنفعة من متعلق
 مسببة او متوقفة بالمتعلق بان يستغفر لولا لولا ان يعطف على التفسير المحرور فكون
 اعادة اليه رغبة واجبا على المذهب الحق رغبة قلبية ويدعى ابرار ويدعى
 المستغفر وان كانا بمعنى لولا الدرس بالجنة التي دار الخلد والنعم اليه
 قبل عطف الانتم على المذموم ومن لا يثبت اناس لا يثبت في ذلك هذه الجنة
 عطف على الجنة ان لفته اعني وعلى المستغفر ان يستغفر والى ان يطابق عطف
 على المعلوم لا بمعنى هذه الجنة ومن لا يثبت اناس لا يثبت اناس لا يثبت اناس
 اناس معدومة ومنهنا هي ونعم توبة غير معدومة وغير توبة غير معدومة
 شكك اناس في النعم المعدومة والمتاينة كيف يقدر على شكره في النعم التي لا تحصى
 ولا تسمى والحمد لله على تمام هذه الترتيب وعلى غير ذلك مما افاض علينا من النعم
 التي لا تحصى وهذه الجنة مشهورة مستفيدة عن ابيان ولذا لم ننس من الماسبقين
 بهما من الايات بكونه وحده لا يثبت حركته وعظمته متعلقا كبقية من الفعل او بنا
 ذلك الفعل ثم من اننا نعلم حقيقة مدعى وانما الضعيفة فلا
 وحسن وسبحان ربنا الذي علم كل شيء مصدر يستجيب بمعنى ترفعته ترفعها ايضا
 من سيج اذا عطف وكذا لا يثبت العبد من سيج حتى ترفعته ترفعها ايضا
 من الشغل فانك جلدته فافهم الاخر صوابا فافهم الاخر صوابا فافهم الاخر صوابا
 الضعيفة وفور العلاقة في الكسب والمفضل يدل على ان علم سواه الصفاء لاوا
 غير معروف لا لفته والنوع مع العلمية وقبل ان اذا استعمل مضافا لا يكون على
 اسم المصدر اذا الاعلام لا لفته واذا افهم الاخر صوابا فافهم الاخر صوابا فافهم الاخر صوابا
 وهذه اللفظة قد سيجل تحت التعجب فافهم الاخر صوابا فافهم الاخر صوابا فافهم الاخر صوابا
 سبعا في قوله تعالى انذر اسرى ونارة كقصد التعجب وجعل الترتيب ذريعة

سبحانه

كما في قوله تعالى سجد لك هذا بين من عظيم اذ المعصود السجى من عظيم الاملا
 لا ملك وانتخاب يفعل منتهى كوكب انما له تقديره السج سجد لك ثم تنزل منتهى
 الفعل وسنة مسددة ودل على التنزيه السج القبايح التي يصنعها السجى
 السجى وصفه الواسعون وتنزهه على قال المجدون كذا قال بعض المتأخرين رب العزة العزة
 اصف الرب الى الكون لا خضا مسد بها كانه قبل ذوالعزة الى قول الله في صرح صرح
 لا خضا مسد بالصدق وبه ان يكون ان يراد ان من عزة لا حدة لا و هو ربها
 وما لكسها كونه له تعالى توفيقا له هو بالكرهية الى قبل او عطفيا له او بدل منه
 ويجوز ان يكون بالسبب على تقدير كونه مفعولا للفعل محذوف تقديره نعم رب العزة
 ويجوز ان يكون بالرفع على تقدير كونه خبر المحذوف تقديره هو رب العزة كما في قوله
 في ربح جميع ما وصفه اعداءه على النفاق وكلمة عن متعلق سجد ربنا فذكر تعالى
 منتهى عن جميع النفاق وصف جميع الكليات تعالى تارة علوا كبيرا وسلام
 مسد المحضض جوه ما بعده على المرسلين اي على الذين اقبلوا بالبيع الاحكام
 من جانب رب العالمين الى النفاق عامة بالنظر الى افضل الانبياء وخاتم المرسلين
 محمد عليه الصلوة والسلام وخاصة بالنظر الى سائر الانبياء عليهم السلام سبق
 بيان الوقوف بين النبي والمرسل في قول الرب له والحمد لله حمدا مستحسنا
 معطوف على حمده وسلام على المرسلين رب العالمين وهذا ايضا مشهور من
 عن النبي فرفع ما صنعته الالهة حيث اقتضت في احوال الرب لا واختمها بالحمد
 على افسح باب السجدة والجوار في غير اللفظ المتعبد غير سجد ربك بالوقوف
 ربنا فافهم وروي عن علي رضي الله عنه قال من حبان لك قال الملك الا وفيه ملا
 يوم القيمة فليكن اذ لم تزد اقام من سجدة سجد لك ربك في الكون على الكون وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين كذا في اكثر كتب التفسير في العالم والملايك والكوثر في
 احوال المرسلين كونه وجملة الصالحات مسد انما يكون في الدنيا والآخرة
 العبد لله في حسن وروى في حقه في سورة الاحقاف

ما يصح
 افصح

قد وقع في نسخة من هذا الكتاب
 في باب التفسير في قوله تعالى
 والحمد لله رب العالمين
 والحمد لله رب العالمين
 والحمد لله رب العالمين
 والحمد لله رب العالمين